# تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية حماية لليمن والمنطقة


26SEPTEMBER
Weekly Newspaper

26 سبتمبر

WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة

العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ - الموافق 19 نوفمبر 2026م

14 صفحة

السعر 200 ريال


**أهداف الثورة اليمنية**

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

**من أقوال فخامة الرئيس**



ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

**الدكتور رشاد محمد العليمي**
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

## رئيس مجلس القيادة يصدر قانون تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية

# يشمل التصنيف جميع تشكيلات الجماعة السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية ومرجعياتها العقائدية

# القانون حدد جماعة الحوثـــي فئة باغية وساعية في الأرض الفساد



**يجرّم القانون الانتماء إلى الجماعة أو الالتحاق بصفوفها أو تولي قيادتها، والمشاركة في تنظيم أنشطتها أو تقديم الدعم والمساندة لها**

**يجرّم القانون تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأنشطة العسكرية والأمنية، ويكفل حمايتهم من الاستغلال والإكراه**

**يستثني القانون الأنشطة والأعمال الإنسانية والإغاثية المحايدة من التجريم، ويحمي وصول الغذاء والدواء والوقود والمساعدات إلى السكان**

**يفرض القانون عقوبات تصل إلى الإعدام أو السجن ثلاثين عاما على مرتكبي الجرائم الإرهابية، وفقا لطبيعة الجريمة ودرجة المسؤولية عنها**

**يفعّل القانون التعاون القضائي والأمني والمالي مع الدول والمنظمات المختصة لملاحقة المتورطين في الجرائم الإرهابية وتعقب أموالهم واستردادها**

أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد محمد العليمي، القانون رقم (1) لسنة 2026م بشأن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية وتجريم أنشطتها وتمويلها، بعد إقراره من قبل مجلس النواب بالإجماع خلال جلسة عقدها، الاثنين الماضي، عبر تقنية الاتصال المرئي.

ويصنف القانون جماعة الحوثي، منظمة إرهابية وفئة باغية وساعية في الأرض فسادا، بجميع تنظيماتها وتشكيلاتها وأفرادها وجماعاتها، كما يشمل التصنيف الكيانات التابعة لها، بما في ذلك القيادات السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية، والتشكيلات الحزبية والمدنية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية، متى ثبتت تبعيتها للجماعة.

وحدد القانون عقوبات تصل إلى الإعدام أو السجن مدة لا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على ثلاثين سنة لعدد من الجرائم المنصوص عليها، إلى جانب تجريم أنشطة التمويل والدعم والتسهيل المرتبطة بالجماعة، وتقرير التدابير القانونية بشأن الأموال والأصول المرتبطة بتلك الجرائم.

وألزم القانون الجهات المختصة بتنفيذ أحكامه، كما نص على إصدار لائحته التنفيذية بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بعدموافقة مجلس الوزراء، خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ نفاذه.

... تفاصيل صـ6 9

# العرادة يشدد على تطوير الأداء العملياتي ورفع كفاءة القوات المسلحة



شدد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ مأرب، الفريق أول سلطان العرادة، على مضاعفة الجهود، ورفع مستوى الجاهزية العسكرية والأمنية، وتعزيز التنسيق بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، لمواجهة تهديدات وتصعيد مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، وإفشال مخططاتها التخريبية، والحفاظ على الأمن والاستقرار.

جاء ذلك خلال اجتماع عسكري وأمني عقد، امس الأربعاء، في مدينة مأرب، بحضور رئيس هيئة الأركان العامة قائد العمليات المشتركة الفريق الركن صغير بن عزيز، ورئيس الجهاز المركزي لأمن الدولة اللواء محمد عيضة،

...صـ2

# الخنبشي يشدد على أهمية تكامل الأدوار بين المؤسستين العسكرية والأمنية

أكد عضو مجلس القيادة الرئاسي، محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي، أهمية توحيد الجهود لمعالجة التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية، بما يعزز كفاءتها ويرفع مستوى جاهزيتها للقيام بواجباتها الوطنية في ظل التطورات الراهنة.

جاء ذلك خلال لقائه لجنة وزارة الدفاع برئاسة العميد الركن حمود العفيف، بحضور قائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء الركن عامر بن حطيان، حيث جرى مناقشة أوضاع الوحدات العسكرية ومستوى تنفيذ المهام الموكلة إليها، والاحتياجات اللازمة لتعزيز الجاهزية القتالية والإدارية والارتقاء بالأداء والانضباط العسكري.

وشدد اللقاء على أهمية تكامل الأدوار بين القيادات العسكرية والأمنية والسلطة المحلية، ومواصلة العمل المشترك بما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية المنشآت والمصالح العامة والحفاظ على المكتسبات الوطنية.

وفي سياق آخر، اطلع الخنبشي على برامج وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة

...صـ2

# رئيس الوزراء الهولندي يتسلم رسالة خطية من الرئيس العليمي بشأن التطورات في اليمن والتعاون الثنائي

تسلم رئيس الوزراء الهولندي روب يتن، رسالة خطية من رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي، تناولت تطورات الأوضاع في اليمن وسبل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين وآليات الدعم الهولندي لليمن في المرحلة الراهنة.

وسلمت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين الدكتورة أفراح الزوبة الرسالة، خلال لقائها وزير الخارجية الهولندي توم بيرندسن، حيث بحث الجانبان مستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة، والعلاقات الثنائية، ومجالات الدعم الهولندي، وفي مقدمتها الاستجابة الإنسانية وبناء قدرات خفر السواحل اليمنية.

واستعرضت الوزيرة تداعيات التصعيد العسكري لمليشيا الحوثي الإرهابية منذ يونيو الماضي، وما خلفه من تدهور

...صـ2



**كلمة 26 سبتمبر**

## معادلة الحق

في منعطف تاريخي دقيق تمر به الأمة اليمنية، تتهاوى الحسابات المادية المجرّدة، وتتقزم أمام صخرة الإرادة الصلبة كل المعادلات المصطنعة التي تحاول إخضاع الأوطان لمنطق الأمر الواقع، أو ترويض الشعوب بقوة السلاح.

إن قراءة المشهد الراهن بمعزل عن البُعد القيمي والأخلاقي للحق تسقط في فخ القراءة القاصرة ، فالتاريخ الإنساني القديم والحديث يثبت مرارا أن المشاريع الاستعمارية والطائفية العابرة للحدود مهما أمطرت من أسباب القوة والبطش تظل عاجزة عن كسر إرادة شعب قرر استعادة دولته وهويته الوطنية. وفي قلب هذا المخاض العسير يقف الشعب اليمني حاملا قضيته العادلة كمبدأ لا يقبل المساومة مستندا إلى عدالة قضيته في مواجهة مشروع تخريبي يستهدف الهوية العربية والنسيج الاجتماعي والسياسي للبلاد عبر أدوات محلية تمثلت في مليشيا الحوثي الإرهابية التي تخلت عن كل روابط الانتماء الوطني لتكون مجرد مخلب لسياسات إقليمية خبيثة تهدف إلى تمزيق المنطقة وتفريغ دولها من سيادتها.

لقد تجلت الطبيعة الكارثية لهذا المشروع الإيراني في أبشع صورها عبر التدمير المنهجي لمقدرات الدولة واختطاف المؤسسات وتجريف الفضاء الديمقراطي وفرض ثقافة الظلام والاستبداد والإفقار على ملايين اليمنيين ، إلا أن الخطأ الأكبر الذي يقع فيه المراهنون على استدامة هذا الانقلاب هو تجاهلهم لطبيعة الشخصية اليمنية الأبية التي لا تقبل الضيم ولا تتعايش مع الوصاية الخارجية.

إن دماء الشهداء الأبرار التي تروى بها تراب اليمن الطاهر في كل جبهات العزة والكرامة لا تمثل فقط ثمنا باهظا للتضحية بل هي مداميك صلبة لبناء مستقبل واعد وعهد مغلظ لا يمكن نكثه في مواصلة درب النضال حتى تطهير كامل التراب الوطني. هذه التضحيات الجسام صيغت بدم عبيط لتشكل بوصلة حقيقية لا تضل طريقها وهي الحقيقة الساطعة التي تحطمت على صخرتها كل محاولات شرعنة الانقلاب أو الالتفاف على تطلعات الشعب اليمني المشروعة.

من هنا فإن الخطاب السياسي والعسكري اليوم يجب أن يستند إلى يقين مطلق بأن مآل المشاريع الظلامية هو السقوط المحتوم. فالإرادة اليمنية الصلبة المتسلحة بعدالة القضية والدعم الأخلاقي والإنساني من الأشقاء والأحرار تمتلك القدرة والزخم الكافيين لإعادة الأمور إلى نصابها

...صـ2

## وجه بإعداد خطة تنفيذية متكاملة ومصفوفة زمنية ملزمة

# رئيس الوزراء يشكل لجنة عليا لقيادة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية



أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، القرار رقم (68) لسنة 2026م، بشأن تشكيل اللجنة الإشرافية العليا لتنفيذ البرنامج المتابع من خبراء صندوق النقد الدولي (SMP)، بهدف تعزيز القيادة الحكومية لملف الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية وتوحيد جهود مؤسسات الدولة، وضمان تنفيذ الالتزامات وفق جداول زمنية ومؤشرات أداء واضحة.

وبموجب القرار، يرأس رئيس الوزراء اللجنة، فيما يتولى محافظ البنك المركزي اليمني منصب نائب الرئيس، وتضم في عضويتها وزراء المالية والتخطيط والتعاون الدولي والنفط والمعادن والكهرباء والطاقة والخدمة المدنية والتأمينات والإدارة المحلية، والأمين العام لمجلس الوزراء، ورؤساء مصلحتي الضرائب والجمارك

...صـ2

## في مؤتمر عقد بمكة المكرمة

# علماء ودعاة اليمن يؤكدون مساندة الدولة لإنهاء انقلاب جماعة الحوثي الإرهابية



أكد علماء ودعاة اليمن ضرورة الالتفاف حول مؤسسات الدولة الشرعية ومساندة جهودها لاستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية، والتصدي لمشروعها الذي يستهدف الدين والهوية الوطنية ووحدة اليمن وأمنه واستقراره.

جاء ذلك في البيان الختامي لمؤتمر علماء ودعاة اليمن، الذي اختتم أعماله في مكة المكرمة، برعاية وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، تحت شعار «مساندة الدولة وحماية الهوية.. واجب المرحلة»، بمشاركة أكثر من 200 عالم وداعية.

ودعا البيان إلى مواجهة الفكر الحوثي علمياً وفكرياً

...صـ2

26 سبتمبر

العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ
المـوافـق 19 نوفمبر 2026م

# وزيرة الخارجية تكثف تحركاتها في أوروبا لحشد الدعم للحكومة

كثفـت وزيـرة الخارجيـة وشـؤون المغتربـين الدكتـورة أفـراح الزوبـة تحركاتهـا الدبلوماسـية في أوروبـا، لحشـد الدعـم السـياسي والإنسـاني للحكومـة اليمنيـة، وتسـليط الضـوء عـلى تداعيات التصعيـد الحوثـي وانتهاكاتـه بحـق المدنيـين، وتهديداتـه للأمـن الإقليمـي والـدولي والملاحـة البحريـة.

وفي آخـر محطاتهـا الاوروبيـة بمملكـة هولنـدا، التقـت الوزيـرة مسـؤولين هولنديـين وممثـلي منظمـات دوليـة وباحثـين وخـبراء، والسـفراء العـرب المعتمديـن لـدى هولنـدا.

واسـتعرضت الوزيـرة مسـتجدات الأوضـاع في اليمـن، محـذرة مـن اسـتمرار مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة في اسـتخدام الحصـار سـلاحاً للعقـاب الجماعـي ضـد سـكان مدينـة تعـز، عـبر إغـلاق الطـرق ومنـع وصـول الغـذاء والـدواء والوقـود الـلازم لتشـغيل المستشـفيات ومضخـات الميـاه، ورفـض فتـح ممـرات آمنـة للمدنيـين والمـرضى.

وأوضحـت أن الانتهـاكات الحوثيـة تشـمل تجنيد الأطفـال والـزج بهـم في جبهـات القتـال، وزراعـة الألغـام بصـورة عشـوائية، واحتجاز موظفـي الأمم المتحـدة والعاملـين في المجال الإنسـاني، ومـا تعرض لـه عـدد منهـم مـن انتهـاكات جسـدية ونفسـية أدت إلى وفـاة بعضهـم داخـل المعتقـلات، فضـلاً عن اسـتهداف العاصمـة المؤقتـة عـدن بالصواريـخ والطائـرات المسـيّرة.

وأشـارت إلى أن تزايـد أعـداد النازحـين إلى المحافظـات المحـررة، ولا سـيما تعـز ولحـج وعدن، يضاعـف الضغـط عـلى الخدمـات الأساسـية، ويسـتدعي دعمـاً دوليـاً عاجـلاً للنازحـين والمحافظـات المضيفـة.

وأكـدت أن تهديـدات المليشـيا تجـاوزت اليمـن إلى دول الجـوار والملاحـة الدوليـة في البحـر الأحمـر ومضيـق بـاب المنـدب، في ظـل اسـتهداف السـفن التجاريـة وتنسـيقها مـع التنظيمـات الإرهابيـة في القـرن الأفريقـي، وفي مقدمتهـا حركـة الشـباب الصوماليـة، مشـددة عـلى أن حـصر السـلاح وقرار الحرب والسـلم بيـد الدولـة اليمنيـة ضرورة لحماية اليمـن والمنطقـة وضمـان أمـن الملاحـة الدولية.

ولفتـت إلى أن الحكومـة اليمنيـة صنفت مليشـيا الحوثـي جماعـة إرهابية، وأقـرت إجـراءات لملاحقة قياداتهـا والكيانـات الممولة لهـا وشـبكاتها العاملة خـارج اليمـن، بهـدف تفكيـك بنيتهـا الإرهابيـة وتجفيـف مصـادر تمويلها وقطـع إمدادات السـلاح عنهـا ومسـاءلة المتورطـين في جرائمهـا، داعيـة المجتمـع الـدولي إلى مسـاندة هـذه الإجـراءات واتخاذ خطـوات مماثلـة.



وفي الطاولـة المسـتديرة التي نظمهـا المعهد الملكي الهولنـدي للعلاقـات الدوليـة «كلينينجـدال»، دعـت الوزيرة الباحثين والخبراء والدبلوماسـيين المشاركين إلى الإسـهام في إيصـال صـوت اليمـن إلى دوائـر صنع القـرار وحشـد الدعـم السـياسي والاقتصـادي للحكومـة اليمنيـة.

كمـا بحثـت مـع المديـرة العامـة للتعـاون الـدولي بـوزارة الخارجيـة الهولنديـة باسـكال خروتنهاوس ومسـؤولين وخـبراء هولنديـين سـبل تعزيـز الدعم الهولنـدي للاسـتجابة الإنسـانية، حيـث أعربـت المسـؤولة الهولنديـة عـن تضامـن بلادهـا مـع اليمـن حكومـة وشـعباً، وقلقهـا إزاء سـقوط ضحايـا مدنيين وتدهـور الأوضـاع الإنسـانية في تعز ومناطـق أخـرى، مشـيرة إلى أن هولندا تدرس سـبل دعـم جهـود الإغاثـة.

وفي لقـاء آخـر مـع ممثـلي المنظمـات الهولنديـة والدوليـة العاملـة في اليمـن، بحثـت الزوبـة سـبل تعزيز التنسـيق لتسـهيل تنفيـذ البرامج والمشـاريع الإنسـانية والتدخـلات التنمويـة في المحافظـات اليمنية، ومعالجـة المعوقـات التـي تواجـه وصـول المسـاعدات وتنفيـذ المشـاريع الإغاثيـة.

والتقـت الوزيـرة السـفراء العـرب المعتمديـن لـدى هولنـدا، وأطلعتهـم عـلى التطـورات اليمنيـة ومخاطـر التصعيـد الحوثـي، داعيـة إلى نقـل الحقائـق إلى حكوماتهـم وتعزيـز التنسـيق العربـي في المحافـل الدوليـة دعمـاً للحكومـة الشرعيـة ومواجهـة تهديـدات المليشـيا لأمـن المنطقـة وممراتهـا البحريـة.

## تتمات الأولى

### العرادة يشدد على تطوير

ومحافـظ الجوف قائـد المحور اللـواء أمين العكيمـي، ووكيـل وزارة الداخليـة اللواء محمد بـن عبـود، ووكيل قطـاع الأمـن الداخلي بالجهـاز المركـزي لأمن الدولـة العميد الركن يحيـى كزمان.

واستمع الاجتماع إلى إحاطات حول مستجدات الأوضاع العسكرية والأمنية والتطورات الميدانيـة في جبهات محافظتـي مأرب والجـوف، وتحركات مليشـيا الحوثـي الإرهابية وتصعيدهـا العسـكري، والجهـود المبذولة للتصـدي لتهديداتهـا، ومواجهة أنشـطتها التخريبيـة والإرهابية التي تسـتهدف أمـن المواطنين والسـكينة العامة.

وناقش الاجتماع مسـتوى التنسـيق بين الوحدات العسـكرية والأجهزة الأمنية، وسبل تطوير العمل المشـترك، وتعزيز القـدرات الأمنية والاسـتخباراتية، وتطوير آليات الرصد والتحليل والمتابعة، بما يسـهم في كشف مخططات المليشيا واسـتباق تهديداتها وإحباط أنشطتها التخريبية.

وأكـد العـرادة أن الأوضـاع الاسـتثنائية التـي تمر بهـا البـلاد تفرض عـلى الجميع استشـعار المسـؤولية، ومضاعفة الجهـود، والتحلي بأعـلى درجات اليقظـة والانضباط والجاهزية، مشـددا عـلى ضرورة الانتقال مـن التعامل مـع التهديدات بعـد وقوعها إلى اسـتباقها عـبر الرصد المبكـر، وتحليل المـؤشرات، وتبـادل المعلومات، وتوحيـد الجهود بين الجهـات المعنية.

ونـوه إلى أهمية تعزيز القـدرات العسـكرية وتطويـر الأداء العمليـاتي، ورفع كفاءة الوحدات، والاهتمام بالتأهيل والتقييم المسـتمر للجاهزية، وترسيخ الانضباط العسكري، بما يعزز قدرة القوات المسـلحة على مواجهة تصعيد المليشـيا الحوثيـة، والتعامل بحزم مع تحركاتهـا وتهديداتها.

وتطـرق الاجتمـاع إلى أهمية التفاعل مـع دعوة التعبئـة العامة والنفـير الوطني التي أعلنهـا رئيـس مجلس القيـادة الرئـاسي القائد الأعـلى للقوات المسـلحة الدكتور رشـاد محمد العليمـي، وتعزيـز الاصطفاف الوطنـي، وتكامـل الأدوار بين مؤسسـات الدولة والمجتمـع، بمـا يعـزز الجبهـة الداخليـة، ويدعم معركـة اسـتعادة مؤسسـات الدولة، والقضـاء على جماعـة الارهـاب الحوثية.

### رئيس الوزراء الهولندي

للأوضاع الإنسـانية، وفي مقدمتها معاناة سـكان تعز جراء الحصار المسـتمر وإغلاق الطـرق وعرقلة وصول الغـذاء والدواء.

وأكدت عـزم الحكومة عـلى المضي في إنهاء الانقلاب واسـتكمال اسـتعادة مؤسسـات الدولة وبسـط سـلطتها عـلى كامل الـتراب الوطني.

مـن جانبـه، أكد وزيـر الخارجيـة الهولندي وقـوف بـلاده إلى جانب اليمـن ودعمها للحكومـة الشرعية وجهود الأمم المتحدة في الاسـتجابة الإنسـانية، معرباً عـن قلق بلاده إزاء تداعيـات التصعيـد على الأوضاع الإنسـانية، ومشـدداً عـلى أهمية تعزيز التنسـيق والتشـاور الثنائي بشـأن التطورات في اليمن.

### الخنبشي يشدد على

من أجل السـلام والأمـن والتنمية، الممولة مـن الحكومة الهولنديـة، وينفذها البرنامج عبر اتحاد نسـاء اليمن في سـاحل حضرموت.

واستمع إلى شرح حول سـير تنفيذ البرنامج، والأعمال الإنشائية والتدريبية والتأهيلية، ومسـتوى إعـداد الدليـل التشـغيلي لمركز حـل النزاعـات المتعلقـة بالسـكن والأراضي والممتلـكات، إلى جانب نتائج أنشـطة المسـاعدات القانونيـة والخدمات المقدمة للنسـاء والنازحـين والفئات الأكثـر ضعفاً.

وأكد عضـو مجلس القيـادة أهمية ضمـان وصول المسـتفيدين إلى خدمـات الحماية والمسـاعدة القانونية بصورة فاعلة وآمنة ودون تمييز، مشـيداً بالشراكة القائمة والدعم الهولنـدي، ومؤكـداً اهتمـام السـلطة المحليـة بمعالجـة التحديـات التي تواجـه تنفيذ البرنامج وتطوير قدرات المؤسسـات المسـتهدفة.

### رئيس الوزراء يصدر

والجهـاز المركـزي للإحصاء، ورئيـسي فريقي المتابعـة الفنيـة في وزارة المالية والبنك المركزي.

وتتـولى اللجنـة الإشراف العام على تنفيـذ الإصلاحـات والالتزامات الـواردة في وثائق البرنامـج المعتمدة، وتنسـيق جهود الجهـات المعنية، واعتمـاد مصفوفـة تنفيذ موحدة تتضمـن المسـتهدفات والإجـراءات المطلوبـة والجهـات المسـؤولة والجـداول الزمنيـة ومـؤشرات الإنجاز ومتطلبـات تقديـم البيانات.

وعقب صدور القـرار، ترأس رئيـس الوزراء اجتماعـاً للجنة بحضـور محافظ البنك المركـزي أحمد غالـب ووزير المالية مـروان بـن غانم، لمناقشـة خطة العمـل وأولويات المرحلة المقبلـة وآليات تفعيـل دور اللجنـة في قيـادة الإصلاحات وتعزيز التنسـيق بين المؤسسـات الحكومية.

وأكـد الزنداني أن تشـكيل اللجنـة يعكس الأهمية الاسـتثنائية التي توليهـا الحكومة لملـف الإصلاحـات الاقتصاديـة والماليـة والنقديـة، باعتبـاره أحد المسـارات الرئيسـية لاسـتعادة التعافي الاقتصادي وتعزيز الثقة بالمؤسسـات الحكومية وتحسين إدارة الموارد العامة وترسـيخ الاسـتقرار المالي والنقدي.

ووجـه بإعـداد خطة تنفيذيـة متكاملـة ومصفوفـة زمنيـة ملزمة، تتضمـن تحديد الإصلاحات والمستهدفات والجهات المسـؤولة ومؤشرات قياس الإنجاز والنتائج المتوقعة، مـع تحديد المسـؤوليات بصـورة واضحـة، وعدم تـرك أي التزامـات دون جهـة تتولى تنفيذهـا ومتابعتها.

وشـدد عـلى أهمية تكامـل السياسـات الماليـة والنقدية، وتعزيـز الانضبـاط في إدارة الماليـة العامة، وتحسـين تحصيل الإيـرادات وتطوير أداء المؤسسـات الإيراديـة، موجهاً بإعطاء أولوية لاسـتكمال متطلبات المراجعات الدورية للبرنامـج ورفع جاهزية البيانات والمؤشرات الاقتصاديـة والمالية والنقديـة والإحصائية.

وأكـد أن الشراكـة مع صنـدوق النقد الـدولي ينبغـي أن تنعكس في إصلاحـات قابلة للقيـاس تحقـق نتائج ملموسـة تخدم الاقتصـاد الوطنـي والمواطنين.

### علماء ودعاة اليمن

ودعوياً وإعلامياً، وتوحيـد الجهود لتحصين المجتمع من الأفـكار المتطرفة، والتصدي لمحاولات اسـتهداف الهويـة الدينية والوطنيـة، مؤكـداً أن قيام الدولـة ضرورة شرعية لحفظ الدين والنفـس والمال والعـرض وتحقيق الأمـن ودرء الفوضى.

وحذر مـن مخاطر المـشروع الحوثي عـلى الديـن ووحدة البـلاد وهويتهـا، داعياً إلى التصدي لمحاولات تغيير المناهج الدراسـية والمسـاس بعقيدة اليمنيـين ومكانة الصحابة الكرام، وتحصين النشء وترسـيخ العقيدة الإسـلامية.

وأكـد ضرورة توثيـق الانتهـاكات التـي ترتكبهـا المليشـيا بحـق العلماء والمسـاجد ومدارس تحفيـظ القـرآن الكريم والمؤسسـات الدينيـة، وإبرازها في المحافل الإسـلامية والدولية.

وفي الشأن الإنسـاني، دعا المؤتمر إلى حشـد الجهود الرسمية والشـعبية لفك الحصار الحوثي عن مدينة تعز وإنهاء معاناة سـكانها، مؤكداً أن نـصرة المظلوم وإنهاء معاناته واجب شرعي وإنساني.

وأدان العلمـاء والدعاة الاعتـداءات الحوثية على المملكة العربية السـعودية ومواطنيها والمقيمـين على أراضيها والمنشـآت المدنية والحيويـة، وأي اعتداء يسـتهدف مكة المكرمة والمدينـة المنورة، مؤكديـن حرمة المقدسـات الإسـلامية وأن أمن المملكة مـن أمن اليمن، وأن المسـاس به يمثل تهديـداً لأمن المنطقة واسـتقرارها.

ودعـا البيان علماء المسـلمين وهيئاتهـم ومجامعهم العلميـة إلى بيان جرائم المليشـيا والتصدي لاسـتهدافها الحرمـين الشريفين، وإدانـة الإرهاب والتطـرف ورفض توظيف الديـن والمذهب لتبريـر الجرائم والاعتـداءات على الأبرياء والمنشـآت العامـة والخاصة.

كما اسـتنكر توظيف الفتـاوى لخدمة المليشـيا وتسـويغ جرائمها، مشـيداً بمواقف علماء اليمـن وهيئة علماء اليمن في مسـاندة الدولة والتصدي للمـشروع الحوثي، وداعياً العلمـاء الذين اتخذوا موقـف الحياد إلى تحمل مسـؤولياتهم.

وكان وزير الأوقاف والإرشـاد الشـيخ تركـي الوادعي قد افتتح أعمـال المؤتمر، مؤكداً أهميـة دور العلمـاء والدعـاة في بيان انحراف مليشـيا الحوثـي الإرهابيـة المدعومة من النظام الإيراني، وكشـف ما تروج له مـن أفكار طائفية تغذي الفرقة والصراع، وإسـناد مؤسسـات الدولة والقوات المسلحة في جهود استعادة الدولة وترسـيخ الأمن والاستقرار.

من جانبـه، أكد مستشـار وزيـر الشـؤون الإسـلامية والدعوة والإرشـاد السـعودي والمشرف عـلى برنامج التواصـل مع علماء اليمن الشـيخ محمد العريفـي، أهمية توحيد جهود العلمـاء والدعاة في مواجهـة التحديات الفكرية والدعوية، مشـيراً إلى أن المليشـيا اختطفـت الدولة وتسـعى إلى طمس هوية اليمـن وتراثه وإحلال هوية دخيلة مسـتمدة من المـشروع الإيراني التوسـعي.

وشـدد على أن قيـام الدولة ضرورة شرعية لحفـظ الحقوق وصيانـة المجتمع، محذراً مـن منازعة الدولة بالسـلاح ومـا يترتب على ذلك من إضعاف مؤسسـاتها وشـق وحدة الصـف، وداعياً إلى جمع كلمـة اليمنيين خلف دولتهـم وقيادتهم الشرعية.

### معادلة الحق

الصحيـح. إن معركـة اسـتعادة الدولة ليسـت مجرد جولة عسـكرية عابـرة بل هي معركـة وجود مصيرية تتعلـق ببقاء اليمن كدولة مسـتقلة ذات سـيادة ، لا قاعدة أمنية متقدمة لمشـاريع إقليمية مُعادية.

وإزاء هذا الاختيار الحاسـم تتلاحم صفوف الأحـرار وتتجـاوز كل التباينات الثانوية واضعـة نصب أعينهـا هدفا اسـتراتيجيا جامعـا لا لبس فيـه ولا تراجع عنـه ، ألا وهو بلـوغ صنعـاء وتحريرها مـن دنـس الميليشـيا ورفـع رايـة الجمهورية فـوق مآذنها وجبالها الشـامخة.

إن الطريق نحـو النصر وإن طـال أمده أو تعقـدت ظروفه فإنه مرسـوم بوضوح في وعي اليمنيـين وإصرارهم الـذي لا يلين.

وكلما اشـتدت عتمـة الليل اقترب فجر الخـلاص وكلما توهم المتوهمـون أن بإمكانهم طمـس هويـة أمـة حضاريـة عريقـة أثبـت التاريـخ مجـددا أن إرادة الحيـاة والبناء قـادرة على دحـر قوى المـوت والدمـار وأن العـزم اليمنـي النابع مـن الإيمـان العميق بعدالة القضيـة وبطولة التضحيـات كفيل بتجاوز كافـة العقبات والمطبات السياسـية والعسـكرية وإن بشـائر النصر الآتيـة لا محالة ليسـت تمنيات عاطفية بـل هي حتمية تاريخية وواقعية يفرضها إصرار شـعب على طي صفحة سـوداء من تاريخه والانطلاق نحو مسـتقبل يليـق بتاريخه المجيـد وتضحيات أبنائـه الأبرار لتبقى صنعـاء حرة أبية وعصية على كل مشـاريع التتبيـع والارتهان.

26SEPTEMBER Weekly Newspaper
26 سبتمبر WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عـن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير:
منصور الغدرة ■ عارف المقطري

سكرتيرا التحرير:
عمر أحمد ■ توفيق الحاج

المدير الفني :
عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444
+967 716065049
+967 713689408
+967 777650230

## معارك متواصلة في مختلف الجبهات

# القوات المسلحة تكبد مليشيا الحوثي خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد



تواصل القوات المسلحة، مسنودة بالمقاومة الشعبية، والطيران الحربي والمسيّر، خوض معارك ومواجهات عسكرية متواصلة ضد مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، في مختلف جبهات القتال، وتنفيذ عمليات عسكرية وهجومية واسعة استهدفت مواقع المليشيا وتجمعاتها وتحصيناتها ومصادر نيرانها، ضمن عملية "فجر اليمن"، مكبدة إياها خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، ومحققة نتائج ميدانية متقدمة في مسار المواجهة الرامية إلى استعادة مؤسسات الدولة.

وفي إحاطات الناطق الرسمي للقوات المسلحة، العقيد الركن ماجد النزيلي، أكد أن القوات المسلحة تواصل أداء واجبها الوطني في مختلف الجبهات، والتعامل مع تهديدات مليشيا الحوثي وتحركاتها، مشدداً على أن الوحدات العسكرية تقف صفاً واحداً في حماية الشعب اليمني ومقدراته، وماضية في تنفيذ أهداف عملية "فجر اليمن" حتى إنهاء خطر المليشيا الإرهابية.

وأوضح النزيلي أن العمليات العسكرية خلال أيام الأسبوع شهدت تنفيذ مئات الضربات الجوية والنارية، شملت غارات للطيران الحربي والطيران المسيّر، واستهدافات براجمات الصواريخ ومدفعية الميدان، طالت مواقع المليشيا وتجمعات قياداتها وعناصرها وتحصيناتها وآلياتها ومراكز القيادة والسيطرة ونقاط المراقبة، وأسفرت عن تحييد أعداد كبيرة من قياداتها وعناصرها، وتدمير وإعطاب عشرات الآليات والمعدات العسكرية.

وفي جبهات محافظة تعز، واصلت القوات المسلحة والمقاومة الشعبية طوال أيام الأسبوع التصدي لهجمات مليشيا الحوثي الإرهابية، وكسر هجماتها، حيث خاضت مواجهات عنيفة في عدد من المحاور، تمكنت خلالها من كسر هجمات المليشيا في جبهات كحلان والأقروض والشقب، وإجبار العناصر المهاجمة على التراجع، وتكبيدها خسائر في الأرواح والعتاد.

### اقتحام مواقع

كما نفذت وحدات القوات المسلحة اقتحام ناجح استهدف مواقع تتمركز فيها عناصر المليشيا بمنطقة شرف كحلان، أسفرت عن مصرع وإصابة عدد من عناصرها، بالتزامن مع تنفيذ ضربات جوية ومدفعية وعمليات بالطيران المسيّر استهدفت مواقعها وتجمعاتها في المسراخ وجبل حبشي والشمايتين ومشرعة وحدنان والحوبان، فضلاً عن تدمير آليات نقل ذخائر وإعطاب آليات عسكرية، واستهداف مخازن أسلحة تابعة للمليشيا.

وفي السياق ذاته، تمكنت الدفاعات الجوية للقوات المسلحة من إسقاط طائرة مسيّرة حوثية في منطقة حيران، فيما واصلت وحدات محور تعز عملياتها الميدانية ضد مواقع المليشيا وتجمعاتها جنوبي وغربي المحافظة، في إطار الجهود العسكرية الرامية إلى كسر الحصار المفروض على المدينة وإنهاء معاناة سكانها جراء الاعتداءات والانتهاكات المستمرة.

### معارك متواصلة

وفي جبهات شمالي محافظة مأرب وجنوبي شرق محافظة الجوف، تخوض القوات المسلحة معارك ضارية ومواجهات مباشرة ومتواصلة مع المليشيا الحوثية، وتتصدى لهجماتها وزحوفاتها على امتداد خطوط المواجهة، بالتزامن مع استهداف تحركاتها وإمداداتها ومواقعها وتحصيناتها ومرابض أسلحتها بالطيران الحربي والمسيّر ومدفعية الميدان.

وشملت العمليات العسكرية استهداف مواقع وتجمعات المليشيا في قطاع العلم شرقي الجوف، ومناطق جنوبي شرق الحزم، إلى جانب مواقع ومنصات إطلاق الصواريخ وتجمعات العناصر الحوثية في جبهات غربي مأرب، ما أسفر عن تدمير وإعطاب عدد من الوسائل القتالية وإلحاق خسائر كبيرة في صفوف المليشيا.

### تهيئة مسرح العمليات

وفيما يتعلق بتطورات الموقف العملياتي، أوضح الناطق الرسمي أن إعادة تموضع وانتشار بعض الوحدات في الجبهتين الجنوبية والجنوبية الغربية تأتي وفقاً لتقديرات الموقف الميداني، ومتطلبات تهيئة مسرح العمليات وترتيب الأولويات، وبما يتناسب مع طبيعة التهديدات القائمة ويضمن حماية المدنيين وفك الحصار عن تعز.

وفي سياق المواقف الوطنية، أشاد العقيد الركن النزيلي بالمواقف البطولية للمقاومة الشعبية والقوات الجنوبية في حماية العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات الجنوبية، معتبراً موقف القوات الجنوبية الداعي إلى فك الحصار عن تعز موقفاً وطنياً مسؤولاً في مرحلة بالغة الحساسية، تتطلب توحيد الجهود لمواجهة تهديدات مليشيا الحوثي الإرهابية.

### مسؤولية عالمية

وأكد أن تحرير باب المندب والساحل الغربي حق أصيل للقوات المسلحة، داعياً المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته والإسهام في جهود التحرير، لما يمثله مضيق باب المندب من أهمية استراتيجية لأمن الملاحة الدولية وحركة التجارة العالمية.

### خسائر كبيرة

وفي مؤشر على حجم العمليات العسكرية، واتساع نطاقها خلال الأسبوع، كشف الناطق الرسمي للقوات المسلحة، العقيد الركن ماجد النزيلي في بياناته، عن تنفيذ 2,973 استهدافا جوية ونارية ضمن عملية "فجر اليمن"، شملت غارات للطيران الحربي، وعمليات للطيران المسيّر، وضربات براجمات الصواريخ ومدفعية الميدان.

وبحسب الحصائل المعلنة، أسفرت هذه العمليات عن تحييد 694 من قيادات وعناصر مليشيا الحوثي الإرهابية، وتدمير وإعطاب 338 آلية ومعدة ووسيلة قتالية تابعة لها، فضلاً عن استهداف مواقع القيادة والسيطرة والتحصينات ونقاط المراقبة ومنصات إطلاق الصواريخ ومخازن الأسلحة.

### فجر اليمن مستمرة

وتؤكد القوات المسلحة بجميع تشكيلاتها ماضية في أداء واجبها الوطني، ومواصلة عملياتها العسكرية والتعرضية ضمن عملية "فجر اليمن" حتى تحقيق أهدافها، مع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين والأعيان المدنية، مترحماً على الشهداء، ومتمنياً الشفاء العاجل للجرحى، والنصر لليمن وشعبه.

وتؤكد التطورات الميدانية أن القوات المسلحة تواصل معركتها الوطنية بعزيمة وثبات في مختلف الجبهات، وأن العمليات العسكرية الجارية تمثل مساراً متواصلاً لمواجهة جرائم وارهاب مليشيا الحوثي واستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، بما يحقق تطلعات اليمنيين في الأمن والاستقرار والسلام.

## صمود راسخ وإيمان بعدالة القضية وسند شعبي متين

# أبطال محور تعز.. إرادة صلبة تقهر المليشيا



مختار الصبري

يواصل أبطال القوات المسلحة في محافظة تعز صمودهم وثباتهم في مختلف جبهات المواجهة، مجسدين نموذجاً للتضحية والإرادة الصلبة والإيمان الراسخ بعدالة القضية الوطنية، رغم الظروف الميدانية والإنسانية الصعبة، وتمسكاً بواجبهم في الدفاع عن الجمهورية ومؤسسات الدولة والهوية الوطنية، ورفض مشاريع الإمامة والاستبداد.

ويستند هذا الصمود إلى عقيدة وطنية راسخة، وروح قتالية عالية، وحاضنة شعبية واعية تمثل سنداً أساسياً للمقاتلين، في مشهد يجسد تلاحم الجيش والمجتمع في مواجهة المشروع الحوثي.

وفي هذا السياق، أكد العقيد وهيب الهوري، الضابط في محور تعز، أن أبطال القوات المسلحة يمتلكون من الوعي الوطني، والجاهزية القتالية ما يمكنهم من إفشال محاولات المليشيا الحوثية اختراق مواقعهم، أو التأثير على معنوياتهم.

وأوضح في تصريح خاص لـ«26 سبتمبر» أن المقاتلين يستمدون قوتهم من العقيدة الوطنية والجمهورية، واستشعار مسؤوليتهم التاريخية في الدفاع عن الأرض والهوية ومكتسبات الثورة، مشيراً إلى أن هذه القناعة تمثل أساس ثباتهم في مختلف الظروف والتحديات.

### صمود ميداني وروح قتالية

وأشار الهوري إلى استمرار محاولات مليشيا الحوثي الإرهابية التسلل والهجوم على مواقع القوات المسلحة في الريف الغربي لتعز وجبهات صبر المطلة على المدينة، غير أن يقظة الأبطال وجاهزيتهم العالية تحبط تلك المحاولات وتكبد المليشيا الخسائر.

وقال: «تنكسر وتتحطم كل محاولات التسلل أو الهجوم على صخرة صمود المقاتلين الذين يمتلكون اليقظة والجاهزية العالية للتعامل مع أي تحركات عدائية بحزم تام».

وأكد أن المقاتلين يواصلون رباطهم بمسؤولية وثبات، رغم مشقة الظروف وطول أمد المواجهة، مدفوعين بإيمانهم بعدالة المعركة، وواجبهم الوطني في حماية الوطن ومستقبل أبنائه.

### سر الثبات والصمود

وحول أسباب هذا الصمود، أوضح الهوري أن ثبات المقاتلين لا يستند إلى الجاهزية العسكرية وحدها، بل إلى قناعة راسخة بعدالة القضية والإيمان بواجب الدفاع عن النظام الجمهوري، ورفض عودة الحكم الإمامي.

وقال: «لن نقبل بعودة حكم الإمامة والكهنوت تحت أي ظرف، فنحن ندرك أن القوات المسلحة تمثل خط الدفاع الأول عن المشروع الوطني، وأن التاريخ يكتب بدماء أبطالها ملاحم الخلود».

وأضاف: أن تضحيات المرابطين تنطلق من مسؤوليتهم في صون كرامة اليمنيين، وتأمين مستقبل الأجيال بعيداً عن الاستبداد والتمييز السلالي، مؤكداً أن هذه العقيدة تمثل الحصانة الحقيقية للمقاتل في مواجهة محاولات التشكيك والتضليل.

### الحاضنة الشعبية سند الأبطال

وأكد الهوري أن أبناء تعز يمثلون ركيزة أساسية في معركة الصمود، وأن التفاف المجتمع حول القوات المسلحة يتجسد في رفد الجبهات بالرجال والمال وقوافل العطاء، ومساندة المرابطين وأسر الشهداء والجرحى، إلى جانب المواقف الشعبية الرافضة للمليشيا ومشروعها.

وأشار إلى أن محاولات المليشيا الحوثي الارهابية استغلال الأوضاع المعيشية والإنسانية لشق الصف، وإثارة الإحباط، لم تحقق أهدافها، في ظل تماسك المجتمع ووعيه بمخاطر المطامح الايرانية عبر اذيالها مليشيا الحوثي.

وقال: «إن القوات المسلحة والمقاومة والحاضنة الشعبية في تعز جسد واحد بروح واحدة، وبهذا التلاحم سيتحقق النصر».

### الوعي يواجه التضليل

ولفت الهوري إلى أن المواجهة لا تقتصر على الميدان العسكري، بل تمتد إلى حرب نفسية وإعلامية تستخدم فيها المليشيا الحوثية الإرهابية الشائعات والتضليل والحسابات الوهمية والذباب الإلكتروني، بهدف التأثير على معنويات القوات المسلحة والحاضنة الشعبية.

وشدد على أهمية الوعي الجمهوري، ودور التوجيه المعنوي والإعلام العسكري في كشف الأكاذيب، ومواجهة الشائعات بالحقائق، مؤكداً أن «السلاح الفكري والوعي الجمهوري هو المقبرة الحقيقية لكل ذباب لمليشيا الحوثي وكتائبهم الإلكترونية».

### تلاحم الجيش والمجتمع

وأكد الهوري أن استهداف المليشيا لتعز يرتبط بمكانتها الوطنية ورمزيتها الجمهورية، وما تمثله من نموذج في التمسك بالحرية ورفض الاستبداد، مشيراً إلى أن صمود المحافظة يؤكد أن قوة المعركة لا تقاس بالإمكانات العسكرية وحدها، وإنما بصلابة الإرادة الوطنية، وتماسك المجتمع والإيمان بعدالة القضية.

وفي ختام تصريحه، أكد أن استمرار مساندة الشعب للقوات المسلحة وتلاحم الجيش والمجتمع يمثلان ركيزة أساسية في معركة استعادة الدولة، والثبات على مبادئ الجمهورية والحرية والكرامة، وهذا ما يصنع النصر، والذي نراه قريباً.

## فجر اليمن.. إشراقة وطن ونهاية عهود الظلام



عميد/ عبده الوليدي

(فجر اليمن) امتداد لوهج سبتمبر، وإشراقة وطن لا يعرف الانكسار، حين ينهض الوطن من عتمة الحرب، وتشرق شمس الحرية، وتتحقق السيادة الكاملة على تراب اليمن برا وبحرا وجوا، يصبح فجر اليمن فصلا عظيما من فصول التاريخ اليمني في عصرنا الحديث.

(فجر اليمن) ليس مجرد عنوانا لبرنامج إعلامي، ولا عبارة عابرة تُقال في لحظة حماسية، بل إنه عنوان لمرحلة تاريخية يتطلع إليها اليمنيون بعد سنوات من الحرب والتمزق والوجع، إنه الفجر الذي تتطلع إليه أمة عريقة لتستعيد دولتها، وتصون جمهوريتها، وتسترد قرارها، ومكانتها بين الشعوب.

إن (فجر اليمن) هو فجر الدولة لعودة الوطن، لا فجر الانتقام، وفجر العدالة، لا فجر الثأر، وفجر الوحدة، لا فجر التشظي.

إن الوفاء لليمن لا يُقاس بكثرة الشعارات، ولا بارتفاع الأصوات، وإنما يقاس بالثبات على المبادئ والصدق في المواقف والكفاءة في إدارة المعركة الوطنية، والتضحية من أجل الإنسان والأرض والهوية.

إلى قيادات اليمن ورجالها الأوفياء! لا تجعلوا سنوات التضحية تذهب سدى, ولا تسمحوا أن تتحول تضحيات الشهداء والجرحى والمشردين إلى أرقام في ذاكرة النسيان، بل اجعلوا الوفاء لهم دولة تُبنى، وعدالة تحقق، وجيشا وطنيا موحدا، ومؤسسات تخضع للدستور والقانون.

(فجر اليمن) ليس حدثا منفصلا عن ثورتي سبتمبر واكتوبر، بل امتدادا لأهدافهما وتجديدا للعهد الجمهوري، وانتقال باليمن من معركة استعادة الدولة إلى مرحلة البناء والتقدم والازدهار.

إن (فجر اليمن) جاء ليعلن أن زمن الوصاية والاستبداد لا يمكن أن يكون قدرا أبديا على هذا الشعب العظيم.

(فجر اليمن) عضوا عليها بالنواجد، لأنها تحمل بشائر الخلاص من ظلم الكهنوت والتحرر من الامتياز السلالي واحتكار السلطة.

لقد عرف اليمن عبر قرون متعاقبة صراعات السلطة، ومراحل من الحكم والاستبداد، وتراكمت في ذاكرته تجارب مريرة من احتكار القرار والثروة والنفوذ، وجاءت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لتفتح بابا تاريخيا أمام اليمنيين، وتؤسس لمبدأ: أن الوطن ملك لجميع أبنائه، وأن المواطنة لا تقاس بالنسب، ولا تمنح بالامتياز، وإنما تقوم على الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون.

لكن التاريخ لا يسير دائما في خط مستقيم، فقد عادت إلى اليمن مشاريع تسعى إلى استعادة الحكم المغلق، ومصادرة الدولة، وفرض واقع القوة على إرادة المجتمع، فدخل الوطن في حرب مدمرة دفع ثمنها الأطفال والنساء والرجال، وتجرعت المدن مرارة الحصار والدمار والنزوح، وانتُهكت مؤسسات الدولة وهيبتها.

وأمام هذه المآسي لا يجوز أن يصبح الحوار ستاراً لطمس الجرائم، أو وسيلة للإفلات من المسؤولية، أو بابا لإعادة إنتاج الاستبداد، فلا سلام حقيقي بلا عدالة، ولا مصالحة مستدامة بلا إنصاف للضحايا، ولا دولة قوية مالم يخضع الجميع للدستور والقانون، وتحاسب كل جهة أو فرد ثبتت إدانته في قتل الأبرياء لغرض مقاضاة أغراض سياسية أو حزبية، بل يعد جُزءا من الكهنوت المرتقب.

إن فجر اليمن لا يعني الانتقام من أحد، وإنما إنهاء زمن الامتيازات والاستبداد، وإقامة دولة لا يعلو عليها أحد على القانون والدستور.

وهنا تكمن عظمة (فجر اليمن) عندما يكون امتدادا لأهداف سبتمبر، وأن ينتقل باليمن من مرحلة استعادة الجمهورية إلى مرحلة بناء الدولة الحديثة دولة المؤسسات والعدالة والتنمية، دولة الجيش الوطني الواحد، والاقتصاد المنتج، والتعليم المتطور، والكرامة الإنسانية.

(فجر اليمن) يمضي إلى الأمام، ولا يلتفت إلى الوراء، لان الشعوب التي قررت استعادة حقها في الحرية والكرامة لا ينبغي أن تعود إلى زمن الوصاية، ولأن الأوطان العظيمة لا تُبنى على الخوف، وإنما على إرادة أبنائها.

فامض يا يمن الإيمان إلى فجرك، فما عاد يليق بتاريخك الا النهوض، ولا يليق بشعبك الا الحرية، ولا يليق بمستقبلك إلا دولة العدل والكرامة والسيادة.

ورسالة المحتوى: (لا حوار يُعيد إنتاج الظلم، ولا سلام يطوي الضحايا، ولا مستقبل لدولة يحتكرها احد، ففجر اليمن هو فجر المواطنة المتساوية، وسيادة القانون والجمهورية التي يتساوى تحت رايتها جميع أبنائها).

26 سبتمبر
العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 19 نوفمبر 2026م

## تجويع ممنهج وجرائم حربت تنذر بكارثة إنسانية

# مليشيا الحوثي تقطع شرايين الحياة عن تعز

تقرير عيبان صبر

تواجه مدينة تعز أوضاعاً إنسانية واقتصادية متدهورة جراء استمرار حصار خانق تفرضه مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من ايران من خلال احكامها إغلاق الطرق والمنافذ المؤدية إليها، ومنع دخول الشاحنات التجارية والإمدادات الغذائية والوقود والغاز والأدوية، في وقت تتسع فيه فجوات نقص وانعدام التموين الغذائي وتتراجع قدرة المرافق الصحية والخدمية على مواصلة عملها، وسط مخاوف من تفاقم الأزمة وتحولها إلى كارثة إنسانية واسعة.

وتكشف الإحاطة الرابعة الصادرة عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC)، التي تغطي الفترة من 24 أكتوبر حتى 8 نوفمبر الجاري ، عن اتساع آثار الحصار على مختلف جوانب الحياة في المدينة، وانتقالها من حالة الاختناق التمويني إلى أزمة تهدد مقومات الحياة الأساسية. وفي 2 نوفمبر، أفاد متحدث باسم الأمم المتحدة بأن جميع الطرق المؤدية إلى المدينة أُغلقت بسبب هجوم مليشيا الحوثي على تعز ، وأن الإمدادات التجارية لم تعد تصل إليها.

### قطع شرايين الإمداد

أدى إغلاق مليشيا الحوثي الإرهابية الطرق والمنافذ المؤدية إلى مدينة تعز إلى عزلها عن خطوط الإمداد، وعرقلة وصول الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية والوقود والمستلزمات الطبية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأسواق والخدمات العامة.

ولم تقتصر القيود على تعطيل حركة الشاحنات، بل وثّقت الإحاطة ممارسات تزيد من أعباء النقل، بينها إجبار بعض الشاحنات على تفريغ حمولاتها عند نقاط العبور وإعادة تحميلها في شاحنات أخرى قبل السماح لها بالدخول، وهو ما يضيف تكاليف وأعباء زمنية تنعكس مباشرة على أسعار السلع للمستهلكين.

وتكشف هذه الممارسات أن الأزمة لا ترتبط فقط بإغلاق الطرق، بل تشمل أيضاً عرقلة حركة الإمدادات ورفع كلفة وصولها، بما يفاقم عزلة المدينة ويزيد من صعوبة توفير احتياجات سكانها.

### مخزون غذائي مهدد بالنفاد

لقد اضهرت بيانات الرصد التمويني للفترة من 1 إلى 20 أكتوبر فجوات كبيرة في المعروض من السلع الأساسية، بلغت 88% في الأرز، و61% في الزيوت والسمن، و100% في اللحوم والأسماك والأجبان، فيما وصلت فجوات المشتقات النفطية والغاز المنزلي إلى 96% في البنزين، و98% في الديزل، و97% في الغاز.

وامتدت الفجوات إلى سلع استهلاكية أخرى، من بينها التونة والمكرونة والمواد الغذائية المتنوعة والمشروبات والعصائر والمياه المعدنية، بما يعكس اتساع الاختلال في سلاسل الإمداد واعتماد الأسواق على كميات محدودة ومخزونات آخذة في التراجع.

وتعزز بيانات مكتب الصناعة والتجارة، حتى 4 نوفمبر، مؤشرات الخطر على الأمن الغذائي؛ إذ لا يتجاوز المخزون المسجل من القمح والدقيق نحو 2,600 طن، مقابل احتياج شهري يقدر بنحو 31 ألف طن، فيما بلغ الوارد 5,600 طن. أما الأرز، فيقدر الاحتياج الشهري منه بنحو 6 آلاف طن، مقابل واردات لا تتجاوز 95 طناً ومخزون يبلغ 2,500 طن.

وفي قطاع الغاز المنزلي، يصل الاحتياج الشهري إلى نحو 926,200 أسطوانة، بينما لم يتجاوز الوارد 32,674 أسطوانة، دون تسجيل مخزون احتياطي، كما لم تُسجل احتياطيات متاحة من البنزين والديزل.

### أزمة المياه تهدد الحياة

اكدت التقارير عن تراجع تغطية شبكة المياه في المدينة من نحو 30% إلى 8.2%، في وقت يقدر فيه الاحتياج اليومي بنحو 35 ألف متر مكعب. وتعتمد المدينة تاريخياً بنحو 71% من إمدادات الشبكة على آبار الضباب والمصادر المحيطة بها.

و واضافت ان خروج ثلاثة آبار عن الخدمة اداء إلى خسارة إنتاجية تقدر بنحو 1.5 مليون لتر يومياً، فيما تسبب نقص الديزل في تراجع إنتاج الآبار الخاصة بنحو ثلاثة ملايين لتر يومياً.

ومع اتساع الاعتماد على صهاريج المياه، وصل سعر المتر المكعب من المياه المنقولة إلى نحو 11 دولاراً، ما يضاعف الأعباء على الأسر محدودة الدخل ويهدد بتوسيع فجوة الحصول على المياه الآمنة.. ولا تقتصر آثار نقص المياه على الاستخدام المنزلي، بل تمتد إلى المستشفيات والمرافق الصحية والخدمية، وتزيد من مخاطر انتشار الأمراض في ظل تراجع خدمات الصرف الصحي والنظافة العامة.

### على حافة الانهيار

يواجه القطاع الصحي في تعز ضغوطاً متزايدة نتيجة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود والأكسجين، بالتزامن مع صعوبة وصول الإمدادات إلى المرافق الصحية.

وتشير البيانات إلى أن نحو 250 ألف شخص فقدوا إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بينهم أكثر من 186 ألف طفل دون الخامسة و23 ألف امرأة حامل، فيما باتت 12 مستشفى مهددة بالإغلاق أو اضطرت إلى تقليص خدماتها.

وتراجعت مخزونات الطوارئ إلى مستويات حرجة، إذ لم يتجاوز مخزون الأدوية 30%، والوقود 5%، والأكسجين 2%، بما يهدد استمرار الخدمات المنقذة للحياة، وفي مقدمتها الطوارئ والعناية المركزة والعمليات الجراحية.

كما تشير الإحاطة إلى أن 18 مركزاً صحياً مهدد بالتراجع أو التوقف، فضلاً عن توقف 120 مرفقاً صحياً بصورة كلية و66 بصورة جزئية في المديريات الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي. وتضررت كذلك 15 سيارة إسعاف و22 سرير عناية مركزة، فيما يعتمد 192 مريضاً في العناية المركزة و154 مولوداً على خدمات تتطلب إمدادات منتظمة من الكهرباء والوقود والأكسجين.

وتتضاعف المخاطر على مرضى الفشل الكلوي، الذين يحتاجون إلى نحو 6,300 جلسة غسيل كلى شهرياً، موزعة على 1,110 مرضى. وفي 4 نوفمبر، أدخلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أربع شاحنات محملة بالمستلزمات الطبية، في خطوة إنسانية مهمة، لكنها لا تغطي حجم الاحتياجات المتراكمة.

### تراكم النفايات ينذر بكارثة

تفاقمت المخاطر البيئية والصحية مع تعطل أعمال النظافة وتكدس النفايات، إذ تنتج المدينة ما بين 550 و600 طن يومياً، أي ما يقارب 18 ألف طن شهرياً.

ولم تتمكن آليات النظافة من الوصول إلى المكب الرئيسي منذ 5 أكتوبر، ما أدى إلى تراكم المخلفات في الشوارع والأسواق والأحياء السكنية، ودفع بعض السكان إلى حرق النفايات أو التخلص منها في مجاري السيول، في ممارسات تزيد من مخاطر تلوث البيئة وانتشار الحشرات والأمراض.

ووفق البيانات التي أوردتها الإحاطة، سُجلت أكثر من 1,400 حالة إسهال مائي حاد واشتباهاً بالكوليرا خلال أسبوع واحد، بما يرفع مستوى القلق من تفشي الأمراض في المناطق المكتظة والمتضررة، خصوصاً مع تراجع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

### خسائر اقتصادية واسعة

ألقى الحصار بظلاله على النشاط الاقتصادي في تعز، مع تعثر حركة التجارة والنقل وتراجع إمدادات الوقود والمواد الخام، الأمر الذي انعكس على الأسواق والأنشطة التجارية وفرص العمل.

وتفيد البيانات بأن أكثر من 15 ألف أسرة فقدت مصادر دخلها، فيما توقفت 19 مشروعاً تنموياً، وتعطلت 15 اتفاقية مع منظمات دولية، كما غادر 21 موظفاً أممياً المدينة وأُغلق مكتب الأمم المتحدة فيها، بالتزامن مع تراجع الإيرادات المحلية إلى مستويات شبه معدومة.

وامتدت آثار إغلاق مليشيا الحوثي للطرق إلى حركة تنقل المواطنين، إذ ارتفعت أجرة نقل المسافرين بين عدن وتعز من نحو ما يعادل 35 ريالاً سعودياً إلى 100 ريال، ما زاد الأعباء على المسافرين والمرضى والطلاب والعاملين، وأثر في حركة التجارة والنشاط الاقتصادي.

احتجاز المدنيين والاختطاف للمسافرين

لم تقتصر القيود المفروضة على حركة المسافرين على ارتفاع تكاليف التنقل، بل تجاوزتها إلى احتجاز المدنيين والتضييق عليهم في نقاط العبور.

ففي إحصائية نشرها مركز تعز الحقوقي في 14 نوفمبر الجاري ، أفاد المركز باحتجاز 525 مدنياً على حواجز ونقاط مليشيا الحوثي على الطرق الرابطة بين مناطق الضباب والتربة، جنوب وغرب محافظة تعز.

وتوزعت الحالات، وفق الإحصائية، بين 240 مواطناً تعرضوا للاحتجاز والتحقيق وتفتيش هواتفهم تحت التهديد، و176 آخرين أُخضعوا لإجراءات قسرية تضمنت إجبارهم على التوقيع على ما يسمى «استمارة عائد»، فيما تعرض 109 مدنيين للاختطاف والاقتياد إلى أماكن احتجاز مجهولة.

وتضيف هذه الوقائع بُعداً حقوقياً خطيراً لمعاناة المدنيين، إذ تكشف عن تعرض المسافرين لانتهاكات، إلى جانب أعباء السفر وتكاليفه المتزايدة، لمخاطر الاحتجاز التعسفي والاختطاف والإخفاء القسري أثناء تنقلهم بين مناطق المحافظة.

### النزوح وتعطل التعليم

تتزايد الأعباء الإنسانية على المدينة في ظل استمرار النزوح وتراجع الخدمات. ووفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة الصادرة في 1 نوفمبر، بلغ عدد النازحين منذ بدء التصعيد نحو 300,391 شخصاً، بينهم 133,800 في محافظة تعز، بما يعادل نحو 45% من الإجمالي.

وفي تحديث لاحق بتاريخ 8 نوفمبر، أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى ارتفاع العدد إلى نحو 313 ألف نازح منذ مطلع أغسطس، وهو ما يعكس اختلاف تاريخ الرصد ومصدر البيانات.

وفي قطاع التعليم، تأثر 539,051 طالباً وطالبة، بينهم 452,664 في التعليم الأساسي و86,387 في المرحلة الثانوية، إلى جانب تعليق الدراسة في تسع جامعات حكومية وأهلية تضم قرابة 45 ألف طالب وطالبة.

وتزيد هذه الأوضاع من مخاطر اتساع الفجوة التعليمية والاجتماعية، خصوصاً مع لجوء بعض الأسر النازحة إلى المدارس كمراكز إيواء مؤقتة، وما يترتب على ذلك من تقليص المساحات المتاحة للعملية التعليمية، في وقت اتجهت فيه الجهات المعنية إلى إطلاق مبادرات للتعليم عن بُعد للحد من ضياع العام الدراسي.

وفي إطار الاستجابة الإنسانية، يستهدف برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدات نقدية لنحو 21,833 أسرة، بما يقارب 132 ألف شخص، في مديريات القاهرة والمظفر وصبر الموادم وصالة، بعد التحول من المساعدات العينية إلى التحويلات النقدية الطارئة ورفع قيمتها لمواجهة ارتفاع الأسعار.

كما وصلت برامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض إلى 7,585 أسرة، مع خطط لتغطية 12,727 أسرة إضافية. غير أن فاعلية هذه المساعدات تظل مرتبطة بقدرة الأسواق على توفير السلع واستمرار تدفق الإمدادات، حتى لا تتحول زيادة السيولة النقدية إلى عامل إضافي في رفع الأسعار مع محدودية المعروض.

### تحذيرات من تفاقم الكارثة

تحذر المؤشرات الواردة في الإحاطة من أن استمرار إغلاق مليشيا الحوثي للطرق سيؤدي إلى استنزاف المخزونات المتاحة من الغذاء ، وتوقف خدمات صحية و مائية نتيجة للحصار ونفاد الوقود.

وتؤكد بيانات الإحاطة وجود كميات من الوقود والغاز في محافظتي عدن ولحج يمكن أن تسهم في تخفيف الأزمة، تشمل نحو 1.5 مليون لتر من البنزين، ومليون لتر من الديزل، إضافة إلى 52 مقطورة غاز، إلا أن الاستفادة منها تتطلب تسهيل نقلها وإيصالها إلى مدينة تعز دون عوائق.

### جرائم حرب

إن مليشيا الحوثي ترتكب جريمة عبر إغلاق الطرق والمنافذ المؤدية إلى مدينة مكتظة بملايين السكان، ومنع وصول الإمدادات التجارية والإنسانية، سيودي الى نقص حاد في الغذاء والمياه والدواء والوقود، وهذا ما يثير مخاوف جدية بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام تجويع المدنيين أسلوباً من أساليب الحرب، كما يوجب السماح بمرور الإغاثة الإنسانية وتيسير وصولها إلى المحتاجين وفق الضوابط القانونية. وقد ترقى الجرائم المرتبطة بالتجويع المتعمد للمدنيين أو عرقلة وصول الإمدادات الضرورية لبقائهم على الحياة إلى جرائم حرب تستدعي المساءلة والعقاب.

كما أن احتجاز المدنيين واختطافهم وإخفاءهم قسرياً، وفق الوقائع التي وثقها مركز تعز الحقوقي، يمثل انتهاكات جسيمة تستدعي التحقيق والمساءلة، وضمان عدم إفلات المتورطين من العقاب.

### تحرك عاجل لفك الحصار

إن استمرار حصار مليشيا الحوثي الارهابية لمدينة تعز وإغلاق منافذها لا يهدد حركة التجارة فحسب، بل يضع حياة المدنيين وحقوقهم الأساسية أمام خطر متصاعد. ومع اتساع فجوات انعدام الغذاء والوقود وتراجع الخدمات الصحية والمائية، يصبح إنهاء الحصار وفتح الطرق وتأمين وصول الإمدادات ضرورة إنسانية وقانونية عاجلة لوقف التدهور وحماية مئات الآلاف من السكان من مزيد من الحرمان والمعاناة.





## حصار تعز.. مأساة تتفاقم بين التضليل الحوثي والصمت الأممي



محمد علي المسلي

تتقن المليشيا الحوثية الإرهابية صناعة التضليل الإعلامي، وتتخذه أداة رئيسية من أدواتها الممنهجة لخداع كل إنسان غررت به، وتزييف الوعي لدى كل مخدوع بممارساتها وشعاراتها الزائفة؛ إذ تستخف بعقول الناس حين تظن أن جريمة حصار مدينة كاملة يقطنها ملايين البشر يمكن أن تُطمس بمشاهد تمثيلية مكشوفة لسيارة تعبر أو مركبة تغادر أطراف المدينة، مختزلةً مأساة خنق ملايين الأرواح في نقطة تفتيش تُفتح لدقائق معدودة أمام عدسات الكاميرات. وتتجاهل المليشيا بصلف واضح أن الحصار الحقيقي ليس مجرد حاجز عسكري يُرفع مؤقتاً لدخول حافلة ركاب أو خروجها، بل الحصار الذي تمارسه هذه الجماعة الإرهابية على تعز هو قطعها المتوحش لشرايين الحياة والتي يعتمد عليها المدنيون ، وحرمانٌ متعمد لهم من الدواء والغذاء والماء والوقود؛ الأمر الذي يجعل كل من يظهر أمام كاميراتها لإنكار وجود الحصار مجرد أداة في مسرحية رخيصة ومرتبة مسبقاً لتضليل الرأي العام والتغطية على جريمة قائمة.

والواقع داخل تعز المحاصرة ينحدر كل يوم نحو مزيد من التدهور، وتتضاعف معه معاناة المدنيين بصورة مأساوية؛ إذ تتعمد جماعة الحوثي تشديد هذا الحصار الخانق، متخذةً من التجويع سلاحاً ووسيلة حرب للانتقام من مدينة أبية رفضت مشروعها الطائفي القائم على العنف والإرهاب. وبعد أن عجزت المليشيا عن كسر إرادة المدينة في ميادين المواجهة العسكرية، وجّهت انتقامها نحو المدنيين عبر المنع المتعمد لدخول مقومات الحياة الأساسية، وهو ما وضع المدينة أمام كوارث إنسانية مروعة تتلخص أبرز تداعياتها في الآتي:

خنق المستشفيات وتهديد حياة المرضى: جراء منع دخول مادة الديزل وأسطوانات الأكسجين إلى المدينة؛ مما يهدد بتوقف غرف العناية المركزة، وحاضنات الأطفال، ومراكز الغسيل الكلوي عن العمل، لتبقى حياة آلاف المرضى والحالات الحرجة مرهونة بقطرة وقود تكاد تنعدم.

نفاد المخزون الدوائي والمستلزمات الطبية: نتيجة المنع المستمر لدخول الأدوية إلى المدينة، حتى أخذت الأصناف الدوائية تنفد من المستشفيات والصيدليات يوماً بعد آخر؛ وهي كارثة تفتك بالمرضى، وتهدد حياة الحالات الطارئة، وتترك المصابين بالأمراض المزمنة يواجهون مصيراً قاسياً بلا علاج.

تفاقم أزمة الغذاء وخطر المجاعة المحققة: بسبب المنع المتعمد لدخول شاحنات المواد الغذائية، مما أدى إلى شحّ السلع الأساسية في الأسواق، وارتفاع أسعارها إلى مستويات باهظة تفوق القدرة الشرائية للمدنيين.

اشتداد أزمة العطش وشح المياه: نتيجة منع دخول صهاريج المياه إلى المدينة، بالتزامن مع توقف الآبار المحلية عن الضخ بسبب نفاد الوقود؛ لتصبح شربة الماء النظيفة رحلة شقاء يومية تكابدها الأسر.

تفاقم الكارثة البيئية وتفشي الأوبئة: عبر المنع المتعمد لخروج شاحنات النفايات لتفريغ حمولتها في المكبات المخصصة خارج المدينة والتي تسيطر عليها المليشيا؛ مما أدى إلى تكدس أطنان القمامة وسط الأحياء السكنية، وتحولها إلى بؤر خطيرة لانتشار الأوبئة الفتاكة كحمى الضنك والملاريا.

قطع الأرزاق وتفشي البطالة: إذ أدى انعدام المشتقات النفطية وبيعها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة إلى تعطل آلاف من أرباب الأسر الذين يعتمدون في كسب عيشهم على حافلات النقل والدراجات النارية؛ فوجدوا أنفسهم بلا عمل بعد عجزهم عن شراء الوقود، وباتوا عاجزين عن توفير أبسط متطلبات الحياة لأطفالهم.

انعدام الغاز المنزلي ومعاناة الطهي بالحطب: حيث دخلت الأزمة كل بيت بعد منع المليشيا دخول الغاز المنزلي إلى المدينة، مما ضاعف الأعباء المعيشية على السكان، واضطر الأسر إلى استخدام الحطب والوسائل البدائية لطهي الطعام وسط مشقة يومية بالغة.

تعطل التعليم وتوقف القطاعات الإنتاجية والخدمية: فقد تسببت أزمة الوقود وغياب وسائل النقل في تعطل المدارس والجامعات وعجز الطلاب والمعلمين عن الوصول إليها، بالتزامن مع توقف الكثير من المصانع والمخابز والورش والشركات عن العمل، مما أصاب الحياة العامة والحركة الاقتصادية في المدينة بشلل واسع.

وأمام هذا الموت البطيء، تقف المنظمات الدولية والأمم المتحدة موقف المتفرج في صمت مخزٍ يثير تساؤلات مشروعة حول مصداقية دورها الإنساني؛ إذ شكّل هذا التغاضي الأممي عن جريمة الحصار غطاءً شجع المليشيا الإرهابية على التمادي في انتهاكاتها وتضييق الخناق على السكان.

إن استمرار هذه الجريمة يضع المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمنظمات الحقوقية أمام اختبار أخلاقي وقانوني حقيقي؛ فلم يعد التنديد الخجول مجدياً، بل بات لزاماً ممارسة ضغط دولي صارم لكسر هذا الحصار الجائر وفتح المعابر فوراً دون قيد أو شرط. أما تعز، فرجالها ونساؤها يدركون يقيناً أن الحصار لا يهزم الكرامة، وأن من عجز عن كسرهم بالحديد والنار لن يُخضعهم بالتجويع وقطع الأرزاق.





## بين فخاخ العفو في الصلو وسامع وجحيم المداهمات في بني يوسف والمواسط

# في "الحجرية" .. انتهاكات الحوثي تصطدم بجدار الرفض الشعبي

تقرير / وئام الصوفي

في جغرافيا اليمن العصية على الانكسار، ثمة حقائق لا تقبل القسمة على وهم، ولا تخضع لمنطق الغلبة العابرة؛ وفي مقدمة هذه الحقائق تقف محافظة تعز، بمدينتها المحاصرة وريفها الجنوبي الممتد في مديريات الحجرية، كصخرة صماء تتحطم عليها كل مشاريع الوصاية والكهنوت، هناك حيث يتعانق التاريخ مع الوعي، وحيث تتنفس الجبال هواء الحرية منذ فجر التاريخ الحديث، تكتشف ميليشيا الحوثي الإرهابية، المدعومة من النظام الإيراني، أن احتلال الأرض بقوة البارود لا يعني بأي حال من الأحوال امتلاك قلوب أهلها أو إخضاع إرادتهم، إنها غواية القوة حين يصيبها عمى الغلبة، فتظن أن دبابة مستوردة أو مشرفاً طائفياً قادماً من كهوف صعدة يمكنه أن يطمس هوية مجتمع صاغ وعيه بالعلم والمدنية والثورة، ولقن الأئمة عبر التاريخ دروساً قاسية في الكرامة والانعتاق.

### قلعة الجمهورية الحصينة

لفهم ما يجري اليوم في الحجرية وتعز، لا بد من العودة إلى الجذور العميقة لوعي ذلك المجتمع؛ فالحجرية لم تكن يوماً مجرد رقعة جغرافية في جنوب تعز، بل كانت ولا تزال الخزان البشري والفكري والثوري الذي فجر الوعي اليمني الحديث، وقاد معركة الخلاص الوطني ضد حكم الأئمة الكهنوتي البائد، فمن تلك القرى والوديان والمدارس، انطلقت شرارة التنوير، وخرج رواد الحركة الوطنية والأحرار الذين دكوا عروش الإمامة المتوكلية في ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة عام 1962م.

لقد أدرك أبناء الحجرية وتعز مبكراً أن الحكم السلالي القائم على خرافة "الحق الإلهي" والاصطفاء العرقي هو العدو الأول للإنسان وكرامته، فقدموا قوافل الشهداء، ونسجوا بدمائهم وتضحياتهم فجر الجمهورية، وحولوا تعز إلى قلعة للثورة ومنارة للعلم ترفض العبودية وتأنف الذل، واليوم، يعيد التاريخ نفسه بذات التفاصيل والملامح، ولكن بوعي أشد صلابة؛ فالميليشيا الحوثية التي تحاول إعادة إنتاج الإمامة البائدة بعباءة إيرانية مستوردة، تصطدم في الحجرية بذاكرة الأرض وإرثها الجمهوري المتجذر في وجدان كل طفل وامرأة وشيخ.

إن محاولة المشروع الإيراني وأدواته الحوثية تطويع الحجرية تشبه محاولة إطفاء الشمس بكف مرتجفة؛ فالمجتمع الذي أسقط الإمامة بالأمس، ورفض أن يكون عبداً للكهنوت المحلي، يستحيل عليه اليوم أن يقبل بالتحول إلى تابع ذليل لمشروع ولاية الفقيه في طهران، أو أداة رخيصة في يد ميليشيا إرهابية لا ترى في اليمنيين سوى وقود لحروبها العبثية وممولين لخزائنها الطائفية.

### ساحات خاوية وعزلة خانقة

تتجلى الهوة السحيقة بين الميليشيا الحوثية والمجتمع في الحجرية في أبشع صورها كلما حاولت الميليشيا استعراض عضلاتها أو تسويق وهم الحاضنة الشعبية، ففي ساعات الذروة، تطلق مكبرات الصوت الحوثية نداءاتها المستميتة، وتدعو السكان إلى الاحتشاد في الساحات لترديد صرخاتها المستوردة من إيران، غير أن الساحات لا تمنحها من الحضور سوى صدى النداء المرتد في الفراغ.

أرادت المليشيا حشوداً تصنع بها دعاية إعلامية زائفة لإظهار التأييد، فإذا بالغياب الشعبي الكاسح يفضح حقيقتها، ويكشف حجم الرفض المطلق لوجودها، يقف عناصر الميليشيا القادمون من خارج تعز في العراء، تائهين في جغرافيا تلفظهم، يحرسون عزلتهم الخانقة ببضعة موالين منبوذين لا يتجاوزون عدد الأصابع.

وفي هذا السياق، أكد ناشطون مدنيون وحقوقيون من أبناء الحجرية في تصريحات لـ"26 سبتمبر": أن الميليشيا تعيش حالة من الانهيار النفسي والعزلة الاجتماعية غير المسبوقة، مشيرين إلى أن الشارع في الحجرية يتعامل مع عناصر الميليشيا ومشرفيها باعتبارهم "جسماً غريباً وطارئاً مصيره الزوال".

وأوضح الناشطون أن مقاطعة الفعاليات الحوثية لم تعد مجرد سلوك عفوي، بل أصبحت "استفتاءً شعبياً يومياً" يعلن فيه المواطنون براءتهم من هذا المشروع الإرهابي، مؤكدين أن الساحات الخاوية تمثل الصفعة الأقسى التي يتلقاها المشروع الإيراني في ريف تعز، وتثبت أن البندقية الحوثية عاجزة تماماً عن صناعة الولاء أو انتزاع الشرعية.

### إحراق خرافات الكهنوت

لم تكتف المليشيا الحوثية الإرهابية بمحاولة فرض سيطرتها العسكرية، بل سعت، بتوجيهات مباشرة من خبراء الحرب النفسية والثقافية التابعين للحرس الثوري الإيراني، إلى غسل أدمغة الأجيال وتلويث الوعي الجمعي عبر فرض "ملازم" مؤسسها الصريع ودوراتها الطائفية الظلامية على المدارس والمساجد والمؤسسات، وحين حاول المشرفون الثقافيون للميليشيا فرض تلك الملازم بالقوة في مناطق الحجرية، جاء الرد الشعبي حاسماً ومزلزلاً من الناس أنفسهم؛ إذ أقدم المواطنون على إحراقها، ليصبح رماد الملازم المحترقة شاهداً تاريخياً على رفض مجتمع الحجرية لمن يريد مصادرة وعيه أو استبدال هويته الوطنية والجمهورية بخرافات طائفية قادمة من كهوف مران وطهران.

وفي مديريات الشمايتين والمعافر والصلو والمواسط وسامع وغيرها من مناطق الحجرية، تحول العصيان المدني والإضراب الشامل إلى موقف بطولي صلب؛ فصول دراسية يغيب عنها الطلاب والمعلمون، ومقرات عمل خالية من الموظفين، وصمت مطبق في الأسواق والشوارع بات أبلغ وأشد فتكاً من ضجيج البنادق والمدافع. هناك، تتعانق إرادة الريف الثائر مع صمود مدينة تعز المحاصرة منذ أكثر من عقد، ويتحول الامتناع عن المشاركة والتعاون إلى رسالة رفض قاطعة للوصاية الحوثية.

### انتفاضة الجدران في الحجرية

ولازالت تتوالى في مديريات الحجرية مظاهر الرفض الشعبي لحضور مليشيا الحوثي الإرهابية وإجراءاتها، حيث أقدمت مقاومة سلمية من أبناء القرى والمديريات على طمس شعارات الحوثي من فوق الجدران وتمزيق راياتها، في تحرك واسع امتد عبر عدة مديريات من جبل حبشي حتى التربة، ضمن عشرات التحركات المقاومة التي تشمل الإضراب وعزل الحوثيين ومقاطعة أنشطتهم والاعتراض على تدخلاتهم في المدارس والمساجد.

وقد شهدت منطقة دارحة بعزلة دبع التابعة لمديرية الشمايتين إزالة المواطنين شعارات الجماعة من الشوارع والمباني الحكومية، تعبيراً عن رفضهم لمظاهر سيطرة الحوثيين، وذلك امتداداً لتحركات مماثلة شهدتها عزلة الجبزية بمديرية المعافر حين أزال الأهالي شعارات الميليشيا من جدران مدرسة 13 يونيو واستبدلوها بعبارات مناهضة لها، من بينها "كلنا شرعية" و"تعز تلعنكم"، وأمام هذا الحراك الشعبي المتصاعد، دفعت الميليشيا بنحو عشرين طقماً عسكرياً إلى قرى جبل حبشي، بالتوازي مع حملات اعتقال وإجراءات أمنية طالت عدداً من السكان، خشية اتساع رقعة المقاومة السلمية في عموم مناطق الحجرية.

### العفو مصيدة الغدر الحوثية

يرفض المجتمع في الحجرية تصنع الود للميليشيا الحوثية أو التعايش مع إرهابها، بينما تتولى ممارسات الميليشيا الوحشية فضح زيف شعاراتها الكاذبة؛ فهي تعلن ما تسميه "العفو العام" في الصباح، لتتوالى في المساء حملات المداهمة والاختطافات وتفجير المنازل، حتى بات الجميع يدرك يقيناً أن الغدر ونقض العهود عقيدة راسخة لدى هذه العصابة، وأن كل اتفاقاتها ليست سوى تكتيك رخيص لتخدير الناس مؤقتاً قبل الانقضاض عليهم، غير أن لجوء الميليشيا إلى القمع المفرط ليس دليلاً على القوة، بل هو اعتراف صريح بالهزيمة الأخلاقية والسياسية أمام صمود الناس.

ففي مديرية الصلو، لم تكتف الميليشيات بقرع طبول الحرب، بل نسجت خيوط مؤامرة رخيصة أوقعت من خلالها بنحو خمسة وسبعين شخصاً، سلبت منهم أسلحتهم الشخصية بعد أن أطلقت وعوداً كاذبة بالأمان والعفو الشامل، لتكشف عن وجهها الحقيقي بمجرد أن ألقى أولئك السذج أسلحتهم ثقةً بتلك الوعود، حيث جرى اقتيادهم قسراً إلى زنازين معتقل مدينة الصالح الواقع شرق تعز، ليتجرعوا مرارة الخديعة في دهاليز الظلم الحوثي.

ولم تكن قرى "قدس" في مديرية المواسط بأفضل حالاً، إذ مارست الميليشيات الحوثية الإرهابية فيها أبشع صور الاستدراج عبر شبكة من الوسطاء والأقارب الموالين لقرارات طهران في صنعاء، وتحت غطاء الأمان المزعوم والعودة الآمنة إلى حضن الوطن، استدرجت العشرات من أبناء المنطقة، لتنقض عليهم فجأة مداهمةً المنازل الآمنة ومرعبةً الأطفال والنساء، قبل أن تغيبهم في سجون سرية لا يعلم عنها أحد، في انتهاك صارخ لكل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية.

وفي مديرية سامع، تجلت دعائية "العفو" المزيفة في أبشع صورها؛ حيث استغل وسطاء يتبعون الميليشيات جنوح بعض عناصر المقاومة الشعبية للسلام وانسحابهم من الجبال الوعرة، فأقنعوهم بالعودة إلى ديارهم مطمئنين، وما إن وطدت أقدامهم أرض الأمان الموهوم حتى طالتهم يد الغدر الحوثية، فاعتقلوا ونقلوا على وجه السرعة إلى غياهب سجون سرية خارج المنطقة، في محاولة بائسة لكسر إرادة أبناء تعز الأحرار الذين أذلوا المشروع الإيراني مراراً وتكراراً.

هذه الجرائم المتسلسلة تفضح العقلية الاستئصالية للميليشيات الحوثية الإيرانية التي لا تقيم عهداً ولا ذمة، وتؤكد لكل يمني حر أن الركون إلى وعود هذه العصابة الكهنوتية هو انتحار بطيء، وإن إيران وربيبتها الحوثية لا تحملان لليمنيين سوى الخراب والدمار ونقض العهود، وستظل هذه الانتهاكات وجعاً حياً في وجدان الذاكرة الوطنية، وشاهداً دامغاً على سقوط زيف الشعارات الحوثية التي تخفي خلفها مشروعاً إيرانياً دموياً يستهدف كرامة الإنسان اليمني وهويته

### الوجه الدموي للمليشيا

في غضون شهر واحد فقط من توغل الميليشيا الحوثية الإرهابية في الحجرية، تبدل وجه الحياة الآمنة فيها رأساً على عقب، لم تجلب سيطرة ميليشيا الحوثي الأمن أو الاستقرار للسكان كما تزعم أبواقها الدعائية، بل فتحت أبواب الجحيم والخوف والانتهاكات الممنهجة؛ حيث تحولت القرى والمدن إلى مسرح مفتوح للاختطافات التعسفية، ومداهمات المنازل ليلاً، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداءات الوحشية التي طالت المدنيين العزل ومؤسساتهم الخدمية.

ففي مدينة التربة، مركز الحجرية ونبضها الإداري، أقدمت الميليشيا الإرهابية على اختطاف المهندس منير المقطري ، مدير مؤسسة الكهرباء، من أمام مقر عمله في وضح النهار، ثم أتبعوا ذلك باختطاف الموظف شوقي عبداللطيف من داخل المجمع الحكومي، مدنيون وموظفون عموميون يختطفون من محاريب عملهم وخدمتهم للناس، في انتهاك صارخ لكل القوانين والأعراف، واستباحة وقحة لحرمة المؤسسات المدنية التي بناها أبناء الحجرية بعرقهم وجهدهم.

ولم تقف الشراهة الإجرامية لمليشيا الحوثي الإرهابية عند هذا الحد، بل واصلت الميليشيا استهداف القامات الوطنية والقضائية عبر محاصرة منزل القاضي عبدالسلام عبدالقوي السروري في قرية جنابة بعزلة بني يوسف بستة أطقم عسكرية مدججة بالأسلحة لمدة خمس ساعات متواصلة، وحاولت العناصر الباغية اقتحام المنزل رغم علمها بعدم وجود القاضي بداخله وخلوه إلا من النساء والأطفال، بل ووصلت خستهم إلى محاولة اختطاف نجله الصغير، لولاء الهبة الشجاعة لأبناء القرية والأهالي الذين وقفوا بالمرصاد وحالوا دون ذلك، مما دفع الميليشيا إلى اختطاف ثلاثة من أقارب القاضي وأحد جيرانه واقتيادهم إلى معتقلاتها المظلمة.

### ألغام وتهجير.. جحيم يومي

ولم تسلم المنازل والطرقات والمساجد من همجية الميليشيا؛ إذ وثق السكان عمليات اقتحام همجية للبيوت، ومصادرة للممتلكات والأموال، وتفجير للطرقات الحيوية، وزراعة عشوائية للألغام الفردية والمضادة للدروع في المزارع وممرات المشاة، فضلاً عن انتشار القناصة فوق أسطح المنازل والمرتفعات، ونشر الآليات العسكرية وتخزين الأسلحة والذخائر بمحاذاة التجمعات السكنية، في سلوك إجرامي يتخذ من المدنيين دروعاً بشرية ويضع حياة الآلاف في مواجهة مخاطر الموت المحقق.

وشدد حقوقيون وراصدون ميدانيون في تصريحات جماعية لـ"26 سبتمبر"، على أن ما ترتكبه ميليشيا الحوثي في الحجرية يرقى إلى مستوى "جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية"، مؤكدين أن الميليشيا تنتهج سياسة "العقاب الجماعي" والتهجير القسري لكسر إرادة السكان والانتقام من مواقفهم الوطنية الرافضة للمشروع الطائفي.

وأشار الحقوقيون إلى أن حصيلة الانتهاكات التي رصدتها الشبكة اليمنية للحقوق والحريات خلال شهر أكتوبر في محافظة تعز، تكشف عن اتساع مرعب في رقعة الجرائم الحوثية، بدءاً من القتل المباشر والقصف العشوائي والاختطافات، وصولاً إلى تدمير المنازل واستهداف المرافق الحيوية وتهجير السكان الآمنين.

وأضافوا: أن الميليشيا حولت حياة المواطنين في الحجرية إلى جحيم يومي، وانتزعت منهم أبسط مقومات الأمان، في محاولة يائسة لتركيع المنطقة التي مثلت تاريخياً شوكة في حلق الكهنوت.

### في مرمى الغضب الشعبي

إن الجرائم البشعة التي ترتكبها ميليشيا الحوثي الإرهابية في الحجرية وتعز ليست مجرد تصرفات فردية لعناصر منفلتة، بل هي ترجمة حرفية لعقيدة الموت والدمار التي يصدرها النظام الإيراني إلى المنطقة عبر أذرعه الإرهابية، لقد أرادت طهران تحويل اليمن إلى منصة لتهديد الأمن الإقليمي، وجعلت من ميليشيا الحوثي أداة لتدمير الدولة اليمنية وتمزيق النسيج الاجتماعي وإغراق البلاد في الفقر والجهل والخرافة، غير أن طهران ومرتزقتها في صنعاء وصعدة أخطأوا الحسابات حين ظنوا أن تعز والحجرية يمكن أن تخضع لإملاءات الحرس الثوري أو ترفع راية الاستسلام أمام ميليشيا إرهابية لا تحمل سوى مشروع الخراب.

إن تعز التي صمدت في وجه الحصار الخانق والقصف الهمجي والغدر المتواصل لأكثر من عشر سنوات، وسطر أبناؤها أروع ملاحم البطولة والفداء دفاعاً عن الجمهورية وكرامة الإنسان اليمني، تبعث اليوم برسالة واضحة لا لبس فيها، أن هذه الأرض تلفظ الغزاة، وأن المشروع الحوثي الإيراني يعيش أيامه الأخيرة على أسوارها وفي قراها، فكل قطرة دم سالت في تعز، وكل منزل فجرته الميليشيا في الحجرية، وكل مختطف يقبع في زنازين الكهنوت، إنما يغذي بركان الغضب الشعبي الذي سيجتث هذه العصابة الإرهابية من جذورها، ويعيدها خاسئة مدحورة إلى جحورها.

### تعز تنتصر

ستبقى تعز، وستظل الحجرية، قلعة الجمهورية الحصينة، ومنارة الوعي التي تفضح زيف الكهنوت وتهزم مشاريع التبعية لإيران، إن صمود هذه المحافظة الباسلة في وجه آلة القتل الحوثية، ورفض أبنائها القاطع للفكر السلالي المتخلف، يؤكد أن إرادة الشعوب الحرة أقوى من كل ترسانات السلاح الإيراني، وأن الحق الجمهوري سينتصر مهما طال ليل الطغيان، لقد حفر الحوثيون بأيديهم نهايتهم المحتومة حين تجرأوا على الاقتراب من عرين الثورة في الحجرية وتعز؛ فهناك لا مكان للكهنوت، ولا بقاء للعملاء، وهناك ستكون المقبرة الكبرى لميليشيا الحوثي الإرهابية ومشروعها الإيراني البغيض، ليبقى علم الجمهورية خفاقاً فوق قمم صبر والصلو وسامع والمقاطرة والمعافر، شاهداً على أن تعز لا تنحني إلا لله، ولا ترضى بغير الحرية والكرامة بديلاً.

26 سبتمبر
العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ
المـوافـق 19 نوفمبر 2026م

# القانـــون رقـم (1) لسنـــة 2026م:

# جماعـــة الحوثـــي منظمـــة إرهابيـــة

## صدريوم أمس الأربعاء، القانون رقم (1) لسنة 2026 بشأن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية وتجريم أنشطتها وتمويلها.

عدن: فيما يلي نص القانون:

قانون رقم (1) لسنة 2026م

بشأن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية وتجريم أنشطتها وتمويلها

باسم الشعب

رئيس مجلس القيادة الرئاسي:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية، وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعتين بتاريخ 23/11/2011م، وعلى قرار إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي الصادر بتاريخ 07/04/2022م.

وبعد موافقة مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس النواب، أصدرنا القانون الآتي نصه:

### الباب الأول: التسمية والتعاريف والأهداف

المادة (1): يسمى هذا القانون بـ(قانون تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية وتجريم أنشطتها وتمويلها).

المادة (2): لأغراض تطبيق هذا القانون، يكون للألفاظ والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

أ. الجمهورية: الجمهورية اليمنية.

ب. الجماعة: جماعة الحوثي التي تطلق على نفسها اسم (أنصار الله)، بجميع تشكيلاتها السياسية، أو العسكرية، أو الأمنية، أو الإدارية، أو المدنية، ومرجعياتها العقائدية أو الفكرية أو السلالية.

ت. المنظمة الإرهابية: الجماعة المصنفة بموجب المادة (4) من هذا القانون.

ث. الكيانات التابعة: الكيانات أو التشكيلات، أياً كانت مسمياتها أو طبيعة أنشطتها، التي يثبت أن الجماعة أنشأتها أو تديرها أو تسيطر عليها تنظيمياً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أنها تعمل باسمها أو لحسابها بوصفها جزءاً من بنيتها التنظيمية أو واجهة لها، ولا يشترط لثبوت التبعية ممارسة الكيان نشاطاً إرهابياً معيناً.

ج. النشاط الإرهابي: كل فعل من أفعال القوة، أو العنف، أو التهديد، أو التخريب يستهدف مؤسسات الدولة، أو المواطنين، أو المنشآت العامة، أو الممتلكات الخاصة، أو الملاحة الدولية، أو يتمثل في حصار المدن، أو القرى، أو قطع الطرقات، أو أي فعل آخر يشكل جريمة إرهابية وفقًا للتشريعات النافذة أو الاتفاقيات الدولية النافذة في الجمهورية، ويُرتكب بقصد بث الرعب بين الناس وترويعهم، أو الإخلال بالنظام العام، أو تعريض أمن المجتمع للخطر، أو إرغام السلطات العامة على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ح. تمويل الإرهاب: المعنى المحدد له في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.

خ. الأموال والتجميد والحجز والمصادرة: يكون لكل منها المعنى المحدد في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته.

د. القائمة الإرهابية: وثيقة تحتوي على بيانات وأسماء تعدها الجهات المختصة وتتضمن أسماء الأشخاص والكيانات الذين تثبت صلتهم بالأعمال الإرهابية أو تمويلها أو تسهيلها، وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.

ذ. الطفل: كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، وتُكفل له بموجب أحكام هذا القانون الحماية من التجنيد، أو التدريب، أو التسليح، أو الاستخدام في الأنشطة العسكرية أو الأمنية، ويُجرَّم كل من يُكرهه على أيٍّ من تلك الأفعال، ولا يُساوى بالبالغين في المسؤولية الجنائية والعقوبات إذا ارتكب جريمة خلال هذه المرحلة العمرية.

ر. الجهات المختصة: كل جهة ذات علاقة حقيقية، أو افتراضية كالقضائية، أو الأمنية، أو العسكرية، أو السياسية، أو المالية، أو الإدارية، أو الرقابية وغيرها من الجهات التي يحدد القانون اختصاصها.

ز. الوحدة الفنية: وحدة تضم عددًا من ذوي الاختصاص، تُشكَّل بموجب أحكام هذا القانون في مكتب النائب العام، وتتولى متابعة إجراءات التصنيف والقوائم الإرهابية، وفقًا لأحكام هذا القانون.

المادة (3): يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يأتي:

أ. تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، وترتيب الآثار القانونية على هذا التصنيف.

ب. تجريم الأفعال الإرهابية التي ترتكبها الجماعة، أو ترتكب باسمها أو لحسابها أو لمصلحتها.

ت. مكافحة تمويل أنشطة الجماعة وتجفيف مصادر تمويلها ودعمها.

ث. منع استغلال الشخوص الاعتبارية والأنشطة الاقتصادية والمالية في تمويل الجماعة المصنفة.

ج. حماية الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني والمنشآت العامة والممتلكات الخاصة والملاحة من الأنشطة الإرهابية.

ح. ضمان عدم استخدام أراضي الجمهورية منطلقاً للاعتداء على الآخرين.

خ. تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في مكافحة الأنشطة الإرهابية للجماعة، وتجفيف مصادر تمويلها، وملاحقة مرتكبي جرائمها، وفقاً للقانون والاتفاقيات الدولية النافذة.

د. ضمان حماية المدنيين والأنشطة التجارية والاقتصادية، والأعمال الإنسانية والإغاثية المشروعة، من أي آثار سلبية قد تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون بما يكفل عدم الإضرار بحقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة.

### الباب الثاني: التصنيف والآثار القانونية المترتبة عليه

المادة (4):

أ. تُصنّف جماعة الحوثي، التي تطلق على نفسها اسم (أنصار الله)، منظمة إرهابية، وفئة باغية وساعية في الأرض فساداً، بجميع تنظيماتها وتشكيلاتها، أفراداً وجماعات، ويلحق هذا التصنيف كل من عمل أو يعمل لصالحها أو يناصرها بالقول أو الفعل، أو قدم لها دعماً مادياً أو معنوياً، وتطبق عليها جميع الإجراءات والأحكام الشرعية والقانونية المتعلقة بهذا التصنيف.

ب. يشمل التصنيف المنصوص عليه في الفقرة (أ) جميع تنظيمات الجماعة وتشكيلاتها وكياناتها التابعة، أياً كانت مسمياتها أو طبيعة أنشطتها، بما في ذلك القيادات السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية، أو التشكيلات الحزبية، أو المدنية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، أو الإعلامية، أو الاقتصادية، متى ثبتت تبعيتها وفقاً للتعريف الوارد في المادة (2) من هذا القانون.

ت. تتحقق الجهات المختصة، كل في حدود اختصاصها، من تبعية الكيانات أو التشكيلات عند تطبيق أحكام هذا القانون، وتخضع القرارات والإجراءات المتخذة في مواجهتها للتظلم والطعن أمام القضاء المختص وفقاً للقانون.

ث. تترتب على التصنيف الآثار القانونية والمالية والإجرائية المنصوص عليها في هذا القانون والتشريعات النافذة، وفقاً للاختصاصات والإجراءات والشروط والضمانات المقررة فيها، ولا يعد التصنيف بذاته حكماً بإدانة شخص معين، ولا يغني عن إثبات أركان الجريمة المسندة إليه، ولا يحول ذلك دون اتخاذ التدابير التحفظية أو المالية متى توفرت شروطها القانونية.

ج. لا يمتد التصنيف تلقائياً إلى أي شخص طبيعي أو اعتباري لمجرد وجود علاقة تجارية، أو اجتماعية بالجماعة، أو بأحد أفرادها، أو لمجرد الإقامة، أو ممارسة نشاط مشروع في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولا يحول ذلك دون مساءلته عن أي فعل مجرم متى توفرت أركانه وفقاً للقانون.

### الباب الثالث: الجرائم والعقوبات والتدابير الجنائية

الفصل الأول: الاعتداءات الإرهابية

المادة (5):

أ. تعد جرائم إرهابية الأفعال التي ترتكبها الجماعة أو أي من تشكيلاتها بقصد الاستيلاء على سلطات الدولة أو تقويض مؤسساتها الدستورية باستخدام القوة المسلحة.

ب. يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على ثلاثين سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، ودون الإخلال بتطبيق العقوبة الأشد وفقاً للفقرة (ت) من المادة (23) من هذا القانون.

المادة (6):

أ. تعد جرائم إرهابية أعمال حصار المدن أو القرى أو تجويع السكان.

ب. يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على ثلاثين سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، ودون الإخلال بتطبيق العقوبة الأشد وفقاً للفقرة (ت) من المادة (23) من هذا القانون.

المادة (7):

أ. تعد جرائم إرهابية استهداف المدنيين، أو المنشآت العامة، أو الممتلكات الخاصة، أو زراعة الألغام.

ب. يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على ثلاثين سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، ودون الإخلال بتطبيق العقوبة الأشد وفقاً للفقرة (ت) من المادة (23) من هذا القانون.

المادة (8):

أ. تعد جرائم إرهابية الاعتداء على الملاحة الدولية أو تعطيلها.

ب. يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على ثلاثين سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، ودون الإخلال بتطبيق العقوبة الأشد وفقاً للفقرة (ت) من المادة (23) من هذا القانون.

المادة (9):

أ. تعد جريمة إرهابية الاعتداءات الواقعة على أنظمة المعلومات، أو أنظمة التحكم، أو شبكات الاتصالات، أو البيانات، بالدخول، أو التدخل غير المشروع، أو بالإتلاف، أو المحو، أو التغيير، أو التعطيل، أو إدخال برمجيات ضارة، بقصد إحداث ضرر، أو وفاة، أو إصابة بدنية جسيمة، أو تعطيل للمرافق، أو الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات المياه، أو الطاقة، أو الصحة، أو النقل، أو الاتصالات، أو الأنظمة المالية، أو المصرفية.

ب. يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على ثلاثين سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، ودون الإخلال بتطبيق العقوبة الأشد وفقاً للفقرة (ت) من المادة (23) من هذا القانون.

المادة (10):

أ. تعد جريمة إرهابية استخدام مواد نووية، أو مشعة، أو مواد كيميائية سامة، أو عوامل بيولوجية ممرضة، أو إطلاقها، أو نشرها، أو تسريبها، أو تخريب مرفق يحتوي عليها، أو يستخدمها بطريقة تؤدي إلى إطلاقها أو إطلاق إشعاعات أو مواد خطرة منه.

ب. يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على ثلاثين سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة، ودون الإخلال بتطبيق العقوبة الأشد وفقاً للفقرة (ت) من المادة (23) من هذا القانون.

الفصل الثاني: جرائم الانتماء والمساندة والتنظيم

المادة (11):

أ. يُحظر ويجرم الانتماء إلى الجماعة أو الالتحاق بصفوفها أو بأي من مكوناتها.

ب. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

ت. تكون العقوبة الإعدام إذا مارس الجاني قيادة فعلية في الجماعة أو في أي من تشكيلاتها، وتتحقق القيادة الفعلية بممارسة سلطة حقيقية ومؤثرة في اتخاذ القرارات التنظيمية، أو إصدار الأوامر، أو التوجيه، أو الإشراف على الأفراد أو إدارة الموارد، ولو لم يحمل الجاني صفة أو مسمى قيادياً.

ث. لا يعد تغيير اسم الجماعة، أو أحد كياناتها التابعة، أو تغيير صفتها التنظيمية، أو انسحاب الشخص منها لاحقاً، سبباً بذاته للإعفاء من المسؤولية عن الجرائم التي ثبت ارتكابه لها قبل ذلك، وذلك دون إخلال بأحكام الإعفاء المنصوص عليها في المادة (49) من هذا القانون.

المادة (12):

أ. يُحظر ويجرم الدعوة أو الترويج لأفكار الاستعلاء السلالي، أو العنصري، أو الطائفي، أو ادعاء حصر الولاية الإلهية لسلالة معينة في الحكم والسلطة، متى ارتكب الفعل بقصد دعم الجماعة أو التحريض على التمييز أو العنف ضد الأشخاص بسبب أصلهم أو نسبهم أو انتمائهم المذهبي.

ب. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة (13):

أ. يُحظر ويجرم تقديم الأموال، أو الموارد الاقتصادية، أو جمعها، أو توفيرها، أو إتاحتها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، مع العلم بأنها ستستخدم كلياً أو جزئياً في تمويل الجماعة.

ب. يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ولا تزيد على خمس وعشرين سنة كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة (14):

أ. يُحظر ويُجرَّم تقديم، أو تصنيع، أو تهريب الأسلحة، أو المعدات العسكرية، أو المواد ذات الاستخدام المزدوج للجماعة أو لأيٍّ من كياناتها التابعة، أو تسهيل حصولها عليها، أو تقديم الدعم اللوجستي أو المعلومات الاستخباراتية لها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يُشترط لقيام الجريمة ارتباط الدعم بفعل إرهابي معين أو استخدامه فعلياً في ارتكابه.

ب. يعاقب بالإعدام كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة (15):

أ. يُحظر ويجرم تجنيد الأشخاص، أو استقطابهم، أو تدريبهم، أو تسليحهم بقصد إلحاقهم بالتشكيلات المسلحة أو الأمنية التابعة للجماعة، أو تسهيل التحاقهم بها أو استخدامهم في أنشطتها العسكرية أو الأمنية، سواء تم ذلك بالترغيب أو الترهيب.

ب. يعاقب بالإعدام كل من ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

ت. يعد ظرفاً مشدداً ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة بحق من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، أو باستخدام الإكراه، أو التهديد، أو الخداع، أو استغلال حاجة شديدة للمجند، أو أسرته، أو باستخدام المدارس، أو المؤسسات التعليمية، أو الدينية، أو دور العبادة، أو المراكز الصيفية، أو دور الرعاية لأغراض التجنيد، أو التدريب، أو الاستخدام العسكري، أو الأمني، وتكون العقوبة في هذه الحالات الإعدام تعزيراً.

ث. تكفل الجهات المختصة، في جميع مراحل الاستدلال والتحقيق والمحاكمة، حماية الأطفال الذين جرى تجنيدهم أو استغلالهم، وتعطى الأولوية لحمايتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم، وفقاً للتشريعات النافذة، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمسؤولية الجزائية للأحداث.

ج. لا يحول تجنيد الطفل أو استخدامه في الأنشطة العسكرية أو الأمنية التابعة للجماعة دون مساءلة من قام بتجنيده، أو استقطابه، أو تدريبه، أو تسليحه، أو تسهيل التحاقه، أو استخدامه، وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (16):

أ. يُحظر ويجرم إنشاء، أو إعادة إنشاء، أو تسجيل، أو إدارة، أو تشغيل أي كيان، أو المشاركة في أي من تلك الأفعال، بقصد تمثيل الجماعة، أو ممارسة نشاطها، أو إعادة تنظيمها، أو توفير غطاء قانوني، أو سياسي، أو مالي، أو إعلامي، أو فكري لاستمرار وجودها التنظيمي أو ممارسة أنشطتها المحظورة.

ب. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ولا تزيد على خمس وعشرين سنة كل من ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة (17):

أ. يُحظر ويجرم تقديم أي مقر، أو منشأة، أو وسيلة، أو خدمة للجماعة، أو لأي من كياناتها التابعة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دون اشتراط ارتباطها بفعل إرهابي معين أو استخدامها فعلياً في ارتكابه، ومع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا القانون.

ب. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة كل من ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

## الفصل الثالث: التحريض والاتفاق الجنائي والشروع والمساهمة

المادة (18):

أ. يُحظر ويجرم التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة إرهابية، متى كان من شأن التحريض، بالنظر إلى مضمونه وسياقه وظروف صدوره، إيجاد خطر حقيقي بوقوع الجريمة، ولم يترتب عليه ارتكابها أو الشروع فيها.

ب. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على عشرين سنة كل من ارتكب الفعل المنصوص عليه في هذه المادة. وفي جميع الأحوال، لا تجاوز العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة المحرض عليها.

المادة (19):

أ. يُحظر ويجرم الاشتراك مع الغير في اتفاق جنائي على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أو الشروع في تنفيذها، أو الأمر بارتكابها، أو تقديم المشورة، أو المساعدة على ارتكابها.

ب. يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة كل من ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

## الفصل الرابع: التحايل على التدابير المالية

المادة (20):

أ. يُحظر ويجرم التصرف في أموال أو أصول أو ممتلكات مشمولة بقرار حجز أو تجميد صادر من جهة مختصة وفقاً للقانون وواجب التنفيذ، بطريق النقل، أو التحويل، أو البيع، أو الرهن، أو الإخفاء، أو التبديد، أو تغيير الملكية، أو الحيازة، أو بإجراء معاملة صورية، أو بتمكين الغير من الانتفاع بها، مع علم الجاني بالقرار وبقصد تعطيل تنفيذه أو التحايل عليه.

ب. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد على خمس وعشرين سنة كل من ارتكب الفعل المنصوص عليه في هذه المادة.

ت. تراعى أحكام الفقرة (ت) من المادة (23) من هذا القانون عند انطباق نص عقابي آخر على الفعل ذاته.

## الفصل الخامس: أحكام المسؤولية والعقوبات المشتركة

المادة (21):

أ. يسأل الشخص الاعتباري عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا ارتكبت باسمه أو لحسابه أو لمصلحته بواسطة أحد ممثليه أو القائمين على إدارته الفعلية أو من يملك سلطة اتخاذ القرار نيابة عنه، أو بناءً على أمره أو موافقته، متى توفرت أركان الجريمة وشروط إسناده إلى الشخص الاعتباري، ولا يكفي لقيام مسؤوليته مجرد استعمال اسمه أو مقاره أو وسائله دون ثبوت الصلة الموجبة للمسؤولية وفقاً للقانون.

ب. يعاقب الشخص الاعتباري الذي تثبت مسؤوليته بغرامة لا تقل عن خمسين مليون ريال يمني ولا تزيد على مائة مليون ريال يمني، دون الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة قانوناً متى توفرت شروط تطبيقها، وتطبق على الشخص الاعتباري العقوبات المقررة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته إذا شكل الفعل جريمة معاقباً عليها بمقتضاه، وفي غير ذلك من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

ت. يجوز للمحكمة الحكم بحل الشخصية الاعتبارية وتصفيتها ومصادرة أموالها، في الحدود والشروط المقررة في المادة (34) من هذا القانون، إذا ثبت أنها أُنشئت أو خُصِّص نشاطها الرئيسي لارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أو لتمثيل الجماعة، أو إعادة تنظيمها، أو توفير غطاء لاستمرار أنشطتها المحظورة.

ث. يجب أن يكون الحكم بالعقوبات والتدابير المنصوص عليها في هذه المادة مسبباً ومحدداً لنطاقها ومدتها، ولا تنفذ إلا بعد صيرورته باتاً، دون الإخلال بالتدابير التحفظية أو المؤقتة التي يجيزها القانون.

ج. تراعى حقوق العاملين والدائنين والمساهمين والمتعاملين حسني النية، ولا تجوز مصادرة أموال الشخص الاعتباري إلا في الحدود والشروط المقررة في المادة (34) من هذا القانون، ولا يحول الحكم بحله أو تصفيته دون المطالبة بالرد والتعويض وفقاً للقانون.

ح. لا تخل مسؤولية الشخص الاعتباري بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين ارتكبوا الجريمة أو ساهموا فيها، ولا تقوم مسؤوليتهم لمجرد صفتهم الإدارية أو الوظيفية دون توافر شروطها القانونية.

المادة (22):

أ. تسري أحكام هذه المادة إذا استغل الجاني في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وظيفة عامة، أو خدمة عامة، أو سلطة عسكرية، أو أمنية، أو سياسية، أو استخدم صلاحياتها، أو مواردها، أو المعلومات، أو الوسائل التي أتيحت له بسببها في ارتكاب الجريمة أو تمويلها أو تسهيلها.

ب. مع مراعاة الأحكام الخاصة بالأحداث والأعذار القانونية المخففة، تكون عقوبة السجن في الحالات المنصوص عليها في هذه المادة، مدة لا تقل عن نصف مجموع الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة للجريمة، ولا تتجاوز حدها الأقصى.

ت. إذا ثبت استغلال الوظيفة أو الخدمة العامة على النحو المبين في هذه المادة، تحكم المحكمة، بالإضافة إلى العقوبة الأصلية، بعزل المحكوم عليه من وظيفته إن كان شاغلاً لها، وحرمانه من تولي الوظائف والمهام العامة، ما لم يرد إليه اعتباره.

المادة (23): تطبق العقوبات والتدابير المنصوص عليها في هذا الباب مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في هذا القانون، وذلك على النحو الآتي:

أ. يعاقب مرتكبو الأفعال المنصوص عليها في المواد من (5) إلى (22) من هذا القانون بالعقوبات المقررة فيه وفي التشريعات النافذة، دون الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة قانوناً.

ب. إذا انطبق على الفعل ذاته أكثر من نص عقابي في هذا القانون أو في قانون آخر، تطبق العقوبة الأشد متى توفرت أركان الجريمة التي تقررت لها، مع مراعاة أحكام تعدد الجرائم وتطبيق العقوبات المقررة في قانون الجرائم والعقوبات، ودون إخلال بالعقوبات التكميلية وحقوق المتضررين في الرد والتعويض.

ت. في الجرائم المنصوص عليها في المواد من (5) إلى (10) من هذا القانون، يكون الحكم بالإعدام إذا نتج عن الفعل وفاة أو عاهة مستدامة.

المادة (24): لا ينقضي بمضي المدة الحق في سماع الدعوى الجزائية عن الجرائم الجسيمة التي ترتكبها جماعة الحوثي، ومنها جرائم إسقاط مؤسسات الدولة أو معسكرات القوات المسلحة أو الأمن، وجرائم القتل، أو تفجير المنازل، أو دور العبادة، أو زراعة الألغام، أو تجنيد الأطفال، أو حصار المدن، أو القرى، أو نهب المنشآت العامة، أو الممتلكات الخاصة، أو قصف الأعيان المدنية، أو الموانئ.

المادة (25): لا تمنح أي تسوية سياسية مستقبلية أي حصانة جنائية لقيادات أو أفراد الجماعة المتورطين في الجرائم والانتهاكات الجسيمة.

## الباب الرابع: الوحدة الفنية والتدابير المالية والإدارية

المادة (26): تخضع إجراءات تحديد الأموال، أو الأصول، أو الممتلكات المرتبطة بالجماعة، أو بكياناتها التابعة، أو بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وتعقبها وحجزها وتجميدها ومصادرتها للأحكام والإجراءات والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون أو قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، كل بحسب طبيعة التدبير وسببه القانوني.

المادة (27):

أ. تنشأ بمكتب النائب العام وحدة فنية دائمة تسمى (الوحدة الفنية لمتابعة التصنيف والقوائم الإرهابية)، وتتبع النائب العام، ويقتصر اختصاصها على الإعداد الفني للملفات ومشروعات القوائم والتنسيق والمتابعة لأغراض تطبيق هذا القانون، دون الإخلال باختصاصات النيابة العامة أو الجهات الأخرى المقررة قانوناً.

ب. تشكل الوحدة الفنية بقرار من النائب العام، برئاسة أحد أعضاء النيابة العامة، وعضوية ممثلين عن النيابة العامة ووزارات العدل والداخلية والخارجية والمالية والصناعة والتجارة، والبنك المركزي اليمني والجهاز المركزي لأمن الدولة، ووحدة جمع المعلومات المالية ترشحهم جهاتهم من ذوي الاختصاص والخبرة.

ت. للوحدة الفنية بموافقة جميع أعضائها، الاستعانة بالخبراء والمختصين بحسب الحاجة، دون أن يترتب على ذلك منحهم أي اختصاصات أو صلاحيات غير مقررة قانوناً.

ث. يكون للوحدة الفنية جهاز فني وإداري متفرغ من العاملين بالنيابة العامة أو المنتدبين إليها وفقاً للقانون، وتدرج الاعتمادات اللازمة لعملها ضمن موازنة النيابة العامة.

ج. يُصدر النائب العام قراراً بتنظيم عمل الوحدة الفنية، يحدد توزيع المهام، وإجراءات إعداد الملفات ومراجعتها، وآلية الاجتماعات وإثبات التوصيات والآراء المختلفة، وحفظ السجلات وتأمين المعلومات، دون استحداث سلطات أو صلاحيات تتجاوز أحكام القانون أو الانتقاص من الضمانات المقررة فيه.

ح. لا يترتب على العضوية في الوحدة الفنية اكتساب صفة مأمور الضبط القضائي، ويمارس من يتمتع بهذه الصفة أصلاً صلاحياته في حدود اختصاصه ووفقاً لقانون الإجراءات الجزائية وتحت إشراف النيابة العامة.

خ. لا يتوقف اتخاذ الإجراءات القضائية أو التدابير المالية العاجلة المستوفية لشروطها القانونية على تشكيل الوحدة الفنية أو اجتماعها أو صدور توصية عنها، ولا يخل إنشاؤها بمباشرة النيابة العامة والجهات المختصة لسلطاتها المقررة قانوناً.

المادة (28): تتولى الوحدة الفنية، تحت إشراف النائب العام، المهام الآتية:

أ. تلقي وتجميع المعلومات والإحالات أو المقترحات المتعلقة بالجماعة وكياناتها التابعة، والأشخاص والكيانات الذين تتوافر بشأنهم أدلة أو معلومات جدية تتصل بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أو تمويلها، أو تسهيلها، أو المشاركة فيها، وإعداد الملفات الفنية بشأنهم.

ب. فحص المعلومات والتحقق من مصادرها وموثوقيتها، واستكمال بيانات الهوية والأسماء الأخرى والصفة القانونية، وتمييز الأشخاص والكيانات المتشابهة أسماؤهم، وبيان الوقائع والأدلة المؤيدة لكل مقترح.

ت. دراسة الصلات التنظيمية وعلاقات القيادة والسيطرة والتمثيل والعمل بالنيابة، وإعداد البيانات والمعلومات المتعلقة بثبوت تبعية الكيانات للجماعة أو استمرارها تحت اسم أو شكل آخر، دون افتراض هذه الصلات لمجرد القرابة أو التعامل المشروع.

ث. جمع ودراسة المعلومات التنظيمية والأمنية واللوجستية والإعلامية والرقمية المتاحة لها قانوناً، والاستفادة من المعلومات والتحليلات المالية التي تتلقاها عبر القنوات القانونية، بالتنسيق مع وحدة جمع المعلومات المالية والجهات المختصة.

ج. إعداد الملفات والتوصيات الفنية المتعلقة بإثبات تبعية الكيانات للجماعة، ومقترحات الإدراج في القائمة الإرهابية ومراجعتها وتصحيح بياناتها وشطب الأسماء منها، وفقاً لشروط كل إجراء وضماناته، ورفعها إلى النائب العام لاتخاذ ما يدخل في اختصاصه أو عرضها على الجهة المختصة.

ح. إنشاء قاعدة بيانات فنية للملفات والأحكام والقرارات ذات الصلة، مع الفصل بين المعلومات الأولية ومقترحات الإدراج من جهة، والإدراجات والأحكام والقرارات النافذة من جهة أخرى، وإثبات سند كل منها وتاريخه وحالته القانونية.

خ. إعداد التحديثات الفنية للقائمة الإرهابية والسجلات وقاعدة البيانات ذات الصلة، تنفيذاً للأحكام والقرارات الصادرة من الجهات المختصة، وإعداد مشروعات إبلاغها ونشرها أو تعميمها وفق القنوات والإجراءات المقررة قانوناً.

د. التنسيق مع النيابات والأجهزة الأمنية والعسكرية والجهات المالية والرقابية وغيرها من الجهات المختصة، لاستكمال الملفات وتبادل المعلومات في حدود القانون.

ذ. المتابعة الفنية لتنفيذ الأحكام والقرارات المتعلقة بالتدابير المقررة في هذا القانون، من خلال الجهات المختصة بالتنفيذ والرقابة والإشراف

26 سبتمبر
العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ
المـوافـق 19 نوفمبر 2026م

ورصـد معوقـات التنفيـذ ورفعهـا إلى النائـب العـام، دون مبـاشرة اختصاصـات تلـك الجهـات أو الحلـول محلهـا.

ر. فحـص المعلومـات المسـتجدة وطلبـات تصحيـح الهويـة والبيانـات أو شـطب الأسـماء، وإعـداد التوصيـات المتعلقـة بالمراجعـة الدوريـة واسـتمرار أسـباب الإدراج أو انتفائهـا، ورفعهـا إلى النائـب العـام أو إحالتهـا إلى الجهـة المختصـة بالبـت فيهـا، بحسـب الأحـوال.

ز. الإسـناد الفنـي للتعـاون وتبـادل المعلومـات مـع الجهـات المختصـة خـارج الجمهوريـة، عـبر القنـوات القضائيـة والدبلوماسـية والأمنيـة والماليـة المقـررة قانونـاً، وبمراعـاة شروط اسـتخدام المعلومـات والقيـود المتعلقـة بإعـادة إحالتهـا.

س. إحالـة مـا يظهـر لهـا مـن وقائـع يحتمـل أن تشـكل جرائـم إلى النائـب العـام أو النيابـة المختصـة فـوراً، دون انتظـار اسـتكمال الملـف الفنـي أو البـت في مقـترح الإدراج.

ش. إعـداد تقاريـر دوريـة عـن أعمالهـا ونتائـج المتابعـة، ومـا يظهـر مـن أوجـه قصـور أو احتياجات فنيـة أو تنظيميـة، ورفعهـا إلى النائـب العـام.

ص. أي مهـام فنيـة أو تنسـيقية أخـرى يكلفهـا بهـا النائـب العـام في حـدود اختصاصاتهـا المقـررة في هـذا القانـون.

ض. لا تعـد توصيـات الوحـدة الفنيـة قـرارات بـالإدراج، أو الحجـز، أو التجميـد، أو المصـادرة، أو أحكامـاً بالإدانـة، ولا تخولهـا البـت في التظلمـات، ويظـل اتخـاذ القـرارات والإجـراءات والفصـل في المنازعـات مـن اختصـاص الجهـات المخولـة بذلـك قانونـاً. ولا يجـوز أن تـؤدي المراجعـة الفنيـة للقوائـم إلى إلغـاء تصنيـف الجماعـة ذاتهـا المقـرر بهـذا القانـون.

المـــــادة (29):

أ. للوحـدة الفنيـة طلـب المعلومـات والبيانـات والمسـتندات اللازمـة لأداء مهامهـا مـن الجهـات العامـة والخاصـة ذات العلاقـة بموجـب طلـب مكتـوب يحـدد موضوعـه وغرضـه ونطـاق المعلومات المطلوبـة، ومـدة محـددة للاسـتجابة تتناسـب مـع طبيعـة المعلومـات المطلوبـة ودرجـة اسـتعجالها، مـع مراعـاة المواعيـد المقـررة في القوانـين النافـذة.

ب. عـلى الجهـات المختصـة الاسـتجابة للطلبـات المسـتوفية لشروطهـا القانونيـة. وإذا وجـد مانـع قانونـي مـن الإفصـاح، وجـب بيانـه كتابـةً وإحالتـه إلى النائـب العـام لاتخـاذ الإجـراء المقـرر قانونـاً، ولا يعـد طلـب الوحـدة الفنيـة بذاتـه إذنـاً بتجـاوز السريـة أو الحمايـة المقـررة للمعلومـات.

ت. تحصـل البيانـات التـي يسـتلزم القانـون لكشـفها أو ضبطهـا أمـراً مـن النيابـة العامـة أو المحكمـة مـن خـلال الجهـة المختصـة وبالإجـراءات المقـررة لذلـك. ولا تخـول صلاحيـة طلـب المعلومـات الوحـدة الفنيـة سـلطة القبـض، أو التفتيـش، أو الاسـتجواب، أو التجميـد، أو الحجـز، أو المصـادرة.

ث. تحفـظ اختصاصـات وحـدة جمـع المعلومـات الماليـة في تلقـي إخطـارات الاشـتباه وتحليلهـا وتبادل المعلومـات وإحالتهـا، ولا يحـل إبـلاغ الوحـدة الفنيـة محـل الإبـلاغ الواجـب إلى وحـدة جمـع المعلومـات الماليـة أو غيرهـا مـن الجهـات المختصـة.

ج. يلتـزم أعضـاء الوحـدة الفنيـة والعاملـون بهـا والخـبراء المسـتعان بهـم بسريـة المعلومـات، وقـصر اسـتخدامها وإتاحتهـا عـلى الأغـراض والجهـات المـأذون بهـا قانونـاً. وتتخـذ التدابـير اللازمـة لتأمينهـا وتوثيـق الاطـلاع عليهـا وتداولهـا، مـع مراعـاة متطلبـات الإثبـات وحـق الدفـاع وفقـاً للقانـون.

ح. يفصـح عضـو الوحـدة الفنيـة عـن أي مصلحـة شـخصية مبـاشرة أو غـير مبـاشرة أو تعـارض مصالـح يتعلـق بملـف معـروض، ويمتنـع عـن المشـاركة في فحصـه أو إعـداد التوصيـة بشـأنه، ويثبـت ذلـك في المحـضر.

المـــــادة (30):

أ. تثبـت الجماعـة في القائمـة الإرهابيـة اسـتناداً إلى تصنيفهـا المقـرر في المـادة (4) مـن هـذا القانـون، وتتخـذ بشـأنها التدابـير الماليـة وفقـاً لشروطهـا وإجراءاتهـا القانونيـة.

ب. تتـولى الجهـات المختصـة بمكافحـة الإرهـاب، كل في حـدود اختصاصهـا، إعـداد مقترحـات إدراج الأشـخاص والكيانـات المشـمولة بأحـكام هـذا القانـون، اسـتناداً إلى أسـباب جديـة تؤيدهـا وقائـع ومعلومـات محـددة تتعلـق بارتـكاب الجرائـم المنصـوص عليهـا فيـه، أو محاولـة ارتكابهـا، أو المشـاركة فيهـا، أو تمويلهـا، أو تسـهيل ارتكابهـا، أو ثبـوت تبعيـة الكيـان للجماعـة، مـع مراعـاة شروط الإدراج والتدابـير الماليـة المقـررة قانونـاً. ويعـد لـكل شـخص أو كيـان مقـترح إدراجـه ملـف مسـبب.

ت. تتـولى الوحـدة الفنيـة تجميـع المقترحـات وفحصهـا واسـتكمال ملفاتهـا، يتضمـن البيانـات التعريفيـة، والوقائـع والأسـباب التـي يسـتند إليهـا المقـترح، والمعلومـات والأدلـة المؤيـدة لـه ومصادرهـا ونتائـج التحقـق منهـا، ويرفـع إلى النائـب العـام مشـفوعاً بالتوصيـة الفنيـة.

ث. يصـدر النائـب العـام، بعـد فحـص الملف واسـتكمال مـا يلـزم بشـأنه، قـراراً مسـبباً بـالإدراج أو برفضـه. ويحـدد قـرار الإدراج الشـخص أو الكيـان المعنـي وبياناتـه التعريفيـة والأسـباب التـي قـام عليهـا، وتتخـذ التدابـير المترتبـة عليـه وفقـاً لاختصاصـات الجهـات المختصـة والـشروط والإجـراءات المقـررة قانونـاً.

ج. يُشـترط لإدراج أي كيـان بوصفـه تابعـاً للجماعـة ثبـوت تبعيتـه الفعليـة لهـا، ولا يكفـي لـلإدراج مجـرد وجـود إحـدى العلاقـات أو الظـروف المشـار إليهـا في الفقـرة (جـ) مـن المـادة (4) مـن هـذا القانـون.

ح. لا يعـد الإدراج في القائمـة الإرهابيـة حكمـاً بالإدانـة الجزائيـة، ولا ينشـئ بذاتـه مسـؤولية جنائيـة، ولا يغنـي عـن إثبـات أركان الجريمـة المسـندة إلى الشـخص وفقـاً للقانـون، ولا يحـول دون اتخـاذ التدابـير التحفظيـة أو الماليـة متـى توفـرت شروطهـا القانونيـة.

المـــــادة (31):

أ. تتـولى النيابـة العامـة نـشر قـرارات الإدراج والتعديـل والشـطب في الجريـدة الرسـمية وعـلى موقـع إلكترونـي رسـمي مخصـص لذلـك، وتعميمهـا فـوراً عـلى الجهـات المختصـة بتنفيذهـا، وتتـولى الوحـدة الفنيـة الإعـداد الفنـي للنـشر والتعميـم وتحديـث البيانـات المنشـورة تنفيـذاً للقـرارات الصـادرة مـن الجهـة المختصـة.

ب. يتضمـن النـشر اسـم الشـخص أو الكيان، والأسـماء الأخـرى التـي يُعـرَف بهـا، والقـدر اللازم مـن البيانـات التعريفيـة لمنـع تشـابه الأسـماء، ورقـم القـرار وتاريخـه، وأسـباب الإدراج بصـورة موجـزة، ومـا يطـرأ عليـه مـن تعديـل أو شـطب. ولا يجـوز نـشر مصـادر المعلومـات السريـة أو البيانـات التـي يـؤدي نشرهـا إلى الإضرار بالتحقيقـات أو بسـلامة الأشـخاص.

ت. يعلـن ذوو الشـأن بالقـرار وأسـبابه الجوهريـة بالطـرق المقـررة قانونـاً، بمـا يمكنهـم مـن ممارسـة حقهـم في التظلـم. ولا يجـوز أن يترتـب عـلى إجـراءات النـشر أو الإعـلان تأخـير تنفيـذ قـرارات التجميـد الواجـب تنفيذهـا فـوراً وفقـاً للقانـون.

المـــــادة (32):

أ. تتـولى الوحـدة الفنيـة، بالتنسـيق مـع الجهـات المختصـة، الإعـداد الفنـي لمراجعـة القائمـة الإرهابيـة مـرة كل سـنة، وتحديـث المعلومـات المتعلقـة بـالإدراج، ورفـع نتائـج المراجعـة إلى النائـب العـام لاتخـاذ مـا يلـزم بشـأن اسـتمراره أو تعديلـه أو شـطب الاسـم، بقـرار مسـبب.

ب. لـذوي الشـأن تقديـم طلـب مسـبب إلى النائـب العـام لتصحيـح البيانـات أو شـطب الاسـم متـى انتفـى سـبب الإدراج أو ثبـت خطـؤه. وتتـولى الوحـدة الفنيـة فحـص الطلـب وإعـداد التوصيـة بشـأنه، ويبـت فيـه النائـب العـام خـلال ثلاثـين يومـاً مـن تاريـخ تقديمـه.

ت. لـذوي الشـأن التظلـم مـن قـرار الإدراج أو رفـض التصحيـح أو الشـطب أمـام المحكمـة الابتدائيـة المختصـة بنظـر الجرائـم المنصـوص عليهـا في هـذا القانـون، خـلال ثلاثـين يومـاً مـن تاريـخ العلـم بالقـرار، أو مـن تاريـخ انقضـاء المـدة المحـددة في الفقـرة السـابقة دون البـت في الطلـب، بحسـب الأحـوال.

ث. تفصـل المحكمـة في التظلـم عـلى وجـه الاسـتعجال بحكـم مسـبب، بعـد تمكـين المتظلـم مـن تقديـم دفاعـه والاطـلاع عـلى الأسـباب والوقائـع اللازمـة لذلـك، مـع اتخـاذ تدابـير حمايـة المعلومـات السريـة وفقـاً للقانـون. ولا يترتـب عـلى التظلـم وقـف تنفيـذ القـرار إلا إذا أمـرت المحكمـة بذلـك، ويجـوز الطعـن في الحكـم وفقـاً لقانـون الإجـراءات الجزائيـة.

ج. تتـولى الوحـدة الفنيـة الإعـداد الفنـي لإبـلاغ الجهات المنفـذة بقـرارات التصحيـح أو الشـطب والأحـكام القضائيـة المتعلقـة بـالإدراج فـور صدورهـا، لاتخـاذ مـا يلـزم بشـأن التدابـير المترتبـة عليـه، دون المسـاس بـأي حجـز أو تجميـد قائـم عـلى سـبب قانونـي آخـر.

ح. تظـل التظلمـات مـن قـرارات الحجـز والتجميـد خاضعـة للأحـكام والمواعيـد المقـررة في قانـون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب وتعديلاتـه.

خ. لا يترتـب عـلى إجـراءات تحديـث القائمـة أو التصحيـح أو الشـطب إلغـاء تصنيـف الجماعـة ذاتهـا المقـرر في المـادة (4) مـن هـذا القانـون.

المـــــادة (33):

أ. تتخـذ إجـراءات التجميـد بحـق الأشـخاص والكيانـات المدرجـة متـى توفـرت أسـبابها وشروطهـا القانونية، بقـرارات يصدرهـا النائـب العـام وفقـاً لأحـكام قانـون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب وتعديلاتـه، وتلتـزم الجهـات المختصـة بتنفيذهـا وتعميمهـا والإبـلاغ عـن الأمـوال المشـمولة بهـا وفقـاً للقانـون.

ب. يشـمل التجميـد الأمـوال والأصـول والممتلـكات المملوكـة للمـدرج بصـورة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة، أو الخاضعـة لسـيطرته الماليـة لحسـابه، أو التـي يحتفـظ بهـا الغـير لحسـابه، ومـا يتولـد عنهـا مـن عوائـد وأربـاح ومنافـع، مـع مراعـاة حقـوق الغـير حسـن النيـة. ولا يكفـي لشـمول أمـوال الغـير بالتجميـد مجـرد وجودهـا في مناطـق سـيطرة الجماعـة أو ممارسـة أصحابهـا نشـاطاً مشروعـاً فيهـا.

ت. تخضـع طلبـات الانتفـاع بجـزء مـن الأمـوال المجمـدة أو التـصرف فيهـا اسـتثناء للإجـراءات والضوابـط المقـررة في قانـون مكافحـة غسـل الأموال وتمويـل الإرهـاب وتعديلاتـه ولائحتـه التنفيذيـة، ولا يجيـز الترخيـص المنصـوص عليـه في المـادة (40) مـن هـذا القانـون التـصرف في الأمـوال المحجـوزة أو المجمـدة دون الإذن اللازم مـن الجهـة المخولـة بذلـك قانونـاً.

المـــــادة (34):

أ. لا تجـوز المصـادرة النهائيـة للأمـوال أو الأصـول أو الممتلـكات إلا في الأحـوال المقـررة قانونـاً وبموجـب حكـم قضائـي بـات، مـع مراعـاة حقـوق الغـير حسـن النيـة.

ب. لا يترتـب عـلى الإدراج في القائمـة الإرهابيـة بذاتـه مصـادرة الأمـوال، ولا يجـوز مـد المصـادرة إلى أمـوال أخـرى دون ثبـوت سـبب قانونـي لمصادرتهـا، وتراعـى عنـد الحكـم بالمصـادرة حقـوق أصحـاب الأمـوال المشروعـة وحقـوق المتضرريـن في الـرد والتعويـض وفقـاً للقانـون.

ت. تشـمل المصـادرة المحكـوم بهـا وفقـاً للقانـون الأمـوال والأصـول والممتلـكات المتحصلـة مـن الجرائـم المنصـوص عليهـا في هـذا القانـون، أو التـي تشـكل موضوعـاً لهـا، أو المسـتخدمة في ارتكابهـا أو المخصصـة لذلـك، والعوائـد والأربـاح والمنافـع المتولدة عنهـا، متـى ثبتـت صلتهـا بالجريمـة.

المـادة (35): يجـب عنـد تنفيـذ التدابـير الماليـة اتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لعـدم الإضرار بالأمـوال والحقـوق المشروعـة للأشـخاص غـير المتورطـين وبمـا يكفـل حـق التظلـم والطعـن وفقـاً للقانـون.

المـادة (36): يعـد كل مـا صـدر عـن الجماعـة ممـا يأتـي منعـدم الأثـر القانونـي أو المـالي أو الإداري انعدامـاً تامـاً:

أ. مـا أصدرتـه تحـت مسـمى (أحـكام) عـن الجهـات المسـماة (محاكـم الجماعـة) في مناطـق سـيطرتها، ضـد قيـادات الدولـة، أو الأحـزاب السياسـية، أو الكيانـات الاقتصاديـة، أو الإعلاميـة، أو أفرادهـا، أو معـارضي الجماعـة مـن الأفـراد، أو الناشـطين، أو الإعلاميـين، أو الحقوقيـين، أو الشـخصيات الاجتماعيـة، ومـا ترتـب عـلى ذلـك مـن مصـادرة للأمـوال والممتلـكات العامـة أو الخاصـة، وكل إجـراء إداري أو مـالي ألحـق ضرراً بالآخريـن.

ب. أي تعديـلات أجرتهـا الجماعـة عـلى القوانـين السـارية قبـل اسـتيلائها عـلى السـلطات العامـة، أو مـا أصدرتـه الجهـات العامـة المغتصبـة مـن تشريعـات تحـت مسـمى (قوانـين)، أو قـرارات أو تعيينـات، أو مـا أجرتـه مـن تعديـلات عـلى المناهـج أو المؤسسـات.

ت. مـا صـدر تحـت مسـمى قـرارات المصـادرة بشـأن الأمـوال، أو الممتلـكات، أو العقـارات، أو المنقـولات، ومـا ترتـب عليهـا مـن تصرفـات أو اسـتيلاء عـلى عوائدها تحـت سـلطة مـن يسـمى (الحـارس القضائـي)، أيـاً كانـت الجهـات المالكـة لهـا.

ث. تـرد الأمـوال أو الممتلـكات أو الحقـوق المشـار إليهـا في هـذه المـادة إلى الدولـة أو أصحـاب الحقـوق الثابتـة عليهـا، ويفصـل القضـاء المختـص في آثـار التصرفات المتعلقـة بهـا، بحسـب ثبـوت الملكيـة وسـبب انتقـال المـال والأحـكام القانونيـة الواجبـة التطبيـق.

ج. يسـأل عـن التعويـض كل مـن ثبتـت مسـؤوليته عـن الـضرر الناشـئ عـن الأفعـال أو التصرفـات المشـار إليهـا في هـذه المـادة، بحسـب مـا صـدر عنـه أو أسـهم فيـه وفي حـدود مـا يرتبـط بفعلـه مـن ضرر وفقـاً للقانـون. ولا يسـأل مـن آلـت إليـه الأمـوال أو الممتلـكات عـن التعويـض لمجـرد انتقالهـا إليـه، دون إخـلال بمـا قـد يقـضى بـه عليـه مـن رد وفقـاً للقانـون.

ح. لا تخـل العقوبـات والتدابـير المقـررة في هـذا القانـون بحقـوق المتضرريـن مـن الجرائـم المنصـوص عليهـا فيـه في الـرد أو التعويـض. وتكـون المطالبـة بهـذه الحقـوق أمـام القضـاء المختـص، بدعـوى مدنيـة مسـتقلة أو بالادعـاء بالحـق المدنـي تبعـا للدعـوى الجزائيـة، وفقـاً للـشروط والإجـراءات المقـررة قانونـاً.

خ. لا تفـسر أحـكام هـذه المـادة عـلى أنهـا تجيـز التنفيـذ الجـبري عـلى أمـوال أي شـخص لأغـراض الـرد أو التعويـض دون سـند تنفيـذي وبغـير الطـرق المقـررة قانونـاً، ولا يخـل ذلـك باتخـاذ التدابـير التحفظيـة متـى توفـرت شروطهـا القانونيـة.

## الباب الخامس: حماية الاقتصاد والعمل الإنساني

المـــــادة (37):

أ. لا يعـد مجـرد ممارسـة نشـاط تجـاري، أو صناعـي، أو زراعـي، أو خدمـي، أو غـيره مـن الأنشـطة الاقتصاديـة المشروعـة، بمـا في ذلـك نقـل السـلع والأغذيـة والأدويـة والوقـود والمسـتلزمات الأساسـية، جريمـة بموجـب هـذا القانـون أو دليـلاً بذاتـه عـلى تمويـل الجماعـة أو التعـاون معهـا، ولـو مـورس النشـاط في المناطـق الخاضعـة لسـيطرتها.

ب. لا يحـول حكـم الفقـرة السـابقة دون التحـري والتحقيـق عنـد وجـود قرائـن جديـة تـدل عـلى ارتـكاب جريمـة، ولا تنقـل القرائـن الداعيـة إلى التحـري أو التحقيـق عـبء الإثبـات إلى صاحـب النشـاط، وتثبـت المسـؤولية الجنائيـة وفقـاً للقواعـد القانونيـة.

المـادة (38): تتخـذ الحكومـة والبنـك المركـزي والجهات المختصـة التدابـير اللازمـة لضمـان اسـتمرار تدفـق الغـذاء والـدواء والوقـود والاحتياجـات الأساسـية للسـكان، وتيسـير حركـة السـلع والمسـاعدات الإنسـانية، ومنـع اسـتغلال الإجـراءات المنصـوص عليهـا في هـذا القانـون لـلإضرار بالسـكان المدنيـين أو بالنشـاط الاقتصـادي المـشروع، مـع اتخـاذ الضوابـط اللازمـة لمنـع اسـتغلال تلـك الأنشـطة في تمويـل الجماعـة أو دعـم أنشـطتها المحظـورة.

المـــــادة (39):

أ. لا تـسري أحـكام التجريـم عـلى الأنشـطة الإنسـانية أو والطبيـة أو الإغاثيـة المحايـدة التـي تباشرهـا الأمم المتحـدة أو وكالاتهـا أو اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر أو المنظمـات الدوليـة أو المحليـة المرخـص لهـا، أو العاملـون لديهـا في حـدود مهامهـم، متـى تمـت وفقـاً للقانـون وفي حـدود أغراضهـا الإنسـانية المحايـدة.

ب. لا يُعـد تقديـم العـلاج، أو الغـذاء، أو الإغاثـة، أو المسـاعدة الإنسـانية للمصابـين، أو المـرضى، أو المحتاجـين جريمـة بموجـب هـذا القانـون، متـى قدمـت لأغـراض إنسـانية محايـدة وفقـاً للقانـون. ولا يسـتدل عـلى قصـد التمويـل أو الدعـم المحظـور مـن مجـرد تقديـم هـذه الرعايـة أو المسـاعدة لشـخص بسـبب حاجتـه إليهـا.

ت. لا يجـوز اتخـاذ الأنشـطة المشـمولة بهـذه المـادة غطـاء لتمويـل الجماعـة أو تقديـم الدعـم المحظـور لهـا أو تسـهيل ارتـكاب الجرائـم، ولا تحـول الأحـكام الـواردة فيهـا دون المسـاءلة عـن تلـك الأفعـال متـى ثبـت اسـتيفاؤها أركان الجريمـة وفقـاً للقانـون.

المـــــادة (40)

يجـوز للجهـة المختصـة وفـق ضوابـط تحددهـا اللائحـة منـح التراخيـص أو الاسـتثناءات اللازمـة للمعامـلات الضروريـة للأغـراض الإنسـانية أو الطبيـة أو الغذائيـة وبمـا يمنـع إسـاءة اسـتخدامها.

## الباب السادس: الاختصاص والإجراءات.

المـــــادة (41)

تتـولى النيابـة العامـة، في نطـاق اختصاصهـا، التحقيـق وتحريـك الدعـوى الجزائيـة بشـأن الجرائم المنصـوص عليهـا في هـذا القانـون.

المـــــادة (42)

أ. تتـولى المحاكـم المختصـة قانونـاً الفصـل في الجرائـم

المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً لقواعد الاختصاص والإجراءات المقررة في التشريعات النافذة.

ب. تسري أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها فيه والمرتكبة كلياً أو جزئياً خارج الجمهورية، في الأحوال التي تختص بها المحاكم اليمنية وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية النافذة في الجمهورية.

المادة (43)

تلتزم الجهات الأمنية أو المالية أو الرقابية وفقاً للقانون بتزويد النيابة العامة بالمعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم المشمولة بهذا القانون.

المادة (44):

أ. تكفل في جميع الإجراءات حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة وحق التظلم والطعن، ولا يجوز القبض، أو التفتيش، أو الحجز، أو تقييد الحرية إلا وفقاً للدستور والقانون.

ب. تتخذ النيابة العامة أو المحكمة المختصة، كل في حدود اختصاصه وبقرارات مسببة، التدابير اللازمة لحماية الشهود والمبلغين والخبراء عند وجود خطر جدي يهدد سلامتهم بسبب تقديم المعلومات، أو الأدلة، أو أداء الشهادة، أو الخبرة، بما في ذلك حجب بيانات إقامتهم ووسائل الاتصال بهم عن النشر، وتأمين حفظ المعلومات المتعلقة بهم وتداولها. وتُراعى في اتخاذ هذه التدابير حقوق الدفاع في الاطلاع على أدلة الدعوى ومناقشتها، وأصل علانية المحاكمة، وفقاً للقانون.

## الباب السابع: الملاحقة الدولية والتعاون القضائي

المادة (45)

أ. تتولى النيابة العامة والجهات المختصة، كل في حدود اختصاصها، وبالتنسيق مع وزارتي الخارجية والداخلية، اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة المتهمين أو المحكوم عليهم بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الموجودين خارج الجمهورية، وطلب ضبطهم وتسليمهم وتنفيذ الأوامر والأحكام القضائية المتعلقة بهم، وفقاً للقانون والاتفاقيات النافذة.

ب. يشمل التعاون لهذا الغرض تبادل المعلومات والأدلة، وتقديم طلبات المساعدة القانونية أو القضائية وتنفيذها، والتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وسائر أجهزة إنفاذ القانون والجهات القضائية الأجنبية، وفقاً للقواعد المنظمة لعملها، وبما يكفل الضمانات المقررة قانونا.

المادة (46)

على الحكومة أن تقوم بتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والمعاهدات الدولية لتجفيف منابع تمويل الجماعة وحظر تسليحها.

المادة (47)

أ. تتعاون الجهات المختصة فيما بينها في جمع المعلومات والأدلة وتبادلها، وتعقب الأشخاص أو الكيانات أو الأموال المرتبطة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون كل في حدود اختصاصه ووفقاً للقانون.

ب. تتولى الجهات القضائية والجهات المختصة بالتنسيق مع وزارة الخارجية طلب المعلومات والمساعدة اللازمة لتحديد الأموال أو الأصول أو الممتلكات الموجودة خارج الجمهورية وتعقبها، وطلب حجزها، أو تجميدها، أو مصادرتها، أو استردادها، وفقاً لطبيعة الإجراء وشروطه القانونية والأوامر والأحكام الصادرة بشأنه.

ت. تقدم طلبات التعاون وتنفذ وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته والاتفاقيات النافذة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية وحقوق المتضررين في الرد والتعويض.

## الباب الثامن: أحكام خاصة

المادة (48)

أ. يراعى في تطبيق أحكام هذا القانون التمييز بين قيادات ومخططي وممولي ومنفذي الجرائم الإرهابية والأشخاص الذين ثبت تعرضهم للإكراه أو الاستغلال وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية الجنائية.

ب. تحدد المسؤولية الجنائية لكل شخص على أساس الفعل المسند إليه، ودرجة مساهمته في ارتكابه، وعلمه وقصده، والنتائج التي تنسب إلى سلوكه قانوناً.

المادة (49):

أ. يعفى من العقوبة الأصلية التعزيرية المقررة في هذا القانون عن الجريمة محل البلاغ كل من بادر من الجناة بإبلاغ النيابة العامة أو إحدى جهات الضبط القضائي قبل البدء في تنفيذها، متى كان بلاغه صادقاً وجوهرياً وأدى إلى منع ارتكابها.

ب. يجوز للمحكمة، بناء على طلب مسبب من النيابة العامة وبحكم مسبب، الإعفاء من العقوبة الأصلية التعزيرية المقررة في هذا القانون عن الجريمة التي تعلق بها التعاون، إذا قدم المتهم، بعد البدء في تنفيذها أو تمامها وقبل صدور حكم بات فيها، معلومات جوهرية أدت إلى منع جريمة إرهابية مرتبطة بها، أو ضبط مرتكبيها، أو استرداد أموال متصلة بها.

ت. لا يسري الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة على جرائم القتل العمد، أو التعذيب، أو الإخفاء القسري، أو الاغتصاب، أو الجرائم التي أفضت إلى وفاة شخص أو إحداث عاهة مستديمة، متى ثبتت مسؤولية طالب الإعفاء عنها.

ث. لا يمس الإعفاء حقوق الضحايا في القصاص، أو الدية، أو الأرش، أو الرد، أو التعويض، ولا يحول دون المصادرة المقررة قانوناً، ولا يعد حصانة من الملاحقة عن جرائم أخرى أو سنداً لمنح الحصانة المحظورة بموجب المادة (25) من هذا القانون.

المادة (50):

لا يحول تطبيق هذا القانون دون مساءلة أي شخص عن أية جريمة أخرى، بما فيها الجرائم الماسة بأمن الدولة، أو الحرابة، أو جرائم الحرب، أو غيرها من الجرائم، متى توفرت أركانها وفقاً للقانون.

المادة (51):

لا تعد المفاوضات أو الاتصالات التي تجريها الجهات الرسمية أو الأشخاص المفوضون منها لأغراض السلام، أو وقف إطلاق النار، أو تبادل المحتجزين، أو معالجة القضايا الإنسانية أفعالاً مجرمة بموجب هذا القانون.

## الباب التاسع: الأحكام الختامية

المادة (52):

أ. تتولى الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى مجلس الوزراء اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتنسيق بين الجهات التابعة له، وبالتنسيق مع النيابة العامة والجهات القضائية المختصة، دون الإخلال باختصاصاتها المقررة قانوناً.

ب. تلتزم الجهات المختصة، خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية، بمراجعة الأنظمة واللوائح والقرارات والإجراءات الداخلة في اختصاصها، واتخاذ ما يلزم لمواءمتها مع أحكام هذا القانون، وفقاً للصلاحيات والإجراءات المقررة قانوناً.

المادة (53):

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بعد موافقة مجلس الوزراء وبالتنسيق مع النيابة العامة والجهات المختصة، خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة (54):

كل ما ارتكبته الجماعة من جرائم قبل صدور هذا القانون، يُعاقَب عليه بالعقوبات المقررة شرعًا أو المنصوص عليها في القوانين النافذة، أيهما أشد.

المادة (55):

مع مراعاة حكم المادة (54) من هذا القانون يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس القيادة الرئاسي

بتاريخ: 8 جمادي الاخر 1448هـ

الموافق: 18 نوفمبر 2026م

### وضع الدول أمام مسؤولياتها القانونية والدبلوماسية

# قانون تصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية عالمية» بعد 7 سنوات من الانتظار السلام

### متابعات:

صدر، أمس الاربعاء، القانون رقم(1 ) لسنة 2026، بشان تصنيف جماعة الحوثي منظمة ارهابية، وتجريم انشطتها وتمويلها، والذي كان قد صوت عليه مجلس النواب بالإجماع ،الاثنين، بصيغته النهائية، ورفعه إلى رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي لإقراره، ليسقط بذلك جدل النصاب والعائق التقني، ومغلقا في نفس الوقت الباب الذي ظل مفتوحا على مصراعيه أمام مليشيا الحوثي الارهابية طوال 7سنوات في محاولة اتاحت الفرصة للسلام والحل السياسي منذ أن قدمت الحكومة مشروع القانون الى المجلس في جلسات بمدينة سيئون في ابريل 2019م.

لكن مع استمرار مليشيا الحوثي الارهابية على تعنتها ورفضها إنهاء الحرب، ولكل مبادرات السلام والحلول السياسية الاقليمية والدولية، اصبحت مؤسسات الشرعية أمام خيار وحيد ،وهو تحرير اليمن واستعادة مؤسسات الدولة والعاصمة صنعاء وفرض السلام الدائم بالقوة من خلال مسارين متوازيين، مسار تحريك الجبهات بإعطاء الاوامر العسكرية للقوات المسلحة، بالتزامن مع العمل على مسار اضعاف القدرات العسكرية في تجفيف مصادر تمويل مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة دعما شاملا من ايران، وتشديد الرقابة على شبكة دولية تابعة للحرس الثوري الايراني تتولى في تهريب احدث انواع السلاح للحوثيين، وأطراف دولية تزودها بتقنيات تدخل في صناعة الصواريخ والتحكم وتوجيه الطيران المسير، متحدية لقرارات مجلس الامن الدولي، وتوصيات لجنة الخبراء في حظر بيع وتهريب السلاح الى هذه المليشيا، يصاحبهما اجراءات تشريعية على المستوى الوطني تصنيفها «منظمة ارهابية» ،التحرك دبلوماسيا دوليا للمطالبة بتصنيفها تنظيم ارهابي عالمي، إلا التصنيف العالمي واجه صعوبات وعراقيل كثيرة لتشابكه مع مصالح بعض الدول الكبرى التي رفضت تصنيف جماعة الحوثي منظمة ارهابية عالمية ،مستغلة الحرب في اليمن لخدمة مصالحها وتقاسم نفوذها على المنطقة، وتصفية الحسابات مع بعضها مقابل ملفات اخرى في مناطق أخرى من العالم.

لكن بعد إقرار مجلس النواب اليمني، قانون تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية وتجريم أنشطتها وتمويلها، ستصبح الدول والشركات والمنظمات واي جهة ترفض تصنيفها منظمة ارهابية الالتزام بالقانون وقرارات الشرعية وقواعد العلاقات الدولية، وتقام العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية بين هذه الدول والدول المتضررة وخاصة اليمن ودول المنطقة عموما من إرهاب جماعة الحوثي ،وبناء على مدى الالتزام بعدم التعامل مع جماعة الحوثي الارهابية وتقديم لها الدعم او التسهيلات من أي نوع كان.

**- قانون التصنيف تحول استراتيجي في مسار المواجهة القانونية والسياسية مع الجماعة محليا ودوليا**

**- توفيق الحميدي: التصنيف سيعزز موقف الحكومة اليمنية على المستوى الدولي**

**- نقل المواجهة إلى إطار تشريعي وطني ملزم صادر عن مؤسسات الدولة الشرعية**

وكان مشروع التصنيف قد طُرح على مجلس النواب في اجتماعه المنعقد بمدينة سيئون في أبريل 2019، وتم مناقشاته من قبل اعضاء المجلس وأُرجئ التصويت على القانون لإعطاء فرصة للسلام.

وفي أكتوبر 2022 أصدر مجلس الدفاع الوطني قراراً يصنف الحوثيين "تنظيم جماعة الحوثية الإرهابية"، وفي 11 أكتوبر الماضي وافقت الحكومة على مشروع القانون، ليقره بإجماع اعضاء مجلس النواب في اجتماع مرئي.

وقال مجلس النواب، في بيان له: إن قانون تصنيف جماعة الحوثي منظمة ارهابية يتكون من 55 مادة موزعة على تسعة أبواب، ويتضمن تصنيف الجماعة منظمة إرهابية، وتجريم أنشطتها السياسية والعسكرية والمدنية، وتحديد الجرائم والعقوبات المترتبة عليها.

ويجرم القانون مصادر تمويل الجماعة وتسليحها، والدعوة إلى أفكار الاستعلاء السلالي والطائفي والترويج لها، فضلاً عن جرائم حصار المدن وتجويع السكان واستهداف المدنيين والمنشآت العامة وزراعة الألغام والاعتداء على الملاحة الدولية وتجنيد الأشخاص وتدريبهم وتسليحهم.

كما أن القانون يرتب تبعات جنائية على أشكال الدعم المالي واللوجستي والإعلامي للجماعة، ويتيح ملاحقة المتعاونين معها وفرض العقوبات بحقهم وفقاً لنصوصه، فضلاً عن فتح المجال أمام إصدار مذكرات توقيف وملاحقة قياداتها أمام المحاكم المختصة؛ بالإضافة الى أنه يتضمن إجراءات تنفيذية تلزم البنوك وشركات الصرافة والقطاع التجاري بالامتثال لعقوبات الحظر وتجميد الأصول، كما يعزز فرص التعاون القضائي والأمني مع التحالف العربي والمجتمع الدولي لتنسيق تطبيق العقوبات الدولية والأمريكية ذات الصلة.

إلى ذلك، قال رئيس منظمة سام للحقوق والحريات، توفيق الحميدي: إن إقرار مجلس النواب لقانون تصنيف جماعة الحوثي" منظمة إرهابية" يمثل تحولاً استراتيجياً في مسار المواجهة القانونية والسياسية مع الجماعة، وينقل التصنيف من نطاق القرارات السياسية والدولية المتفرقة إلى إطار تشريعي وطني ملزم صادر عن مؤسسات الدولة الشرعية.

وأكد أن إقرار القانون يمنح الأجهزة القضائية والأمنية سنداً قانونياً لتتبع أموال الجماعة وشركاتها وأرصدة قياداتها والكيانات المرتبطة بها، ومصادرتها محلياً ودولياً، بما يسهم في تجفيف مواردها المالية وشل حركتها الاقتصادية.

وأضاف القانون: "سيعزز موقف الحكومة اليمنية على المستوى الدولي، ويضيق مساحات التقارب والتعامل مع الجماعة، كما يضع الدول التي تستضيف قياداتها أو تدعم أنشطتها أمام مسؤولياتها القانونية والدبلوماسية، في ضوء القواعد الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدم توفير الملاذات الآمنة للمطلوبين والمتورطين في أعمال إرهابية".

وأشار الحميدي في تصريح لمنصة «الهدهد»، إلى أن القانون من شأنه تجريم الحاضنة المالية والسياسية للجماعة والحد من قدرتها على الحركة الاقتصادية.

26 سبتمبر

العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 19 نوفمبر 2026م

## سياسيون وحقوقيون لـ «26 سبتمبر»:

# تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية يؤسس لملاحقة المتورطين وإنصاف الضحايا



استطلاع/ وئام الصوفي

**لم تعد الحرب الدائرة في اليمن منذ انقلاب المليشيات الحوثية الإرهابية على النظام الدستوري والشرعية توافقية الحدود ولا رمادية الملامح، فقد تجاوزت الأحداث مرحلة جس النبض الدولي والتدوير السياسي للأزمة نحو محطة حاسمة ومفصلية في مسار الحرب في اليمن، إن الخطوة الاستراتيجية المتمثلة في اتخاذ مجلس القيادة الرئاسي والبرلمان اليمني قراراً صارماً بتصنيف جماعة الحوثي "منظمة إرهابية" لم تكن مجرد إجراء بيروقراطي عابر أو رد عاطفي على تعنت المليشيات، بل مثلت إعلاناً سيادياً وقانونياً جاداً يقطع دابر الوهم الإقليمي والدولي في إمكانية ترويض جماعة عقائدية مسلحة تستمد وجودها من تقويض كيان الدولة وخدمة الأجندات التوسعية الإيرانية في المنطقة العربية.**

هذا التصنيف جاء ليعري بشكل نهائي الطبيعة الدموية والعدوانية للمشروع الحوثي، ويفكك شبكة التخادم الممنهج بين طهران وأدواتها الوظيفية في صنعاء، ناسفاً كل الرهان الخاطئ على جنوح الجماعة للسلام أو التزامها بالعهود والمواثيق الوطنية والدولية، ومع غياب أي أفق للحل السياسي السلمي في ظل صلف المليشيات واستمرارها في استهداف المدنيين ومقدرات الاقتصاد الوطني وتهديد طرق الملاحة الدولية، جاء قرار التصنيف ليمثل السلاح القانوني والأخلاقي الأقوى بيد الشرعية اليمنية لتجفيف منابع الإرهاب الحوثي وإسقاط الغطاء عن جرائمه المستمرة منذ سنوات.

### نهاية الدبلوماسية المرنة

تأتي أهمية الخطوة التي أقدم عليها مجلسا القيادة الرئاسي والبرلمان اليمني من كونها استندت إلى تراكم ثقيل من الانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها المليشيات الحوثية الإرهابية بحق الشعب اليمني، فضلاً عن كونها تمثل استجابة ضرورية للطبيعة الإرهابية الصرفة التي تطورت بها سلوكيات الجماعة، لقد أدركت مؤسسات الشرعية اليمنية أن استمرار التعاطي الدبلوماسي المرن مع جماعة لا تومن إلا بمنطق القوة والسلاح قد منحها فرصة مضاعفة التنكيل باليمنيين ونهب ثرواتهم واستخدام المؤسسات الرسمية منصة لتنفيذ الأجندة الإيرانية الخبيثة.

وفي هذا السياق، يرى السياسي الشيخ امين الزمر :"أن قرار تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية هو "خطوة تأخرت كثيراً لكنها جاءت لتضع النقاط على الحروف، وتنهي حالة الرمادية السياسية التي استفادت منها المليشيات طويلاً لتبييض سجلها الأسود".

ويضيف الزمر في تصريح لـ"26 سبتمبر": "لم يعد خافياً على أحد أن جماعة الحوثي لا تمثل مكوناً سياسياً يمنياً يمكن الشراكة معه، بل هي تنظيم عسكري عقائدي عابر للوطنية، يتلقى أوامره المباشرة من الحرس الثوري الإيراني، إن هذا القرار يمنح الحكومة الشرعية الغطاء القانوني الكامل محلياً ودولياً لتجفيف موارد تمويل المليشيات وملاحقة قياداتها كإرهابيين دوليين، ونسف كل محاولات الالتفاف على المرجعيات الثلاث".

### العدالة المؤجلة

وفي ظل التطورات القانونية والحقوقية المتسارعة التي يشهدها الملف اليمني، وتصاعد المطالبات الدولية والمحلية بضرورة وضع حدٍّ لسنوات من الانتهاكات الجسيمة التي طالت المدنيين ومؤسسات الدولة، يكتسب القرار الصادر بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أهمية بالغة بوصفه خطوة مفصلية على طريق إنفاذ العدالة ومحاسبة المتورطين.

وفي هذا السياق، أكدت الناشطة الحقوقية هندية المخلافي، في تصريح لصحيفة "26 سبتمبر"، أن تصنيف ميليشيا الحوثي جماعة إرهابية يمثل محطة قانونية فارقة وانتصاراً صريحاً لسيادة القانون واستحقاقاً عادلاً للضحايا، مشددةً على أن هذه الخطوة تعيد الأمور إلى نصابها وتؤكد أن الجرائم والانتهاكات لا تسقط بالتقادم ولا يمكن فرضها كأمر واقع بقوة السلاح.

وفي سياق سردها لجرائم الجماعة منذ انطلاقتها من محافظة صعدة وسعيها المحموم للسيطرة على مؤسسات الدولة، أوضحت المخلافي أن مسلسل الاعتداءات لم يتوقف يوماً، شمل اقتحام المؤسسات ونهب مقدرات الدولة والممتلكات الخاصة للمواطنين، فضلاً عن تفجير المنازل، وحصار المدن، وزراعة الألغام، وممارسة صنوف القمع والتنكيل، وصولاً إلى استهداف النساء وقنصهن وانتهاك حقوقهن وكرامتهن بشكل سافر لا يمكن تبريره بأي ذريعة سياسية أو أيديولوجية، لافتة إلى أن هذه الأفعال الإجرامية ضد المدنيين ترفضها كافة الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والدستور اليمني.

ودعت المخلافي إلى ضرورة ألا يقف هذا التصنيف عند حدود القرار القانوني، بل أن يتحول إلى مسار عملي جاد لملاحقة المتورطين، وجبر ضرر الضحايا، واستعادة الحقوق والممتلكات المنهوبة لإنهاء حالة الإفلات من العقاب؛ محملة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والحقوقية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية في توثيق هذه الانتهاكات والتحقيق فيها بعيداً عن تسييس معاناة اليمنيين.

وختمت المخلافي بالتأكيد على أن بناء الدولة لا يمكن أن يتم بمنطق العنف والقوة، وأن معركة العدالة وإنصاف الضحايا واستعادة مؤسسات الوطن المغتصبة هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام حقيقي ودائم لا يقوم أبداً على حساب حقوق الإنسان وكرامته.

### تفكيك التبعية لإيران

إن الحديث عن الإرهاب الحوثي لا يمكن أن ينفصل بحال عن المظلة الاستراتيجية واللوجستية والمالية التي توفرها الجمهورية الإسلامية في إيران؛ فجماعة الحوثي ليست سوى ذراع عسكري ومخلب قط لولاية الفقيه في المنطقة العربية، ومحطة متقدمة في مشروع تصدير الثورة والفوضى وتخريب المجتمعات، لقد كشفت التقارير الاستخباراتية والأدلة الدامغة طوال سنوات الحرب عن حجم التدخل الإيراني السافر في اليمن، والذي لم يقتصر على الدعم السياسي والإعلامي، بل امتد ليشمل تهريب الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والخبراء العسكريين من الحرس الثوري وحزب الله اللبناني لإدارة العمليات القتالية وتوجيه الضربات ضد مقدرات الشعب اليمني ودول الجوار والملاحة البحرية الدولية.

وفي هذا السياق، يوضح الناشط السياسي ناجي القرطحي أن "الارتباط العقائدي والتنظيمي بين المليشيات الحوثية والنظام الإيراني هو ارتباط عضوي لا يقبل التجزئة أو التأويل" واكد في تصريحه لـ"26 سبتمبر": أن "إيران استغلت الجغرافيا اليمنية لتحويلها إلى منصة متقدمة لتهديد خطوط التجارة العالمية ومضيق باب المندب، مستخدمة الحوثيين كأداة رخيصة لتحقيق طموحاتها الإمبراطورية المريضة على حساب دماء وأشلاء اليمنيين.

وأضاف القرطحي: "إن قرار تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية يوجه ضربة قاصمة ليس فقط للمليشيات في الداخل، بل لمشروع المرشد الإيراني في المنطقة، لأنه يعري الدور التخريبي لطهران ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته التاريخية في مواجهة الدولة الداعمة للإرهاب الأولى في العالم".

وأكد القرطحي أن طهران سعت طوال سنوات الحرب إلى محاولة إظهار الحوثيين كحركة تحرر وطني محلية، بينما الواقع الدموي والسياسي يثبت يوماً بعد يوم أنهم مجرد ميليشيا طائفية تابعة ومستلبة القرار، لا تملك من أمر سيادتها شيئاً، فالقرار الحوثي مسلوب كلياً في طهران، وكل شعارات الموت والعداء المزعومة ليست سوى غطاء أيديولوجي لتمرير المشروع الإيراني الهادف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي اليمني، وتدمير مقومات الدولة الوطنية، وتحويل اليمن إلى قاعدة إطلاق للصواريخ والمسيرات الإيرانية بوجه الأمن القومي العربي والملاحة الدولية.

### لإنصاف الضحايا

لم ينتظر الشعب اليمني قراراً رسمياً ليدرك الإرهاب الحوثي؛ فقد عاش اليمنيون طوال العقد الماضي فصولاً دامية من القهر والبطش والانتهاكات المنهجية التي مارستها المليشيات في كل محافظة وقرية وطأتها أقدامهم، إن سجل الحوثيين مليء بالجرائم التي لا تسقط بالتقادم، بدءاً من تجنيد الأطفال القسر زجاً بهم في محارق الموت دون أدنى إنسانية، مروراً بفرض الجبايات والإتاوات غير القانونية ونهب مرتبات الموظفين لجعل التجويع سلاحاً لإخضاع المجتمع، وصولاً إلى تفجير دور العبادة والمدارس والمنازل على رؤوس أصحابها في سلوك همجي يعكس الأيديولوجيا الإرهابية العميقة للجماعة.

وفي إطار توصيف هذه الجرائم، يفيد الناشط الإعلامي هلال الوهبي بأن الانتهاكات التي ترتكبها المليشيات الحوثية الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المدن اليمنية تشكل جرائم حرب كاملة الأركان، وأن الحصار المفروض على تعز ومدن أخرى، وعمليات القصف العشوائي للأحياء السكنية، واستخدام المدنيين دروعاً بشرية، واختطاف وإخفاء الصحفيين والناشطين والنساء في سجون سرية وممارسة أبشع أنواع التعذيب المنهج داخلها، كلها شواهد حية على الطبيعة الإرهابية البحتة لهذه المليشيات.

وبحسب الوهبي فإن الجرائم الحوثية ايضاً طالت القطاع الاقتصادي والخدمي بشكل متعمد وممنهج؛ حيث دمرت البنية التحتية للمستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء، وعطلت القطاع المصرفي ونهبت الاحتياطي النقدي للبلاد، وفتحت باباً واسعاً لأسواق السوداء وتهريب المشتقات النفطية لتمويل المجهود الحربي الإرهابي على حساب الأمن الغذائي والصحي لملايين اليمنيين الذين باتوا يعيشون أسوأ أزمة إنسانية في العالم، مؤكداً إن كل هذه الجرائم الموثقة دولياً ومحلياً تجعل من إقرار تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية ضرورة حتمية لا رجعة فيها، لإنصاف الضحايا ووضع حد لإفلات المجرمين من العقاب.

### تجريف الهوية الوطنية

لم تقتصر ممارسات المليشيات الحوثية على الدمار المادي والعسكري، بل تجاوزته لتستهدف البنية الاجتماعية والثقافية والهوية الوطنية عبر سياسة ممنهجة لتجريف المناهج التعليمية وتلغيم عقول الأجيال الناشئة بالطائفية والكراهية وثقافة الموت المستوردة من الحوزات الإيرانية، إلى جانب إقصاء الكفاءات الوطنية وإحلال عناصر طائفية مكانها، وتحويل المنابر الدينية والمؤسسات التعليمية إلى معسكرات للتعبئة وغسيل الأدمغة.

وفي هذا السياق، يرى الصحفي محمد السامعي أن هذا التدمير الممنهج للهوية الجمهورية والعروبية للشعب اليمني يمثل أخطر أنواع الإرهاب لأنه يستهدف مستقبل الأجيال وروح الوطن؛ إذ إن تغيير المناهج، وفرض الطقوس الدخيلة، وتجريف النسيج الاجتماعي يشكل إرهاباً فكرياً وثقافياً يوازي خطورة الصواريخ الباليستية.

ويؤكد السامعي في تصريح لـ"26 سبتمبر" أن قرار تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية يُعد درعاً حامياً للهوية اليمنية وتأكيداً على رفض الشعب للاستعباد وللمشروع الكهنوتي، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن هذا العبث أدى إلى انهيار الاقتصاد وتدمير سبل العيش لملايين الأسر، بعد أن سخرت المليشيات إيرادات الدولة من ميناء الحديدة والضرائب لتمويل أنشطتها وإثراء قياداتها على حساب المواطن، مما جعل الاقتصاد منكوباً وتوقفت المشاريع التنموية والخدمية بشكل كامل.

واعتبر السامعي أن قرار التصنيف جاء متأخراً جداً، إلا أن وصوله الآن يعني إغلاق باب الحوار نهائياً مع هذه المليشيات، ومنح الشرعية لملاحقة كافة المتورطين معهم مالياً أو إعلامياً أو في مجال التحشيد، فضلاً عن ملاحقة الأصوات المروجة لخطابهم؛ ليصبح التحدي الأبرز الآن هو الانتقال بهذا القرار من كونها حبراً على ورق إلى التطبيق الفعلي على أرض الواقع كما انتظر اليمنيون لسنوات.

### نهاية الكابوس

إن اتخاذ مجلس القيادة الرئاسي والبرلمان اليمني لقرار تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية يمثل نقطة تحول كبرى في إدارة معركة استعادة الدولة وإسقاط الانقلاب، لقد أثبت التجربة المريرة طوال السنوات الماضية أن محاولات استرضاء المليشيات أو تقديم التنازلات المستمرة لها لا تزيدها إلا غطرسة وإصراراً على مواصلة الحرب والعدوان، ومن هنا، يأتي هذا القرار ليعيد تصويب بوصلة النضال الوطني نحو الاتجاه الصحيح، مؤكداً أن الحسم السياسي والعسكري والقانوني هو السبيل الأوحد لإنهاء كابوس المليشيات.

وفي هذا السياق، شدد السياسي ناجي القرطحي، على أن "القرار الصادر عن مؤسسات الشرعية اليمنية بتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية يعكس نضجاً سياسياً وإدراكاً عميقاً لطبيعة المعركة"، مؤكداً انه "لا يمكن بناء سلام مستدام أو عادل مع كيان يعتمد الإرهاب عقيدة والقتل وسيلة والتبعية الخارجية مبدأ، وإن هذا التصنيف يسقط كل رهان دولي واهم على إمكانية تحول الحوثي إلى شريك سياسي طبيعي، ويضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتجفيف مصادر تمويل المليشيات وملاحقة قادتها الهاربين".

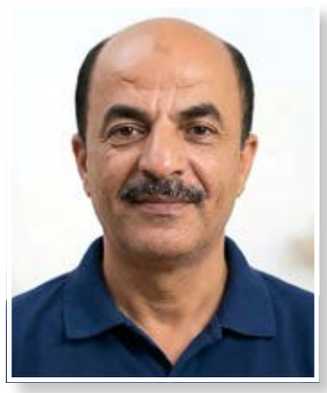
إن الشعب اليمني وقواه الوطنية بمختلف مكوناتهم يقفون اليوم صفاً واحداً خلف هذا القرار السيادي الشجاع، مرددين رسالة واحدة لا تقبل التراجع، إن إرهاب الحوثي المدعوم إيرانياً إلى زوال، وإن دماء الشهداء وتضحيات الأحرار لن تذهب هدراً ، وإن الدولة اليمنية الاتحادية العادلة ستقوم حتماً على أنقاض مشروع الكهنوت والطائفية والإرهاب، مهما بلغت التضحيات وطال الزمن.







## حسم المعركة استحقاق وطني وعربي



علي الفتات

إن اللحظة الراهنة تضع اليمنيين أمام مسؤولية تاريخية تتجاوز حدود المواقف السياسية المعتادة، وتفرض عليهم إدراك أن استمرار انقلاب جماعة الحوثي الإرهابية يعني استمرار التهديد الذي يطال الدولة والهوية والمجتمع، ويتجاوز حدود الدولة ليطال الإقليم والعالم، وأن إطالة أمد المعركة تمنح مليشيا الحوثي مزيداً من الوقت لتكريس واقع قائم على الإكراه والإجبار بقوة السلاح، لفرض واقع حتى ولو كان ذلك على حساب الدمار وسفك الدماء، خدمةً لإيران ومشروعها التدميري في المنطقة.

ولذلك، فإن حسم المعركة مع مليشيا الحوثي الإرهابية، وإنهاء انقلابها واستعادة مؤسسات الدولة، لم يعد مجرد هدف مرحلي، بل ضرورة وطنية لحماية مستقبل اليمن والإقليم، ووضع حد لمعاناة أبنائه، واستعادة حقهم في بناء دولتهم وفق إرادتهم الحرة. وهذا الحسم يتطلب وحدة القرار الوطني، وتكامل الجهد السياسي والعسكري، وتعزيز قدرات القوات المسلحة، وتوحيد الإمكانات، إلى جانب تحرك دبلوماسي فاعل يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه جماعة الحوثي الإرهابية وتهديداتها للأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

كما أن رفع القضية اليمنية العادلة إلى صدارة الاهتمام الإقليمي والدولي يتطلب سردية خطاب وطني موحد توضح حقيقة الحرب التي تغذيها وتدعمها إيران عبر تسليح وتمويل وإسناد جماعة الحوثي الإرهابية، لفرض أجندة سياسية تخدم إيران، عبر فرض واقع يتعارض مع إرادة اليمنيين ووحدتهم العربية.

إن وحدة المعركة الوطنية تبدأ من وحدة الرؤية تجاه الخطر المحدق بالوطن والأمة العربية، وتتجسد تلك الرؤية بوحدة الصف والقرار، وتوجيه الإمكانات وتسخيرها لتبلغ غايتها السامية، وهي استعادة الدولة وبسط سيطرتها على كامل ترابها لتقوم بواجبها. وهي مسؤولية لا تحتمل التأجيل أو الارتهان للحسابات الضيقة؛ لأن الرهان الحقيقي هو انتصار اليمن بوصفه وطناً وهوية ودولة، وهو جوهر استقرار وأمن دول الإقليم والعالم.

فالمعركة اليوم ليست معركة استعادة أرض ومؤسسات فحسب، بل معركة استعادة وطن وهويته وسيادة نظامه الجمهوري. ولن يتحقق النصر الكامل إلا بإجماع وطني يتحول إلى وحدة فعل وموقف، وبحسم يقطع دابر إيران وينهي انقلاب جماعة الحوثي الإرهابية، ويعيد لليمن دولته ومؤسساته ومكانته، ويرفع قضيته العادلة باعتبارها قضية شعب يناضل من أجل أن ينال الحرية والكرامة والمواطنة المتساوية.

## توحيد الهرم القيادي للقوات المشتركة

# إعادة هندسة القيادة ومركزية القرار لضبط بوصلة معركة "فجر اليمن"

منصور الفدرة

في لحظة مفصلية تتقاطع فيها حسابات الميدان مع متطلبات الحسم الاستراتيجي، أدركت القيادة السعودية خطورة الموقف، وسارعت إلى اتخاذ خطوة عسكرية لافتة تمثلت في إعادة دمج قمة الهرم القيادي للقوات المسلحة وقيادة القوات المشتركة للتحالف في يد رجل واحد؛ عبر تكليف رئيس هيئة الأركان العامة الفريق الأول الركن فياض بن حامد الرويلي بقيادة القوات المشتركة، وذلك غداة انتفاشة مليشيا الحوثي الارهابية الميدانية وتمددها نحو مضيق باب المندب على إثر إعادة التموضع للقوات المسلحة في محيط باب المندب.

هذا التحرك السريع لا يقرأه المراقبون كإجراء إداري روتيني، بل كعملية إعادة هندسة شاملة لإدارة الحرب ومعالجة مباشرة لثغرات في مركز القيادة والسيطرة التي سمحت لمليشيا إيران بالتمدد في الساحل وفي محافظات الحديدة وتعز ولحج وصولا الى تهديد العاصمة المؤقتة عدن، بهدف توحيد غرفة العمليات، وإنهاء التشتت الميداني، وتهيئة المسرح العسكري لاستكمال المراحل الحاسمة من عملية "فجر اليمن" التي انطلقت في الخامس من أكتوبر الماضي، وصولاً إلى استعادة العاصمة المحتلة صنعاء وكل التراب اليمني من ايران واذرعها مليشيا الحوثي الإرهابية.

### تحولات باب المندب وتدويل الخطر

تعاطت الدوائر الإعلامية ومراكز التحليل الاستراتيجي في المملكة العربية السعودية مع انسحاب القوات المسلحة من مطار ذوباب ومحيط باب المندب بواقعية عسكرية بعيدة عن التهويل، حيث أجمع المحللون العسكريون السعوديون على أن ما جرى يمثل إعادة تموضع تكتيكية مدروسة لتجنيب القوات حرب استنزاف مكلفة في شريط ساحلي ضيق ومكشوف، وسحبها إلى خطوط دفاعية وهجومية أكثر تحصيناً لتأمين العمق الاستراتيجي للعاصمة المؤقتة عدن ومحافظة لحج، وتوجيه الثقل الناري نحو فك الحصار الخانق عن مدينة تعز.

وفي موازاة ذلك، أشارت القراءات التحليلية في عاصمة القرار العربي-الرياض-إلى أن اقتراب مليشيا الحوثي من مضيق باب المندب ينقل التهديد من نطاقه الإقليمي إلى قلب الأمن الاقتصادي العالمي، مما يضع القوى الدولية والأساطيل البحرية أمام اختبار حقيقي لردع الإرهاب والقرصنة الحوثية التي تهدد شريان التجارة الدولية وقناة السويس. في وقت يتماهى المجتمع مع تحركات هذه الجماعة الإرهابية، رافضا إدراجها في القائمة العالمية للجماعات الارهابية متعذرا بأن الحرب الدائرة شأن يمني داخلي، وأن باب الحل السياسي ما يزال مفتوحا معها.

وأكدت التغطيات والتناولات الإعلامية في المملكة العربية السعودية أن إعادة التموضع في ساحل مضيق باب المندب لم تبطئ وتيرة عملية "فجر اليمن"، بل ترافقت مع تكثيف غير مسبوق للغارات الجوية والعمليات النوعية في جبهات مأرب والجوف وتعز، لتشتيت قدرات المليشيا ومنعها من تحقيق أي مكسب استراتيجي.



## وحدة القيادة والسيطرة في القمة يجب أن تسري على أرض المعركة

### تشخيص ثغرات المرحلة السابقة

يجمع الخبراء العسكريون على أن قرار الدمج القيادي جاء اعترافاً عملياً بأن غياب مركزية القيادة والسيطرة الموحدة كان أحد أبرز العوامل التي تسببت في الثغرات الميدانية السابقة في الساحل الغربي ومحافظات الحديدة وتعز ولحج؛ إذ عانت الجبهات من تعدد غرف العمليات وتباين الأولويات بين التشكيلات العسكرية المختلفة في مسرح العمليات العسكرية للقوات المسلحة، الأمر الذي أضعف الجهد الدفاعي المشترك ومنح جماعة الحوثي فرصة استغلال الفراغات بين المحاور.

علاوة على ذلك، تسبب الفصل الإداري والعملياتي خلال الفترة السابقة بين قيادة القوات المشتركة ورئاسة الأركان السعودية وبين قيادة الوحدات والتشكيلات العسكرية المتباينة اصلا في القيادة والاهداف والغايات مما اضعف ذلك القدرات الهجومية للقوات المتواجدة في الميدان، بل وخلق حلقات وسيطة أبطأت أحياناً من سرعة الإسناد الجوي الفوري والإمداد اللوجستي عند تعرض خطوط التماس لهجمات مباغتة، كما أتاح غياب التزامن الهجومي بين الجبهات للمليشيا حرية حشد مقاتليها ونقل ثقلها العسكري نحو الساحل الغربي دون أن تواجه ضغطاً عسكرياً متزامناً وضاغطاً في بقية الجبهات الداخلية.

### دلالات تكليف الفريق "الرويلي"

جاء الأمر الملكي الصادر يوم الاثنين السادس عشر من نوفمبر الجاري بتعيين الفريق الركن فهد السلمان مستشاراً لوزير الدفاع، وتكليف الفريق أول ركن فياض الرويلي بقيادة القوات المشتركة إلى جانب عمله كرئيس لهيئة الاركان العامة للجيش السعودي، ليحمل رسائل حاسمة في توقيتها ومضمونها؛ إذ يعكس القرار سرعة استجابة القيادة السعودية لمعطيات الميدان، وإجراء مراجعة صارمة لأداء غرف العمليات، بما يضمن معالجة كافة ثغرات التنسيق الميداني.

وينسحب توحيد القيادة والسيطرة في قمة الهرم القيادي العسكري لعملية فجر اليمن على ضرورة وحدة مركز القيادة والسيطرة لمسرح العمليات في الميدان على مستوى التشكيلات والوحدات والالوية والفرق العسكرية والجبهات، بحيث يصبح مسرح العمليات واحد والجبهات واحدة وغرفة قيادة وسيطرة واحدة-أي ان المرحلة المقبلة ستشهد هيكلة واعادة دمج وتنظيم القوات العسكرية لاستكمال مرحل عملية «فجر اليمن».

ويرى المراقبون العسكريون أن اختيار الفريق أول ركن فياض الرويلي، القائد السابق للقوات الجوية الملكية ورئيس هيئة الأركان منذ عام 2018م، يمنح العمليات المشتركة تفوقاً نوعياً في إدارة الحرب المشتركة الجوية والبرية والبحرية، ويقلص الفجوة الزمنية بين رصد تحركات مليشيا إيران الحوثية على الأرض وبين توجيه الضربات الجوية والمدفعية الدقيقة لإحباطها، فضلاً عن تعزيز القدرة على تحييد خطر الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة الإيرانية، ورفع كفاءة الاستخبارات العسكرية في تتبع خطوط إمداد المليشيا وقياداتها الميدانية.

### استحقاقات الشرعية وتوحيد الصف

لا يمكن قراءة هذه الخطوة القيادية السعودية بمعزل عن الاستحقاقات المطلوبة من مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية الشرعية؛ فإعادة هندسة القيادة في التحالف تفرض على القوى اليمنية تجاوز حالة التباينات البينية، والالتفاف الفعلي حول مشروع استعادة الدولة وتحرير كل التراب اليمن من هيمنة ونفوذ المشروع الايراني في اليمن والمنطقة، وترجمة قرارات التصنيف الإرهابي لمليشيا الحوثي إلى فعل عسكري واقتصادي ومؤسسي متكامل.

وبناء على هذا يؤكد المراق أن نجاح عملية "فجر اليمن" في مراحلها المقبلة يرتبط بمدى قدرة الشرعية على تفعيل اللجنة العسكرية والأمنية المشتركة، وربط كافة الألوية والتشكيلات القتالية بغرفة عمليات مركزية واحدة تخضع لقيادة القوات المشتركة، بحيث تتحول الجبهات من حالة الدفاع ورد الفعل إلى الهجوم المنظم والمتزامن، مدعومةً بإسناد شعبي في مناطق سيطرة المليشيا التي باتت تئن تحت وطأة الجبايات والتجويع والاستنزاف البشري لأبناء القبائل الواقعة تحت سطوة الاحتلال الفارسي، وتقديم هذه السردية كحقيقة واقعية لمحيطنا العربي والشارع العربي والعالمي أنهم لا يزالان يجهلان حقيقة إيران وأذرعها المليشياوية.

### الأبعاد الإقليمية وسيناريوهات الحسم

تأتي هذه التطورات في سياق إقليمي ودولي متحول لم يعد يحتمل استمرار تهديد جماعة الحوثي لأمن الطاقة والملاحة الدولية؛ إذ تدرك المملكة العربية السعودية الرياض أن بقاء المليشيا كذراع عسكرية إيرانية في جنوب الجزيرة العربية يشكل خطراً دائماً على استقرار المملكة والمنطقة برمتها، وهو ما يفسر الانتقال الاستراتيجي من سياسة الاحتواء ومحاولة إحياء الهدن الهشة إلى استراتيجية الحسم العسكري الشامل.

وفي ضوء هذه المعطيات، ترجح التقديرات الاستراتيجية أن تشهد الأسابيع المقبلة تحولا نوعياً في وتيرة العمليات العسكرية الجوية والبرية ضمن خارطة "فجر اليمن"، يركز في المرحلة الأولى على استنزاف ترسانة المليشيا الصاروخية وتدمير قدراتها اللوجستية وقطع خطوط إمدادها بين العاصمة المحتلة صنعاء والمحافظات الساحلية، تمهيدا لمحاور هجومية متزامنة تستعيد زمام المبادرة في فك الحصار عن تعز وتحرير مناطق الساحل الغربي، وتدفع بالمعركة نحو معاقل المليشيا في المرتفعات الشمالية وصولاً إلى استعادة العاصمة المحتلة صنعاء وإنهاء الانقلاب نهائي.

# فيما تستمر المليشيا في قتل اليمنيين.. المشروع الإيراني يهدد دول الخليج والمنطقة

عارف شمسان

يشكل التصعيد المستمر والمتسارع لمليشيا الحوثي في السيطرة على باب المندب وتهديد الملاحة الدولية والاعتداءات على المملكة العربية السعودية تحولاً خطيراً في مسار زعزعة الامن الإقليمي ومحطة انكشاف كبرى لطبيعة المشروع العقدي والطائفي والاستعماري الذي تقوده إيران وأدواتها في المنطقة. فالتمعن في طبيعة خطاب المليشيا الحوثية الإرهابية وممارساتها السياسية والعسكرية يكشف بوضوح أن استهداف المملكة لم يكن وليد صدفة سياسية أو نتيجة خلافات عارضة بل هو عدوان بنيوي متأصل يستند إلى مرجعيات عقدية وسلالية وافدة من ايران تتناقض كلياً مع طبيعة الروابط التاريخية والجغرافية والدينية والاجتماعية التي تجمع الشعبين اليمني والسعودي.

### روابط أخوية

فحين نقيس حجم المنافع والروابط الأخوية التي جمعت المملكة بالشعب اليمني عبر العقود وتحديدا ملايين المغتربين اليمنيين الذين وجدوا في المملكة حاضنة تنموية واقتصادية تمثل شريان حياة لملايين الأسر داخل اليمن عبر التحويلات المالية ودعم الاقتصاد المحلي.

وفي المقابل الذي جلبته مليشيا الحوثي الإرهابية من ارتباطها الإيراني لم يكن سوى الخراب والدمار والتهجير وإشعال الحروب الطائفية والغاء مفهوم الدولة والجمهورية وترسيخ مبدأ ولاية الفقيه وتعطيل مسارات التنمية وتحويل اليمنيين الى وقود لحروبها العبثية المستهدفة لأمن واستقرار اليمن والمنطقة.

ومن هذا المنطلق لم يعد العداء الحوثي للسعودية محصوراً في نطاق الملف اليمني الداخلي بل أصبح جزءا لا يتجزأ من استراتيجية ايرانية إقليمية شاملة تستهدف تقويض الاستقرار العربي والخليجي لصالح مشروع ولاية الفقيه في طهران.

### عداء عقدي

وللوصول الى مبتغاها الاستعماري رأت ايران إن العامل العقدي والفكري يمثل الطريق الاقرب لتحقيق أهدافها وابرزها ترسيخ العداء للمملكة العربية السعودية .. فالحوثيون لا ينظرون إلى المملكة بوصفها دولة شقيقة مجاورة ذات أياد بيضاء على الشعب اليمني بل ينطلقون من تصور عقدي مرتبط بمذهبهم الرافضي ومشروعهم الفكري القائم على ولاية الفقيه.

ولاشك ان المرجعية العقدية الطائفية التي تستند إليها المليشيا الحوثية الارهابية تختلف جذريا عن المرجعية الإسلامية السائدة في المملكة وعموم العالم الإسلامي. وقد أفرز هذا الاختلاف خطابا سياسياً وإعلامياً متطرفاً ومفعما بالكراهية جرى من خلاله تحويل الخلافات الفكرية والمذهبية إلى أدوات حاشدة للتعبئة الطائفية والسياسية والتحشيد والتجنيد العسكري وعليه نجد ان البعد العقائدي قد تحول إلى عمود فقري لخطاب التكفير الذي وظفته المليشيا الحوثية الإرهابية لشرعنة عدوانهم ليس فقط ضد خصومهم الداخليين فحسب ولكن ضد المملكة العربية السعودية باعتبارها الحصن الحصين والرمز الديني والسياسي للاعتدال الإسلامي وللسنة في العالم العربي.

### صدام عرقي

كما يرتبط مشروع المليشيا الحوثية الارهابية ارتباطا وثيقا بتصورات تاريخية وسلالية تؤمن بأحقية فئة محددة دون غيرها بالسلطة والحكم، وهي أفكار متجذرة في تيار الجارودية الزيدية والانحرافات الفكرية التي ضربت نسيج المجتمع اليمني عبر التاريخ وبدعم ديني وفكري من ملالي طهران ، حيث يقوم هذا التصور الكهنوتي على منح الشرعية السياسية المطلقة لفئة محددة وفق اعتبارات النسب والانتماء العرقي الحصري (البطنين)، وهو مفهوم يتعارض قطعيا مع مبادئ الدول المعاصرة القائمة على العدالة والمواطنة المتساوية والتداول السلمي للسلطة. كما يدحضه كليا الدين الاسلامي الحنيف وشريعته السمحاء ومن هذه الزاوية الفكرية والسياسية فإن الصدام الذي تخوضه المليشيا الحوثية الإرهابية لا يقتصر على السعودية وحدها، بل هو صدام شامل مع مفهوم الدولة الوطنية الحديثة ومع كل النظم والمشاريع السياسية التي تؤمن بالمؤسسات وسيادة القانون، مما يجعل من هذا المشروع الارهابي الحوثي السلالي خطرا داهما على الهوية اليمنية ومحيطها العربي على حد سواء.

### نفوذ إقليمي

يعد الارتباط العضوي واللوجستي والمالي والعسكري بين مليشيا الحوثي الارهابية والنظام الإيراني المحرك الرئيس خلف استمرار التصعيد وتوسيع بنك الأهداف الإيراني في المنطقة، فالمليشيا الحوثية الإرهابية تمثل الذراع الأبرز في شبكة الميليشيات الإقليمية التابعة للحرس الثوري الإيراني، وورقة ضغط مركزية تستخدمها طهران لفتح جبهات متجددة وتهديد أمن جيرانها.

لقد كشفت التحولات الأخيرة بما في ذلك الأحداث المرتبطة بتدفق الخبراء العسكريين، وشحنات الصواريخ والطائرات المسيرة، وحوادث هبوط الطائرات الإيرانية المخترقة للسيادة اليمنية عن تنسيق ميداني واسترشاد استراتيجي يهدف إلى توظيف الجبهة اليمنية كملحق تابع لمعادلات الصراع الإيراني الأمريكي والإقليمي في الخليج ومضيق هرمز وباب المندب.

### منصة إطلاق

إن المليشيا الحوثية الإرهابية تسعى جاهدة عبر هذا التخادم إلى تقديم قرابين طاعة لملالي طهران، وتحويل اليمن إلى منصة إطلاق مستمرة لتهديد دول الجوار وخطوط التجارة العالمية ومصادر الطاقة، مساهمة بذلك في فرض أعباء هائلة على الاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي.

إن التصعيد الأخير للمليشيا وبدعم مباشر ومستميت من طهران للسيطرة كامل جغرافية ومقدرات الشعب اليمني يهدف بالدرجة الأولى إلى منح إيران موطئ قدم استراتيجي واسع النفوذ بالقرب من الحدود السعودية وفي قلب جنوب الجزيرة العربية.. وهذا الطموح التوسعي يجعل من الأراضي اليمنية والسعودية ساحة مستباحة لتنفيذ الأجندات العدائية الإيرانية، الأمر الذي يفرض على صانع القرار السعودي والخليجي والعربي إدراك أن ترك اليمن غارقا في هذه المواجهة المنفردة يشكل خطرا استراتيجيا ووجودياً يقترب تدريجيا من عقر دار الأمن الخليجي والعربي، وهو ما تؤكده تباعا المليشيا الحوثية الإرهابية موضحة بأن الخطوة التالية لها استهداف المملكة ومكانتها الدينية والسياسية حيث تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة رفيعة واستثنائية في العالمين العربي والإسلامي، لا تنبع فقط من ثقلها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي فحسب انما تستمد قداستها من احتضانها للحرمين الشريفين وما تمثله من رمزية إسلامية كبرى لجميع المسلمين.

### الهروب للأمام

ومن هذا المنطلق تسعى المليشيا الحوثية الإرهابية ومن خلفهم إيران من خلال استهداف مدن المملكة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة ومنها مكة المكرمة إلى تحقيق مكاسب إعلامية ونفسية وتقديم أنفسهم كقوة إقليمية قادرة على التحدي والصمود امام دولة ذات وزن دولي وعالمي وازن.

هذا العدوان يحمل ايضا في طياته أبعادا أعمق تتجاوز حدود العمل العسكري الميداني إلى محاولة هدم الرموز القيادية للعالم الإسلامي، وإرسال رسائل سياسية للمجتمع الدولي لانتزاع اعتراف بكيانهم المتمرد وتجاوز حالة العزلة والرفض الشعبي والدولي المفروضة عليهم .

### قبل الطوفان الطائفي

لقد تأكد للأشقاء في المملكة العربية السعودية وأغلب دول الجزيرة والخليج والدول العربية ان طموح مليشيا الحوثي الإرهابية بدفع إيراني محموم بهدف الى تجاوز حجمها الحقيقي كمليشيا مسلحة خارجة عن القانون، لفرض نفسها كلاعب إقليمي رئيس ومؤثر في معادلات الأمن الدولي. ومن خلال امتلاك ترسانة متطورة من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة إيرانية الصنع تحاول هذه المليشيا فرض معادلات ابتزاز سياسي واقتصادي على المجتمع الدولي ودول الإقليم، بهدف انتزاع مكاسب تفاوضية كبرى في أي تسويات مستقبلية ثم تعيد ترميم نفسها لتنطلق الى دول الجوار لتعمل على تغيير الخليج العربي إلى الخليج الفارسي.

هذا السلوك العدواني المتهور يؤكد أن القوة العسكرية والعمليات الإرهابية ضد المدنين في المملكة أو المنشآت الحيوية ليست سوى أدوات ضغط خبيثة لتنفيذ الأجندة الإيرانية، الأمر الذي يخلق اليقين بأنه من المستحيل التعايش مع هذا التهديد الوجودي الواضح دون مواجهة حازمة وشاملة ولذلك لا يجب ترك اليمن وحيداً في مواجهة المشروع الإيراني.

إن قراءة متأنية لهذه المعطيات الاستراتيجية تفضي إلى حقيقة ساطعة لا تقبل الشك وهي ان معركة اليمن ضد مليشيا الحوثي الإرهابية والمشروع الإيراني خلفها ليست معركة محلية تخص اليمنيين وحدها بل هي خط الدفاع الأول عن الأمن القومي العربي بأسره.

إن ترك اليمن وحيداً في مواجهة هذا الطوفان الطائفي والسلالي يمثل خطأ استراتيجيا فادحا وتكلفة باهظة ستتحملها المنطقة العربية بأسرها في المستقبل القريب.

في الأخير: الأمة العربية اليوم بمختلف عواصمها ومؤسسات صناعة قرارها مستهدفة في هويتها، واستقرارها، وممراتها المائية، ومستقبل أجيالها.

لذلك، فإن الواجب القومي والإسلامي والاستراتيجي يفرض على صانعي القرار في المملكة العربية السعودية وعموم الدول العربية الشقيقة الانتقال من سياسة الاحتواء والردود المحدودة إلى استراتيجية تكاملية شاملة وفاعلة، تقوم على تقديم دعم جاد وكبير سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومالياً للشعب اليمني وقواته المسلحة والتشكيلات الوطنية المساندة للحكومة الشرعية.

إن تمكين الدولة اليمنية ومؤسساتها الدستورية وإسناد نضال شعبها لاستعادة كامل ترابه الوطني وإنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الارهابية لا يمثلان مجرد واجب أخلاقي لنصرة الأشقاء فحسب بل هما ضرورة أمنية قصوى ومصلحة استراتيجية عليا لقطع دابر المشروع الإيراني التخريبي، وحماية استقرار الإقليم، والحفاظ على مقدرات الأمة ومستقبلها ضد أطماع الميليشيات الإيرانية العابرة للحدود.

26 سبتمبر

العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ
الموافق 19 نوفمبر 2026م

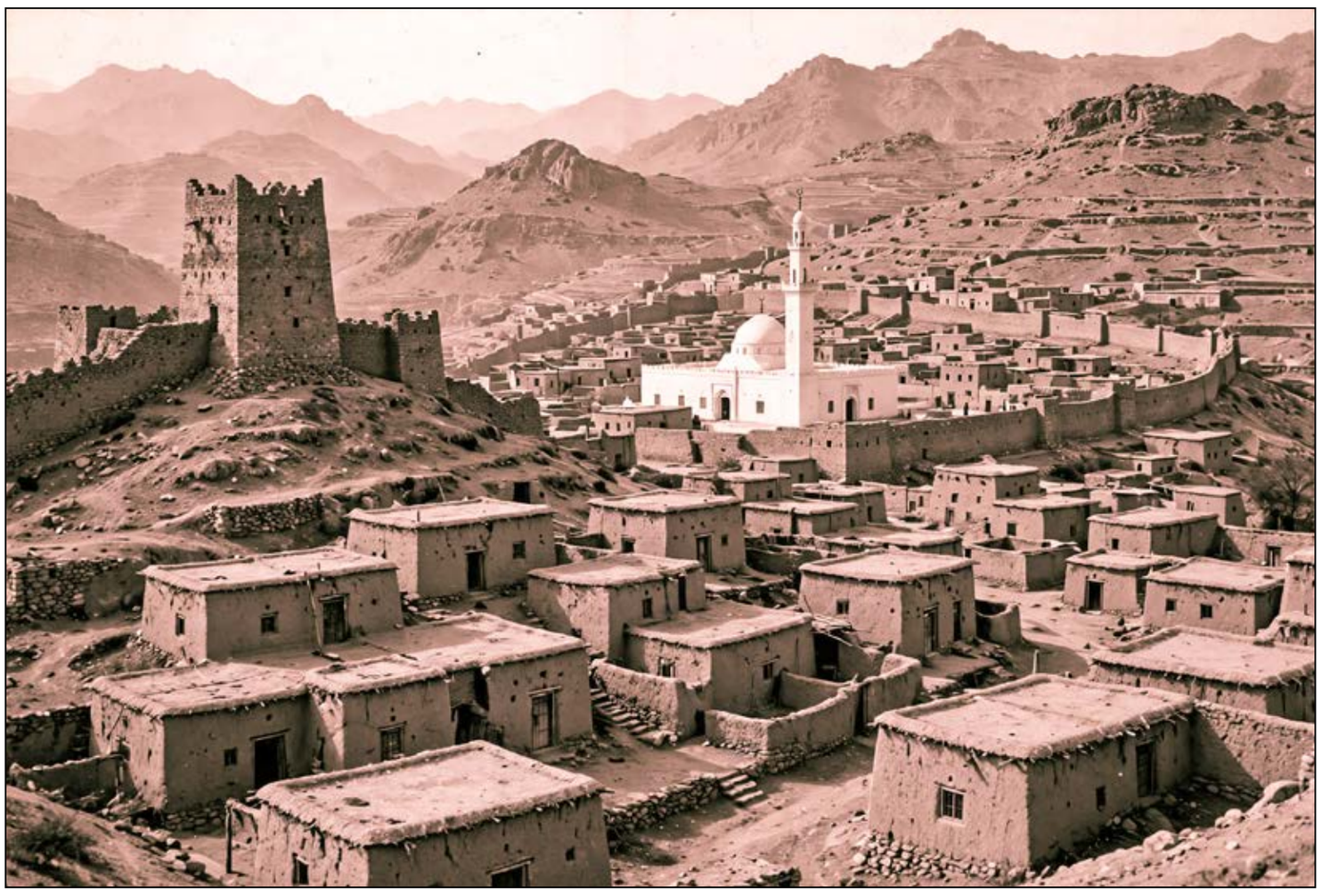
## الزحف الإمامي نحو الجنوب (2)

# ردفان.. فصولٌ من الصمود والخذلان

**كانت المعارك على تخوم ردفان مخاضًا داميًا لاصطدام الإرادات؛ زحف إمامي جارح حمل في طياته صرامة العقيدة وسطوة القبيلة، ومقاومة شعبية شرسة دافعت عن الأرض باستماتة نادرة، وسطرت ملاحم من البطولة اختلطت بالتضحية والفداء. ولا تزال أصداء تلك المواجهات تستحضر فصولًا من الصمود والخذلان، وتروي حكايات تداخلت فيها بطولات الميدان مع مساومات السياسة ومبررات الخيانة، في مشهد كُتبت فصوله بالدم، وعُبّدت دروبه بأقدام الغزاة ودموع الثكالى.**



بلال الطيب



«يا مُكسي العَاري ومُخضر العُود.. نَجي قَائد مِن حَرب لجْعُود»، هكذا تضرعت إلى الله تعالى زوجة الشيخ قائد بن راجح الخولاني، بعد أنْ توجه الأخير على رأس مجاميع كثيرة من قبيلته (بكيل) إلى جبال ردفان (الأجعود)، تعزيزًا للقوات الإمامية المُنكسرة هناك، نجا قائد، فيما ابتلعت ردفان مئات الجنود.

وقبل الخوض في تفاصيل ملاحم الصمود في ردفان، تجدر الإشارة إلى أنَّ مشايخ يافع كانوا يعدّون الشعيب من المناطق الخاضعة لسيطرتهم، واستمروا -تبعًا لذلك- في مراسلة الإمام يحيى، مطالبين إياه بإعادتها إليهم. وحين يئسوا من استجابته، ذكّروه ببطولاتهم في دحر قوات أسلافه من الجنوب، وهددوه قائلين: «واليوم جاء دوركم»، وأضافوا: «لقد اعتديتم على حدودنا، وقتلتم أنسابًا من أهلنا، وتعلمون أنَّ أكثركم عندنا قليل، ومقامكم عندنا ذليل، فلا تهلكوا أنفسكم بأيديكم، واحمدوا الله إذ خاطبناكم قبل أن تطرح الحرب أوزارها».

وفي العام 1921م، بدأت المقاومة اليافعية المنظمة، وقد تصدّرها هؤلاء المشايخ، وتداعى لها رجالات الأجعود (ردفان)، وبعض أهالي الشعيب، وكوّنوا قوة ضاربة قوامها 8,000 مقاتل، قسّموها إلى ثلاث مجموعات؛ توجهت إحداها إلى الأجعود تحت قيادة الأمير نصر بن شايف، واشتبكت هناك مع مجموعة من العساكر الإمامية، فقتلت عددًا منهم. أما الشعيب، فتوجهت إليها قوات أخرى بقيادة الشيخ أبو بكر النقيب، وقد حاصرت العامل محمد إسحاق ومن معه فيها لأسابيع. أما المجموعة الثالثة، فتوجهت صوب جُبن بقيادة الشيخ صالح بن عمر البكري.

أيقن الإماميون حينها بالهلاك، وما هي إلا أيام معدودة حتى وصلهم المدد بقيادة الشيخ قائد بن راجح الخولاني. توجه الأخير بمن معه إلى الشعيب، فيما توجهت قوات أخرى إلى الأجعود بقيادة عامل الضالع محمد الشامي، ونجح الأخير في السيطرة عليها. أما الأول (الشيخ قائد)، فلم يتمكن من استعادة الشعيب وفك الحصار عن أصحابه إلا بعد عناء.

وأجبرت الزحوفات الإمامية المتتالية الثوار المرابطين في جُبن على العودة إلى الشعيب لنصرة رفاقهم، لتدور في أحراش تلك المنطقة وشعابها معركة كبرى خسر فيها الفريقان عشرات الضحايا، وكان النصر، كالعادة، حليف القوات الإمامية.

ووصف المؤرخ المتوكلي عبدالكريم مطهر تلك الواقعة بقوله: «كانت ملحمةً كبرى، ويومًا من أيام الله التي لا يزال يتردد لها في العالمين ذكرى، أسفر عن إنزال الله نصره على المؤمنين، وهزيمة الباغين والمتفرنجين»، وأضاف: «وانقشعوا (يقصد الثوار) عن الشعيب كله، ولم يستقروا إلا في بلادهم، وكفى الله المؤمنين شرهم، وانتهب المجاهدون ما وجدوه من أموالهم ومهماتهم، وتعدى النهب إلى أموال أهل الشعيب».

من جهته، تفرّد المؤرخ محسن ديان بذكر تفاصيل بعض معارك الشعيب، وكشف حديثه أنَّ المواجهات في تلك المنطقة استمرت عدة سنوات، إذ ذكر أنَّ أبناء يافع الموسطة كانوا يشنون كل عام غارات مباغتة على القوات الإمامية المرابطة هناك، وأضاف: «وقد أبلت الموسطة بهذه الحرب بلاءً أكثرت فيه التضحيات، وأظهر مقاتلوها صورًا مشرفة من صور البطولات».

وتفرّد المؤرخ ديان أيضًا بذكر بطولات بعض أبناء تلك القبيلة؛ فهذا البطل عماري قتل ستة عساكر إماميين، وعندما نفدت ذخيرته، أجهز على اثنين آخرين عضًا بأسنانه. وقد خلّدت إحدى الأغاني الشعبية ذلك الموقف البطولي.

وهذا البطل محمد زيد الحريبي، قاتل حتى أُسر، فأعدمه الإماميون، وقطعوا رأسه، وقدّموه قربانًا لسيدهم الإمام. وقد عثروا في جيبه قصيدة تحدث فيها عن طموحاته المشروعة، نورد منها:

قال الحريبي: أتى الهاجس وأنا كنت غافل
وكل شيء له دليل
وبارق النصر يلمع من ذلوق التآصل
والموت عندي دخيل
لمن يؤم الشرف والدائرة والمنازل
بالجود فعله جميل
نهدم مطارح ونقتل كل من كان عامل
والمقدمي والوكيل
شف ريس الزيدية فرع الحسن والتقابل
فرع الحسين القبيل
وبا نصفي تعز هيه والنواحي وباجل
وإب فيه المغيل

وقد رد عليه أحد شعراء الإمامة قائلًا:

تبًّا لكم يا عصاة الحق يا أهل البواطل
يا قاطعين السبيل
ما يستووا سادة الجمعة ولا أهل الفضائل
ما هم كما اقنذويل
ما كل شيء له حسيني يخرج يقاتل
لو كان سيد أصيل

ولم يغفل المؤرخان عبد الكريم مطهر ومحسن ديان الإشارة إلى توقف المواجهات بعد أن توسّط سلطان السلطنة القعيطية في حضرموت، غالب بن عوض القعيطي، لحل الخلاف الدائر بين مشايخ يافع والإمام يحيى. وأرسل لهذه الغاية وزيره، حسين حامد المحضار، الذي استطاع -كما أفاد المؤرخ صلاح البكري- أن يبرم صلحًا بين الجانبين لمدة اثني عشر عامًا، إلا أنَّ المستجدات الآتي ذكرها حالت دون استمراره.

أعلنت الأجعود دخولها في حظيرة دولة الإمامة، وسلّم مشايخها رهائن الطاعة. أما القوات الإمامية فقد أكملت تقدمها جنوبًا، ولم يعترض طريقها سوى قلة من الثوار، لتبدأ، مع وصولها إلى تخوم ردفان، مقاومة شرسة تصدّرتها قبائل العبدلي والقطيب، وتولى الشيخ محمد صالح القطيبي قيادة أولئك الثوار.

وفشل الإماميون، بقيادة عامل الضالع محمد الشامي، في تجاوز دار الخروف، فعززوا وجودهم بالمدفعية وبقوات أكثر فاعلية، تحت قيادة الشيخ قائد بن راجح الخولاني. ودارت على مشارف تلك الدار عدة معارك، انتقلت المواجهات بعدها إلى مناطق الحصن، ورهوة المنقل، وجبل حقلة. وبعد سقوط تلك المواقع، تحصّن الثوار في الداعري والضنبري، وهما أشد وعورة.

كانت معركة الحصن هي الأشهر؛ إذ سقط فيها الشيخ الرويشان (لم تحفظ الذاكرة الشفهية اسمه كاملًا)، قائد الإماميين الأبرز. وأدركه المقاومون وهو يحتضر، وعن ذلك قال أحد ثوار ردفان:

والعبدلي بالحصن سي ليه
لما وصل عند الرويشاني
قال اسقني وتبرء الذمه
والموت قد شفته بلعياني

وإكمالًا لتفاصيل ذلك المشهد، قال المؤرخ الردفاني سالم راشد ذيبان: «كان الزيود يتصلون بمراكزهم بواسطة النفير، ويتفاهمون به، وقد أكثروا من ضرب الطبول والهيد، وكانوا يهتفون بأصوات مرتفعة: يا إماماه.. يا متوكلاه.. وكلما سقطت منطقة، تمركزوا في منازل المواطنين، وفرضوا المصروفات عليهم».

في تلك الأثناء، وصلت رسالة من الإمام يحيى إلى مقاتليه، حثهم فيها على إسقاط جبل ودنة، وذكّرهم بنصر الله الذي مكّن المجاهدين، قبل أربعة أشهر، من الاستيلاء عنوة على قلعة المقاطرة، وأنَّ جبل ودنة ليس بأمنع من تلك القلعة، ولا المجاهدون هنالك بأرغب منهم في ابتغاء ما أعد الله لهم من الأجر والثواب!

تحفّز الإماميون بعد ذلك لاجتياح جبل ودنة، وقرروا الهجوم عليه ليلًا، في 16 فبراير 1922م، بعد أن انقسموا إلى ثلاث فرق: فرقة تحت قيادة الشيخ قائد بن راجح وأصحابه من خولان، وكانت مهمتها مهاجمة الجبل من جهته الشرقية؛ وفرقة تحت قيادة الشيخ علي بن مصلح العبدي وأصحابه من بني عبد (حاشد)، ومهمتها الهجوم من الجنوب؛ ومجموعة ثالثة من حاشد أيضًا، مع بعض عساكر النظام، ومهمتها الهجوم من جهة الشمال.

وفي وصف تلك المواجهة، قال المؤرخ مطهر: «وأعان الله الأنصار على النهوض إلى أعلى الجبل، والاستيلاء عليه، وطرد المخالفين بعد مصادمة شديدة، وجلاد عنيف.. فاستولوا على غنائم كثيرة، وأحرقوا بعض البيوت، ورتب المجاهدون جبل ودنة، وقد فازوا بما راموه بحول الله ومنّه».

بعد سقوط جبل ودنة، شنّ 800 مقاوم هجومًا ليليًا مباغتًا على جبل حقلة، استولوا خلاله على بعض المواقع، وقتلوا ثمانية من العساكر، وحاصروا من تبقى في أحد الحيود. ثم انسحبوا بعد وصول قوات إمامية كبيرة لإنقاذ المحاصرين. وأدت تلك الحادثة إلى فرار بعض العساكر إلى مناطقهم، وتخليهم عن الخدمة في الجيش الإمامي.

نجح الإماميون بعد ذلك في اختراق وادي تيم، وعلى ضفافه دارت أشرس المعارك، واستمرت شهرين متتاليين. وقد وثق الشاعر سعيد الحجيلي تفاصيلها في قصيدة طويلة، نقتطف منها:

شهرين ذي ضلت طوارفنا وكد
والنار بتوقد بحر أشعالها
ضرب المدافع والمرافع والهيد
زيدة بني مزيد وكثر انسالها
عاهيه جثثهم باقية في كل حد
للكلبة تجلس تعيش حالها

وحين لم «يتمكن الأنصار من التقدم إلى جبل ردفان، ومناجزة من فيه من الأعداء اللئام» -بحسب توصيف المؤرخ الإمامي عبدالكريم مطهر- رأى الأمير محمد يحيى عباس أن يتوجه إلى تلك الجهة بنفسه، ومعه مدد من الرجال والعتاد. وبمجرد وصوله، قسّم جيشه الجرار إلى عدة مجموعات، وأشرف بنفسه على سير المعارك، وعلى يديه سقط جبل ردفان، وذلك في منتصف عام 1922م.

قدم مشايخ كثر الطاعة للإمام يحيى، وبناءً على ذلك، تدخل بعضهم لإخماد سعير المواجهات، إلا أنَّ الإماميين تنكروا لجهودهم، ولم يقبلوا شفاعتهم. ونقل المؤرخ سالم ذيبان جانبًا من ذلك، حيث قال: «تقدم جيش الزيود وهدموا دار الشيخ صالح عبد الحبيب، ولم يتمكن الشيخ ثابت عثمان من إقناعهم بالعدول عن ذلك». وهو ما ولّد ثارات وأحقادًا؛ فقد اتُّهم الشيخ ثابت بالتواطؤ مع الإماميين، فقتله المقاومون، وكذلك فعلوا بالشيخ صالح أسعد البكري فيما بعد.

لم يخسر المشايخ الخانعون بلادهم وأهاليهم فحسب؛ بل خسروا أنفسهم أيضًا؛ إذ عرّضهم الإماميون ورعاياهم لصنوف شتى من الإذلال، وصيّروهم كالعبيد، وكلفوهم بتوفير المؤن وإيصالها، مع الذخائر، إلى أماكن المواجهات، ومن تخاذل منهم كان مصيره السجن.

وهذا شيخ آل القطيب، محمد صالح الأخرم، كان في بادئ الأمر من المناوئين لحكم الإمامة، وتبنّى خيار مقاومتها، واتصل بحلفائه الإنجليز لهذا الغرض، إلا أنَّه حين وجد الأخيرين مترددين في نصرته، مال إلى الجانب الآخر، وتوجه إلى قعطبة لمقابلة الأمير يحيى عباس.

صحيح أنَّ الإماميين أحسنوا حينها استقبال ذلك الشيخ، وأطلقوا له من أحد مدافعهم أربع طلقات ترحيبية، وعيّنوه، بعد أن أخذوا منه رهينة الطاعة، حاكمًا على بلاده، وخصّوه بمرتب شهري قدره 60 ريالًا فضيًا (فرنصيًا)، بالإضافة إلى ربع العشر من بلاد القطيبي. إلا أنهم لم يراعوا- فيما بعد- كبر سنه؛ حبسوه سبعة أشهر، ولم يفرجوا عنه إلا بعد أن افتدى نفسه بمال عظيم، وذلك سنة 1923م. وفي 23 سبتمبر 1927م كانت وفاته، فحل حفيده حسن بن علي مكانه، وقد كان للأخير- كما سيأتي- دور في طرد القوات الإمامية بمساعدة الإنجليز.

وفعل الإماميون الأمر ذاته بكبير آل علي، الشيخ عبدالنبي بن علي ناشر، وعم شيخ آل القطيب، الشيخ مقبل بن عبدالله القطيبي. ونُقل عن الأخير، وهو في سجنه بصنعاء، قوله:

قال أبو سيف من صنعاء ذكرت البلاد
وني كما الحيد ذي ما بتلين حجاره

كان ذلك التخاذل من أهم أسباب سقوط ردفان، وعن ذلك قال المؤرخ سالم ذيبان: «تمكن الزيود من التمركز وبناء المراتب في بلاد البكري وفي سليك، حيث استخدموا الناس بالسخري.. فقدمت القبائل المقاومة الطاعة، وسُلمت الرهائن..».

لم يكن سقوط ردفان انتصارًا للإمامة بقدر ما كان ثمرةً لتفكك جبهة المقاومة، وارتهان بعض مشايخها لوعود الغزاة، وتغليب المصالح الضيقة على وحدة المصير. فقد أرهقت الجبال جحافل الإماميين، وأسقطت من صفوفهم مئات القتلى، لكنها لم تصمد أمام اختلال موازين القوة وتشتت الإرادة. وما أشبه الأمس باليوم! يتجدد المشهد، ويعود المشروع الإمامي بأدواته ذاتها، مستثمرًا الانقسام والتخاذل. وكأن التاريخ يعيد مأساته ليذكّرنا بأنَّ الأوطان تسقط حين تتفرق إرادة أبنائها، ويصبح التخاذل أشد فتكًا من سلاح العدو.

## الإعلام في معركة الوطنية

جهاد مذكور

لم تعد معركة استكمال استعادة مؤسسات الدولة وتحرير ما تبقى من الأراضي اليمنية محصورة في جبهات القتال، بل امتدت إلى جبهة أخرى لا تقل أهمية، هي جبهة الإعلام والوعي، حيث أصبحت الكلمة والصورة والمعلومة أدوات مؤثرة في إدارة المعركة ، وتوجيه الرأي العام، ورفع المعنويات، ومواجهة الحرب النفسية والتضليل.

في هذا الاطار تدرك مليشيا الحوثي الإرهابية، المدعومة من النظام الإيراني، أهمية هذه الجبهة ، ولذلك جعلت من التضليل الإعلامي وسيلة لتعويض إخفاقاتها الميدانية، من خلال صناعة انتصارات وهمية، وتضخيم تحركات محدودة، والترويج لسيطرة مزعومة على مواقع، وتقديم أحداث جزئية باعتبارها تحولات عسكرية كبرى. وهي بذلك تحاول ترسيخ صورة إعلامية توحي بالقوة والتقدم، بصرف النظر عن حقيقة التطورات على الأرض.

وتعتمد مليشيا الحوثي الإرهابية في حربها الإعلامية على إغراق منصات التواصل بالأخبار المفبركة والشائعات، وتكرار الروايات الدعائية بصيغ متعددة، مستغلة سرعة انتشار المعلومات وضعف التحقق منها، بهدف التأثير في معنويات المواطنين، وإرباك الرأي العام، والتغطية على ما تواجهه من استنزاف وخسائر ميدانية وصعوبات في تعويض قدراتها وإعادة بناء إمكاناتها العسكرية.

وفي مواجهة هذه الأساليب، تبرز مسؤولية الإعلام الوطني في مواجهة اعلام المليشيا الحوثية عبر اعلام مبني على سياسة اعلامية تقوم على تقديم رواية مهنية تستند إلى الحقائق والمعلومات الموثوقة، لا إلى المبالغة ومجاراة الدعاية المضادة.. فالإعلام الفاعل ليس من يرفع سقف الشعارات أو يسبق إلى نشر الأخبار، وإنما من يتحقق من الوقائع، ويضع الأحداث في سياقها الصحيح، ويفصل بين الحقيقة والدعاية، ويفكك الروايات المضللة قبل أن تتحول إلى قناعات لدى الجمهور.

كما أن أهمية الإعلام لا تقتصر على كشف الأكاذيب، بل تمتد إلى تحصين الجبهة الداخلية، وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة والقوات المسلحة، وإبراز تضحيات اليمنيين، ونقل معاناة المواطنين، ومساندة معركة استعادة الدولة من خلال خطاب مسؤول يرفع المعنويات ويحافظ على الوعي الوطني.

إن المعركة الإعلامية لا تُحسم بالصوت الأعلى، وإنما بصدقية الرواية وقوة الحجة ودقة المعلومة. فكما يحتاج الميدان إلى من يحمي الأرض، يحتاج المجتمع إلى إعلام يحمي الحقيقة من التزييف، ويمنع تحويل الانتصارات الوهمية إلى حقائق في أذهان الناس.

ومن هنا، فإن استكمال تحرير الوطن واستعادة مؤسسات الدولة تستلزم استعادة الوعي الوطني والثقة بالحقيقة، وجعل الإعلام جبهة وطنية خالصة هدفها تحصين المجتمع من آفات الارهاب الحوثي وحمايته من الاختراق ،بفكر يسهم في مواجهة التضليل الحوثي ؛ فالكلمة في زمن الحرب مسؤولية، والصورة شهادة، والمعلومة موقف. والإعلام الذي ينتصر للحقيقة بمهنية ووعي لا يكتفي بمواكبة معركة استعادة الدولة، بل يسهم بفاعلية في تحقيق أهدافها وحماية المجتمع من حرب الأكاذيب.

## وزير الإعلام:

# من حصار دماج إلى حصار تعز.. الحوثي جاني وليس ضحية

قال وزير الإعلام سالم ثابت العولقي: إن مليشيا الحوثي تحاول تقديم نفسها للعالم بوصفها ضحية للحصار والتجويع بينما يكشف سجلها منذ بداية تمردها المسلح أنها هي من استخدمت الحصار، والحرمان من الغذاء والدواء وسيلة لإخضاع المدنيين.

وأضاف الوزير العولقي: أنه في عام 2013م وبينما كانت المليشيا تشارك في مؤتمر الحوار الوطني فرضت حصاراً خانقاً على منطقة دماج بصعدة، ومنعت عنها الغذاء والدواء، وانتهى الحصار بتهجير آلاف السكان من منازلهم، وبعد قصف المنطقة الذي أدى إلى مقتل المئات.

وأوضح العولقي في منشور له على منصة (إكس) بأن المشهد تكرر بصورة أشد قسوة من دماج إلى تعز، حيث تحاصر المليشيا منذ عام 2015 مدينة تعز، وتغلق معظم طرقها الرئيسية، وتفاقم معاناة مئات الآلاف من سكانها.

وأشار الوزير إلى أن الأرقام تكشف حجم الكارثة، فقد تراجعت إمدادات الغذاء والدواء في تعز بنسبة تصل إلى 90% من الاحتياج الطبيعي، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 60% والغاز والمشتقات النفطية بنحو 300%، فيما تضاعفت تكاليف النقل أربع مرات، وأصبح الحصول على الغذاء والمياه والعلاج معاناة يومية.

وفي القطاع الصحي قال العولقي: إن نحو 22 ألف مريض بالسكري والأمراض المزمنة يواجهون خطر نقص الأدوية، ويتهدد انقطاع اللقاحات أكثر من 79 ألف طفل دون سن العام، فيما يواجه 216 طفلاً مصاباً بالسرطان خطر الحرمان من العلاج.

وأضاف: أن المأساة تزداد قسوة مع معاناة 43% من الأطفال دون الخامسة من التقزم بدرجات متفاوتة، وتهديد أكثر من 40 ألف امرأة حامل بالحرمان من خدمات الولادة تحت إشراف طبي متخصص.

وأكد الوزير أن وراء هذه الأرقام معاناة آلاف الأسر والأطفال والمرضى الذين يدفعون ثمن حصار حوثي ظالم حرم مدينة بأكملها من حقها في الحياة الطبيعية.

واختتم بالقول: "هذه هي الحقيقة التي تخفيها الدعاية الحوثية، فالمليشيا التي تكذب وتزعم تعرضها للحصار والتجويع هي من تمارس ذلك على المدنيين، وتستخدم الغذاء والدواء والطرق أدوات للضغط والعقاب الجماعي".






بكل مشاعر الفرح والسرور، نتقدم بأصدق التهاني وأطيب التبريكات إلى الغالي

**محبوب سلطان المحيا**

بمناسبة خطوبته المباركة، سائلين الله أن يجعلها فاتحة خير وسعادة، وأن يبارك لهما ويجمع بينهما على المودة والرحمة، ويرزقهما حياة ملؤها الحب والهناء وراحة البال.

المهنئون:

**الوالد/ سلطان حمود المحيا**

**سليم سلطان المحيا، هشام سلطان المحيا**

**وجميع الأهل والأصدقاء**

## إعلان

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل م/ مارب بانه في يوم السبت الموافق ٧ / ١١ / ٢٠٢٦م تم عقد اجتماع الدورة الانتخابية الأولى لـ جمعية رعاية وتأهيل الصم والبكم والذي تم فيه مناقشة واقرار مشروع النظام الاساسي لـ جمعية رعاية وتأهيل الصم والبكم وقد تم انتخاب الهيئة الإدارية والجنة الرقابة والتفتيش رقم (١) لـ جمعية رعاية وتأهيل الصم والبكم.

وقد فاز بعضويتها كل من التالية أسمائهم

اولا: الفائزون بعضوية الهيئة الادارية:

| م | الاسم | الاختصاص | م | الاسم | الاختصاص |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | محمد على احمد منيف | رئيسة الجمعية | 6 | بكيل عبد الكريم مهدي معوضة | م/ اعلام |
| 2 | فارس عبد الهادي القبلي نمران | الامين العام | 7 | عبد ربه حسن احمد بريمه | م/ علاقات |
| 3 | عبد الله مبارك عبدربه بريعمه | مسؤول مالي | 8 | حفصة عبده صالح البحش | قطاع المرأة |
| 4 | محمد ناجي علي عدن | نائب الرئيس | 9 | عبد الرحمن علي أحمد منيف | احتياط |
| 5 | الحيمي احمد محسن الحيمي | م/ اجتماعي وصحي | | ناجي على ناجي الحيمي | احتياط |
| | عوض علي احمد منيف | م/ التدريب | | | |

ثانيا: الفائزون بعضوية لجنة الرقابة والتفتيش

| م | الاسم | الاختصاص | م | الاسم | الاختصاص |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | حسن ناجي علي البقماء | رئيس لجنة الرقابة | 4 | عبد الرب ناجي الحيمي | عضواً |
| 2 | محمد أحمد محسن الحيمي | مقرراً | 5 | محمد عيسي عبد الله الخراز | عضواً |
| 3 | علي ناجي علي ضيف الله الشاطر | عضواً | | | |

ألف مبارك

اصدق التهاني والتبريكات نزفها للزميل الغالي المهندس

**عبدالباري الحميدي**

بمناسبة ارتزاقه مولوداً جديداً أسماه

(محمد)

بورك لك في الموهوب.. وشكرت الواهب ورزقت بره وأنبته نبات حسنا

المهنئون:

جميع الزملاء في صحيفة «26سبتمبر» وموقعها الإلكتروني

# إعلانات قضائية

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ يوسف عبدالله صالح محمد بدعوى طلب إضافة لقبه جابر الى بطاقته الشخصية بحيث يكون اسمه كاملا يوسف عبدالله صالح محمد جابر ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ عبده محمد حسن خضر الأهدل بطلب تعديل اسمه من عبده الى عبدالله بحيث يكون اسمه كاملا عبدالله محمد حسن خضر الأهدل ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخت/ لطيفة هادي مسعود أحمد العبد بدعوى طلب تعديل اسمه الى لطيفة هادي مسعود أحمد مسعود ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن المدعية / تسبيح أمين عبده العجيف تقدمت بدعوى إثبات طلاقها من زوجها / أركان محمد علي الخولاني ضد المدعى عليه/ أركان محمد علي الخولاني فعلى المدعى عليه الحضور الى المحكمة يوم الخميس تاريخ23/جماد الثاني/ 1448هـ 3/12/2026م خلال المدة القانونية مالم سيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن المدعية / حسناء ناجي مثنى مثنى تقدمت بدعوى طلب اسقاط حضانة ضد المدعى عليها/ فاكهة ناجي محمد ناجي فعلى المدعى عليها الحضور الى المحكمة يوم الخميس تاريخ6/9/ 1448هـ 19/11/2026م خلال المدة القانونية ما لم سيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية عن بيع عمارة المنفذ ضده/ صقر ناجي ناجي الاحدب والأرض التابعة لها الكائنة في حي الشركة حارة بوابة الغاز بالمزاد العلني والمكونة من عمارة دورين وملحق الارض التابعة لها لصالح طالب التنفيذ/ حسن محسن حسن بارع وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم 175 لسنة 48هـ فيما بين طالب التنفيذ/ حسن محسن حسن بارع والمنفذ ضده/صقر ناجي ناجي الاحدب وذلك يوم الاحد الموافق 29/11/2026م في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا أمام العمارة فعلى من وجد في نفسه الرغبة للشراء التقدم الى محكمة مأرب الابتدائية لمعرفة شروط ومزايا البيع.

- تعلن محكمة الاستئناف بأن على أولياء دم المجني عليه احمد صالح احمد الشليلي... الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكمته غيابياً وفقا للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ درويش حمزة أحمد خضر بدعوى شخصية بطلب تعديل اسمه درويش حمزة أحمد خضر إلى معاذ حمزة أحمد العلوي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال المدة القانونية.

- تعلن محكمة استئناف م/ مأرب والجوف بأن على المستأنف ضده / علي ناجي محسن البيحاني الحضور الى جلسة المحكمة ليوم الاحد 19/6/1448هـ الموافق 29/11/2026م للرد على عريضة الاستئناف المرفوعة ضده من قبل المستأنفين / محسن ناجي محسن البيحاني واخرين .

- تعلن المحكمة الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بان على المتهمين / -1حمود مهدي أحمد جسار -2 عبده علي أحمد الجبلي -3 عوض يحيى عبود الدراج في القضية الجنائية رقم 46 لسنة 2024 م ج ج المرفوعة ضدهم بالحضور الى المحكمة العسكرية خلال شهر من تاريخ نشر الإعلان ما لم سيتم محاكمته فارا من وجه العدالة عملا بنص المادة (٢٨٥) من قانون الاجراءات الجزائية.

- تعلن المحكمة الجزائية المتخصصة م/ مأرب بأن على المتهمين التالية أسمائهم:- -1 عبد الملك بدر الدين الحوثي -2 عبد الكريم بدر الدين الحوثي -3 عبد الله ادريس البيضاني -4 سام علي الملاحي -5 عبد الله محمد العربجي -6 صالح ناصر الرطب الجوفي -7 محمد صالح العوكبي الملقب ابو حسين الهرمان -8 صالح بن صالح سران -9 مجلي احمد عبدربه الجوفي 10 - صالح ناصر الريامي -11 علي رصاص صالح البهجي -12علي حسين مهدي المثول أمام المحكمة الجزائية المتخصصة م/ مأرب خلال فترة النشر مالم سيتم محاكمتهم طبقاً لنص المادة ( 285 ) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية باعتبارهم فارين من وجه العدالة.

## إعلان بيع منقولات محجوزة بالمزاد العلني

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية قسم التنفيذ - عن بيع المنقولات المحجوزة المبينة بمحضر الحجز والتقييم في ملف القضية التنفيذية رقم (366) لسنة (1447) هـ المقام لمصلحة طالب التنفيذ/ عبد الجبار علي أحمد الجعرة ، ضد المنفذ ضده / بسام عبد الناصر محمد مهدي ، وذلك يوم الأحد الموافق 22/11/2026م الساعة الواحدة ظهراً) الكائنة في محل الأمجاد الرياضية جوار مدرسة الميثاق .
وتبلغ القيمة التقديرية للمنقولات محتويات وأصول محل الأمجاد الرياضية مبلغ مائتان وستة ألف وستمائة وستة وثلاثون ريال سعودي وتجري المزايدة وفقا لأحكام قانون المرافعات والتنفيذ المدني. المعاينة المنقولات أو الاطلاع على شروط ومزايا البيع يرجى مراجعة قسم التنفيذ بمحكمة مارب الابتدائية خلال الدوام الرسمي.

- تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن المدعية / جهاد عبده محسن الورد تقدمت بدعوى طلب نفقة ضد المدعى عليه/ قصي محمد محسن الورد فعلى المدعى عليه الحضور الى المحكمة يوم الخميس تاريخ7/1/ 1448هـ 10/12/2026م خلال المدة القانونية ما لم سيتم السير في الإجراءات وفقاً للقانون.

- يعلن الاخ/ عادل عبدالغني سعد ابراهيم عن فقدان بطاقته الشخصية الصادرة من م/ تعز برقم (04010302217) فعلى من وجدها إيصالها إلى اقرب مركز شرطة.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW أسبوعية..سياسية..عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2272) الخميس 9 جماد الآخر 1448هـ - الموافق 19 نوفمبر 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت اتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي
26 سبتمبر موقع

# محافظ تعز: المخزون الغذائي لا يغطي سوى 10 % من الاحتياجات



حذّر محافظ تعز نبيل شمسان من تفاقم الأزمة الإنسانية والمعيشية جراء استمرار الحصار والقيود على الإمدادات، مؤكداً أن المخزون الغذائي لا يغطي سوى 10 بالمائة من احتياجات السكان، فيما تراجعت إمدادات الغذاء والأدوية والمياه 90 بالمائة، والغاز 97.3 بالمائة، والبترول 96.3 بالمائة، والديزل 97.2 بالمائة.

وأوضح أن أسعار الغذاء ارتفعت 60 بالمائة، والغاز والمشتقات النفطية نحو 300 بالمائة، فيما ارتفعت تكاليف النقل. وسجل القطاع الطبي 123 ألفاً و105 استشارات، مقابل 90 ألفاً و328 خلال خمسة أسابيع، مع نفاد أدوية مزمنة، بينها الأنسولين والألبومين، بما يهدد 8 آلاف مريض بالسكري و14 ألفاً بأمراض مزمنة.

وأشار إلى تهديد 462 ألفاً و899 طفلاً دون الخامسة، وتأثر خدمات الصحة الإنجابية المقدمة لـ491 ألفاً و583 امرأة، وصعوبة حصول 40 ألفاً و656 حاملاً على ولادة آمنة. كما حذر من نقص اللقاحات وتراجع الحاضنات والخدمات الصحية، ودعا الأمم المتحدة لتأمين الطرق والإمدادات.

وأكد ثقته بقرارات إعادة التموضع وهيكلة العمليات لفتح الحصار وحماية عدن والمحافظات المجاورة.

# الصحة: تحصين أكثر من 883 ألف طفل ضد الحصبة في 11 محافظة



أعلنت وزارة الصحة العامة والسكان تحصين 883 ألفاً و896 طفلاً ضد الحصبة، بنسبة تغطية بلغت 92.3 بالمائة من أصل 957 ألفاً و196 طفلاً مستهدفاً، بالحملة التي شملت 11 محافظة و100 مديرية، واستهدفت الأطفال من عمر ستة أشهر حتى خمس سنوات.

وأوضح وكيل الوزارة لقطاع الرعاية الصحية الأولية، الدكتور علي الوليدي، أن النتائج أظهرت تحصين 110 آلاف و722 طفلاً في الفئة العمرية 6 ـ 11 شهراً، بنسبة 98 بالمائة، و773 ألفاً و174 طفلاً من عمر 12- 59 شهراً، بنسبة 91.6 بالمائة. وارتفع إجمالي الجرعات إلى 900 ألف و367 جرعة، بعد تحصين 16 ألفاً و471 طفلاً تجاوزوا الخامسة.

وأضاف: أن الحملة قدمت 84 ألفاً و144 كبسولة زرقاء و657 ألفاً و569 كبسولة حمراء من فيتامين أ. وتصدرت الضالع التغطية بـ105.5 بالمائة، والبيضاء بـ100.1 بالمائة، فيما سجلت المهرة 61.2 بالمائة. كما حُصّن 6 آلاف و8 أطفال بمخيمات النازحين. وأشار إلى بقاء 73 ألفاً و300 طفل دون تحصين، مؤكداً تنفيذ خطط استدراك وتعزيز التحصين الروتيني.

# حقوق الإنسان توثق 3334 واقعة انتهاك حوثية خلال 107 أيام

كشفت وزارة حقوق الإنسان توثيق 3334 واقعة انتهاك ارتكبتها مليشيا الحوثي الإرهابية بحق المدنيين والأعيان المدنية، خلال الفترة من الأول من أغسطس حتى 15 نوفمبر 2026.

وأوضح الوزير مشدل عمر أن الانتهاكات أسفرت عن مقتل 594 مدنياً وإصابة 1255 آخرين، بينهم نساء وأطفال، إضافة إلى 233 حالة اختطاف واحتجاز تعسفي وإخفاء قسري، ومقتل 260 طفلاً زجت بهم المليشيا في جبهات القتال. وشملت الوقائع استهداف 412 عيناً مدنية و93 منشأة تعليمية، وتسجيل 517 انتهاكاً بحق القطاع الصحي، واستهداف 19 مسجداً، و15 واقعة قتل خارج القانون.

وأشار إلى نزوح أكثر من 347 ألف شخص، وتوثيق 53 هجوماً بصواريخ باليستية استخدم فيها أكثر من 121 صاروخاً، و137 طائرة مسيرة، وسجلت ألغام وعبوات 13 قتيلاً و16 جريحاً. وفي تعز، عرّض الحصار 2.5 مليون شخص للخطر، ومنع وصول 2450 طناً من الغذاء، وأخرج 186 مرفقاً صحياً عن الخدمة. واستعرضت مسؤولة حكومية أوضاع النساء، فيما أوضحت الوزارة إجراءات التوثيق والإحالة والتحركات لتصنيف المليشيا منظمة إرهابية.

# اليمن يشارك في الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمعاهد الوطنية للصحة

شاركت الجمهورية اليمنية، عبر الاتصال المرئي، في الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمعاهد الوطنية للصحة العامة (IANPHI)، المنعقد في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة خبراء ومديري المعاهد الوطنية للصحة العامة من 109 دول.

وناقش الاجتماع، المنعقد تحت شعار «تحويل أنظمة الصحة العامة من أجل عالم متغير»، سبل تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والتجارب، والتحديات الصحية المستجدة، وآليات تطوير قدرات الأنظمة الصحية على التأهب والاستجابة للطوارئ والأوبئة.

واستعرض مدير المعهد الوطني للصحة العامة، الدكتور عبدالله بن غوث، تجربة المعهد اليمني في تعزيز التأهب والاستعداد لمواجهة الأوبئة، وتطوير القدرات البحثية والمؤسسية، في ظل التحديات والظروف الاستثنائية التي يواجهها القطاع الصحي.

وتأتي المشاركة في إطار تعزيز حضور اليمن في المحافل الصحية الدولية، والاستفادة من الخبرات والتجارب لتطوير منظومة الصحة العامة، ورفع كفاءة الرصد والاستعداد والاستجابة للمخاطر الوبائية والطوارئ الصحية، إلى جانب توسيع فرص التعاون وتبادل المعرفة مع المعاهد والمؤسسات النظيرة، بما يدعم بناء القدرات الوطنية وتحسين مستوى حماية المجتمع.

# شبوة.. توجيه بتطوير خدمات الأحوال المدنية وتجهيز مستشفى ميداني

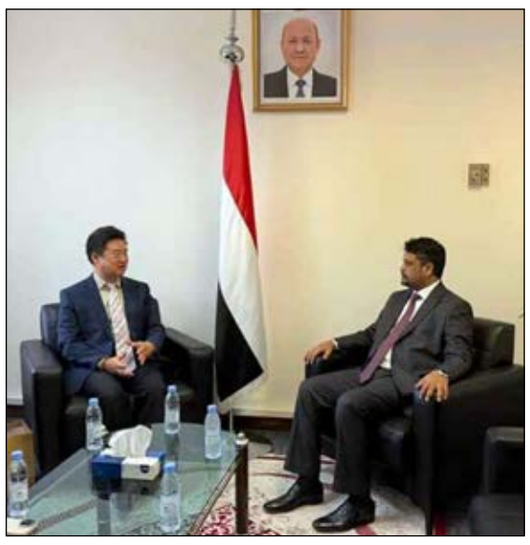
أكد محافظ شبوة عوض ابن الوزير ضرورة اتخاذ تدابير إدارية لتسريع معاملات المواطنين في مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، وتحسين الخدمات المقدمة، في ظل إقبال المواطنين على المصلحة.

وشدد، خلال زيارته فرع المصلحة، على معالجة الازدحام واختصار وقت إنجاز المعاملات، وإيلاء الحالات الإنسانية اهتماماً خاصاً، موجهاً بتعزيز الأداء الإداري والفني والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وجدد التزام السلطة المحلية بتسهيل حصول المواطنين على الوثائق الرسمية دون تمييز.

وفي سياق آخر، وجه المحافظ بتجهيز مستشفى ميداني متخصص في مديرية عين ورفع جاهزيته للتعامل مع الحالات الطارئة، بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، لتوفير الرعاية الطبية للمرابطين في جبهات القتال وسكان المديرية. وخلال لقائه مدير عام عين سالم الصادر، وجه بمعالجة أسباب تعثر مشروع المركز الصحي.

كما استعرض اللقاء دراستين لمشروع تعزيز تغذية المياه الجوفية والحد من انجراف التربة بوادي عين باستخدام القواطع الجوفية وحواجز الجابيون، ومشروع بناء مدرسة العكارم من ستة فصول ومرافقها، ووجه بإدراجهما ضمن المصفوفة التنموية الزراعية والموازنة الاستثمارية للسلطة المحلية.

# مباحثات مع الصين لتعزيز التعاون وتطوير التخصصات التقنية



بحث وزير التعليم الفني والتدريب المهني، الدكتور أنور المهري، مع القائم بأعمال سفارة الصين لدى اليمن، شاو تشنغ، سبل تعزيز التعاون الثنائي وتوسيع الشراكة لدعم المعاهد الفنية وتطوير التخصصات التقنية والتكنولوجية.

وتناول اللقاء تفعيل البروتوكولات والاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وتعزيز التنسيق لدعم مؤسسات التعليم الفني والمهني، وتوسيع فرص ابتعاث الطلاب اليمنيين إلى الجامعات والمعاهد الصينية، والاستفادة من الخبرات والتجارب الصينية في المجالات التقنية والتدريبية.

واستعرض الوزير المهري واقع التعليم الفني والمهني في اليمن، والتحديات التي تواجه العملية التعليمية والتدريبية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وما تتطلبه من جهود لتطوير المؤسسات والبرامج ورفع كفاءة مخرجاتها.

وأكد حرص الوزارة على تعزيز علاقات التعاون مع جمهورية الصين الشعبية وتوسيع مجالات الشراكة بما يدعم تطوير منظومة التعليم الفني والمهني، ويسهم في تأهيل الكوادر الوطنية وتزويدها بالمهارات المطلوبة لسوق العمل، ودعم فرص الابتكار والإنتاج. ويأتي اللقاء ضمن مساعي الوزارة للاستفادة من التجارب الدولية وتحديث التخصصات التقنية والتدريبية بما يواكب احتياجات التنمية.

# مركز الملك سلمان يسلم صحة مأرب 19 شاحنة مساعدات طبية




تسلم مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة مأرب 19 شاحنة محملة بمساعدات طبية من المستلزمات، مقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، لدعم القطاع الصحي.

وأوضح وكيل المحافظة الدكتور عبدربه مفتاح أن الشحنة تستكمل الدعم المقدم للقطاع الصحي، بعد وصول دفعة أولى في الرابع من نوفمبر الجاري ضمت 14 شاحنة، ليرتفع إجمالي ما وصل خلال نصف شهر إلى 33 شاحنة محملة بالمستلزمات الطبية الطارئة.

وأكد أهمية المساعدات في رفع جاهزية المرافق الصحية، خصوصاً مع تراجع التمويل الإنساني الدولي وتقلص تدخلات الشركاء في القطاع الصحي.

من جانبه، أشاد وكيل وزارة الصحة العامة والسكان الدكتور عزيز مشوح بالدعم السعودي المتواصل عبر المركز، مؤكداً إسهامه في تعزيز قدرات النظام الصحي وتحسين الاستجابة للاحتياجات الطبية والطارئة.

بدوره، قال مدير مكتب الصحة الدكتور أحمد العبادي: إن المكتب أعد خطة لإعادة توزيع المساعدات على المستشفيات والمنشآت المستهدفة وفق الاحتياجات الفعلية والأولويات الصحية، بما يضمن وصولها إلى المرافق الأكثر احتياجاً وتحقيق الاستفادة المثلى منها بصورة عاجلة.

# البنك الدولي و«الفاو» ينفذان التعداد الزراعي

بحث وفد حكومي يضم ممثلين عن وزارات الزراعة والتخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، الترتيبات الفنية والتنظيمية لتنفيذ التعداد الزراعي في اليمن.

وناقش اللقاء، المنعقد ضمن مشروع تعزيز الاستجابة للأمن الغذائي الممول من البنك الدولي، متطلبات المرحلة الأولى التي تشمل جميع المحافظات المحررة، وتحديد مسؤوليات الجهات المعنية وآليات التنسيق، وإعداد خطة التنفيذ، وتوفير الاحتياجات الفنية واللوجستية، وبناء قدرات الكوادر الوطنية المشاركة.

وأكد الوفد الحكومي أهمية التعداد في إنشاء قاعدة بيانات وطنية حديثة وشاملة عن الحيازات والموارد والإمكانات الإنتاجية والأنشطة الزراعية والحيوانية، ومعالجة النقص في البيانات والإحصاءات.

وأوضح أن البيانات المنتظرة ستدعم التخطيط واتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة، وتحسين توجيه الموارد والاستثمارات نحو الأولويات التنموية، بما يعزز كفاءة التدخلات في القطاع الزراعي ويسهم في دعم الأمن الغذائي.

ويأتي التنسيق مع البنك الدولي و«الفاو» لتأمين المتطلبات اللازمة لتنفيذ التعداد بكفاءة، وبما يتيح للجهات المختصة الاستفادة من نتائجه في رسم السياسات والبرامج الزراعية وطنياً.

# عدن.. إدخال التيار الكهربائي إلى مخيم الفردوس للنازحين

دشّن فرع المؤسسة العامة للكهرباء بمحافظة عدن إدخال التيار الكهربائي إلى مخيم الفردوس (1) للنازحين في مديرية البريقة، عقب استكمال أعمال التمديد والتوصيلات الكهربائية، في خطوة تستهدف تحسين الخدمات والظروف المعيشية للأسر المقيمة في المخيم.

واستعرض مدير فرع المؤسسة المهندس سالم الوليدي، عقب التدشين، الأعمال الفنية المنفذة لإيصال التيار إلى المخيم، والجهود التي بذلتها الفرق المختصة في تنفيذ التمديدات والتوصيلات وفق المعايير الفنية والإجراءات المعتمدة ومتطلبات السلامة.

وأكد أن المشروع يأتي ضمن التدخلات الرامية إلى توسيع نطاق الاستفادة من خدمة الكهرباء وتحسين وصولها إلى التجمعات السكانية ومخيمات النازحين، بما يساعد على تلبية احتياجات السكان اليومية.

من جانبه، أوضح مدير مديرية البريقة أحمد الداؤودي أن إيصال التيار الكهربائي إلى مخيم الفردوس يمثل امتداداً لسلسلة المشاريع والتدخلات الخدمية والإنسانية التي تنفذها السلطة المحلية بمحافظة عدن لمصلحة مخيمات النازحين.

وأشار إلى أهمية استمرار الجهود والتنسيق بين الجهات المعنية لتطوير الخدمات المقدمة للنازحين، والتخفيف من معاناتهم، وتحسين ظروف إقامتهم ومعيشتهم في المديرية، بصورة مستدامة.

# الأسبوع حديث



العميد/
عبدالحكيم الشريحي

## نبض الهوية

تولد الكرامة من رحم المعاناة ولا يوهِن العزم تطاول الباطل مهما علا صوته أو تكالبت جبهاته.

إن العقيدة الراسخة التي أُرسيت في ضمير الأمة لا تعرف التردد لأنها معركة وجود ودفاع عن هوية إسلامية وعربية أصيلة تأبى الانكسار أمام خرافات الكهنوت وشرذمة الولاية التي تسعى لتمزيق النسيج الوطني والديني لشعبنا الأبي.

لقد توهم المشروع الحوثي الباطل المدعوم بأوهام التبعية والصلف أن بمقدوره تركيع إرادة الأحرار عبر ترهيب أو تجويع أو فرض أمر واقع بقوة السلاح.

خاب فألهم وضل سعيهم، فتلك أضغاث أحلام تتبدد أمام صخرة الثبات اليمني الصلب.

إن موازين الأرض قد تختل مؤقتا وتشتد الكروب وتبلغ التضحيات ذراها غير أن اليقين بالله يظل أثبت من الجبال الرواسي، فلا مساومة على المبدأ ولا تراجع عن الحق ولا مهادنة مع من أراد بالوطن وأجياله سوءا.

وفي ميدان الشرف والفداء تقف قواتنا المسلحة الباسلة ومعها رجال المقاومة الأبطال والحاضنة الشعبية الواعية الملتفة حول مشروع الدولة والجمهورية سدا منيعا وجدارا صلبا تتكسر على أقدامه أحلام الطغاة.

إن هؤلاء الأبطال يسطرون أروع ملاحم البطولة والتضحية، متسلحين بإيمان عميق بعدالة القضية وبأن النصر حليف الصابرين المرابطين.

إنهم يدركون تماما حجم الأمانة وعِظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم ولن يفرطوا في دماء الشهداء الأبرار ولا في تطلعات شعب يرفض الاستعباد والتبعية.

إننا ماضون في دربنا الحق بثقة مطلقة لا تلين وبأس شديد، مدركين تماماً أن معركة استعادة الدولة وحماية الهوية هي قدر لا محيد عنه. ولتدرك المليشيا الحوثية وكل من يدعمها أن ليل الظلم مهما طال فإن فجر الحرية والكرامة آت لا محالة وأن الشعب اليمني الأبي، بتاريخه العريق وجيشه الباسل ومقاومته الحية لن يقبل بالخنوع ولن يرضى بغير النصر بديلا.